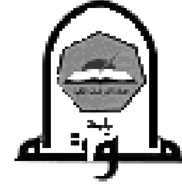


جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

أثر ظاهرة الإرهاب في الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط للفترة من 2001م – 2014م

إعداد الطالب
إياد خازر المجالي

إشراف
الأستاذ الدكتور مازن احمد صدقي العقيلي

رسالة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا
استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في العلاقات الدولية / قسم العلوم السياسية

جامعة مؤتة، 2015

الآراء الواردة في هذه الرسالة الجامعيّة لا تُعبّر بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
College of Graduate Studies



جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب اياد خازر المجالي الموسومة بـ:

اثر ظاهرة الارهاب في الاستراتيجية الامريكية تجاه الشرق الاوسط للفترة من ٢٠٠١ الى ٢٠١٤

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **العلاقات الدولية.**

القسم: العلوم السياسية.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. مازن أحمد العقيلي		06/05/2015	مشرفاً ورئيسا
أ.د. عبدالفتاح علي الرشدان		06/05/2015	عضواً
د. صداح أحمد الحباشنة		06/05/2015	عضواً
د. حمزة اسماعيل ابو شريعة		06/05/2015	عضواً

عميد الدراسات العليا

د. علي الضمور



الإهداء

إلى كلّ من اتخذ المعرفة سلاحاً ومناراً ومنهجاً لحياته.

إلى كلّ من حمل أمانة فأداها وأنار للبشرية بها طريق.

إلى كلّ من كتب كلمة صادقة بنى بها قيمه إنسانية.

إلى كلّ المؤمنين.

إلى كلّ من ساندني ودعمني وتمنّى لي النجاح والتوفيق!

أهدي هذا الجهد المتواضع...

إياد خازر المجالي
2015

الشكر و التقدير

الحمد والشكر لله تبارك وتعالى على فضله وكرمه أن أمدّني بنعم الصحة والقوة والصبر وأعانني ووفّقني على إكمال هذا العمل المتواضع، وأسأله عزّ وجلّ علماً نافعاً وعملاً متقبّلا.

وأتقدم بوافر الشكر و عظيم الامتنان إلى الأستاذ الدكتور مازن العقيلي المشرف و الموجه والذي حرص على أن تكون هذه الرسالة أنموذجاً لكل الدراسات وكان بحق أستاذاً عالما أنار دربي في مسيرة بحثي و تجاوز بوقته وجهده واجبات الإشراف ليثري هذه الرسالة بعلمه وملاحظاته، فكانت على ما هي عليه الآن.

كما أتوجه بالشكر والامتنان من أعضاء لجنة المناقشة لموافقتهم على مناقشة هذه الدراسة وتقييميها.

و أتقدم بجزيل الشكر إلى جامعتي، وعمادة الدراسات العليا.

و كل التقدير والاحترام والإجلال إلى الهيئة التدريسية في قسم العلوم السياسية بجامعة مؤتة على ما تبذله من جهود طيبة في دعم و تعزيز البحث العلمي.

إياد خازر المجالي
2015

فهرس المحتويات

الملخص

أثر ظاهرة الإرهاب في الإستراتيجية الأمريكية
تجاه الشرق الأوسط للفترة من 2001م – 2014م

إياد خازر المجالي

جامعة مؤتة، 2015

تناولت هذه الدراسة أثر ظاهرة الإرهاب على الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال الفترة من 2001 – 2014م، وكيفية توظيفها كأداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث أيلول2001م، وهدفت إلى التعرف على مدى تأثير ظاهرة الإرهاب في الإستراتيجية (السياسية و العسكرية) الأمريكية اتجاه منطقة الشرق الأوسط، بدءاً من أحداث الحادي عشر من أيلول 2001م و لغاية 2014م،واستخدمت عدة مناهج منها التحليلي و المصلحة القومية و الإستراتيجية و بإطارها النظري استخدمت نظرية النظم و اتخاذ القرار، كما وأثبتت فرضية الدراسة وأجابت على أسئلتها من خلال ما توصلت إلية ،حيث تستنتج بأن الولايات المتحدة الفاعل الرئيسي في المنطقة قد أظهرت توجهات جديدة لإعادة تقييم اتجاهاتها الإستراتيجية في الشرق الأوسط، نظرا للمرحلة الانتقالية التي تمر بها المنطقة و حجم المتغيرات الديناميكية التي تعكس حالة عدم الاستقرار و الحجم الكبير من المخاطر على مصالح الولايات المتحدة و حلفائها في المنطقة، مما دفع نحو التحول من استخدام القوة بكل أشكالها إلى سياسة اليد الممدودة في معالجة قضايا المنطقة، بعد أن اندفعت الإستراتيجية الأمريكية عقب أحداث أيلول 2001 م إلى إعلان الحرب ضد الإرهاب واستخدام الضربة الاستباقية و اتخاذ العديد من الإجراءات تحت مبرر مكافحة الإرهاب و الدول المارقة و بمبررات اغلبها غير حقيقي، وخلال إدارة الرئيس اوباما بدأت بالتكيف مع البيئة الإستراتيجية مع الحفاظ على أهدافها الثابتة و المحددة لسياستها الخارجية و التعامل بمرونة و براعة دبلوماسية مع اغلب قضايا المنطقة وتحديدا في الحرب على الإرهاب .

Abstract

The impact of terrorism phenomenon on the American strategy toward Middle East: 2001- 2014

Prepared by Iyad k. Al-majaly

Supervised by Prof. Mazen .A.s.Alougili

2015

This study dealt with political employment of terrorism in U.S. foreign policy after the events of September eleventh 2001 - 2014, where focused on the issue of terrorism politically.

And how to employ them as a tool of implementation of US foreign policy tools after September 2001 m events, aimed to recognize the extent of the impact of the phenomenon of terrorism in the strategic (political and military America) direction region the Middle East, starting from the events of atheist of September 2001 C and up to 2014, and used several theoretical approaches, including the analytical and the national interest and the strategic and Botarha theoretical used systems theory and decision-making, and proved the study hypothesis and answered her questions through art, where it concludes that the United States, the main actor in the region has shown new approaches to re-evaluate strategic trends in the Middle East, given the transitional phase experienced by the region and the size of the dynamic variables that reflect the instability and the large size of the risks to the interests of the United States and its allies in the region , prompting the shift towards the use of force in all its forms to the outstretched hand policy in dealing with issues in the region, having pushed the US strategy after the September 2001 events to declare war against terrorism and the use of pre-emptive strike and taking several measures under the pretext of combating terrorism and rogue states and justifications mostly not true, during the Osama administration began to adapt to the strategic environment while maintaining a fixed and specific objectives of its foreign policy and to deal flexibly and diplomatic tact with most of the issues of the region and specifically in the war on terrorism.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 خلفية الدراسة: أبرزت أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001م، التي استهدفت مبنى التجارة العالمي بنيويورك ومبنى البنتاجون في واشنطن، كرمزين للقوة الأمريكية الاقتصادية و العسكرية، العديد من التحديات الصعبة للولايات المتحدة الأمريكية، لأمنها القومي و مصالحها في الشرق الأوسط، مما دفعها لمواجهتها من خلال إعادة تأهيل و صياغة سياساتها و أهدافها و استراتيجياتها، فتمثل ذلك في الوثيقة التي أصدرها البيت الأبيض بتاريخ 20-9-2001 بعنوان " إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة " حيث توضح هذه الوثيقة التفكير الاستراتيجي الجديد لرؤية عدد من الشخصيات في الإدارة الأمريكية، يدعون بها إلى الاستفادة من الظروف الناجمة عن هذه الأحداث لتكريس الهيمنة الأمريكية على العالم ، فجاءت مضامين هذه الوثيقة بمثابة المنعطف التاريخي للسياسة الخارجية الأمريكية انعكست على سلوكها السياسي الخارجي تجاه المجتمع الدولي بصفة عامة، و منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة (وثيقة الأمن القومي الأمريكي، 2001).

و تضمنت هذه الإستراتيجية الجديدة تجاه الإرهاب، عدة مرتكزات أساسية، مما يؤكد أن الحرب على الإرهاب بكافة أشكاله و ظواهره يمثل العنوان الجوهري لإستراتيجية السياسة الخارجية الأمريكية، في رسم سياستها لمرحلة ما بعد الحادي عشر من أيلول 2001م، وقد بدأت تتحدد ملامح السياسة الخارجية الأمريكية واستراتيجياتها الجديدة، من خلال خطاب الرئيس السابق جورج بوش الابن في العشرين من أيلول 2001م، حين أعلن أن كل دولة من دول العالم عليها أن تتبنى موقفاً محدداً من الإرهاب، إما أن تكون معنا أو أن تكون مع الإرهابيين، و بالتالي تقسيم العالم وفق رؤيته إلى صنفين، إما مع الخير و بالتالي مع الولايات المتحدة و حلفائها، أو مع الشر أي مع الإرهابيين، و تكريس قاعدة من ليس معنا فهو ضدنا (الشاهر،2009 ،ص4).

1.2 مشكلة الدراسة :

تكمن مشكلة الدراسة بتفاقم مشكلة الإرهاب من خلال ظهور أثرها في الإستراتيجية الأمريكية تجاه قضايا الشرق الأوسط، خاصة بعد الأحداث العنيفة التي وقعت في الحادي عشر من أيلول 2001م، فقد مثلت هذه الإستراتيجية تحدياً كبيراً للإدارة الأمريكية، و أدت إلى إعادة صياغة وتأهيل إستراتيجيات السياسة الأمريكية سواء من حيث الثوابت أو الأهداف و إعادة تشكيلها، خاصة أنها بنيت ضمن إطار الحد من الإرهاب و محاربته، فتمثلت هذه الإستراتيجية بالتحول الجذري بأسلوبها ورد فعلها اتجاه مصادر تهديد أمنها القومي و مصالحها، فقد تجاوزت حتى وصلت إلى التدخل المباشر في الشؤون الداخلية للدول و إدارة أنماط الصراع فيها، و ملاحقة المنظمات و الجماعات المتطرفة والمسلحة بشتى الوسائل، و السعي للقضاء على أسلحة الدمار الشامل، و نشر قيم الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان و مكافحة التطرف الديني.

بهذا السياق انطلقت الدراسة في محاولة لمعالجة أثر ظاهرة الإرهاب ذات الإشكالية العالقة، وكيفية توظيفها حسب مقتضيات الحال في إستراتيجيات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط منذ أحداث أيلول 2001 م ولغاية 2014 م، من خلال تحليل المرتكزات الأساسية لهذه الإستراتيجية وأهدافها في المنطقة، بالإضافة إلى محاول تحليل التداعيات والآثار والمؤشرات العالمية لظاهرة الإرهاب و وأدوات توظيفها لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط في مكافحة الإرهاب.

1.3 فرضية الدراسة و أسئلتها:

تفترض الدراسة أن لظاهرة الإرهاب أثراً واضحاً في إستراتيجية السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001م ولغاية 2014م، خاصة وإنها تمثل المبرر الذي انطلقت منه في اتخاذ العديد من الإجراءات لحماية أمنها القومي وتحقيق مصالحها في المنطقة.

وتجيب هذه الدراسة على السؤال الرئيسي التالي: ما أثر ظاهرة الإرهاب في إستراتيجية السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بعد الحادي عشر من أيلول للفترة من 2001 م ولغاية 2014 م ؟

وينبثق من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هي ملامح الإستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه الشرق الأوسط ، و ما هي المعايير التي استخدمها صناع القرار السياسي الأمريكي في التعامل مع قضايا المنطقة و تحديدا ظاهرة الإرهاب، و ما هو دور المتغيرات التي طرأت على استراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط خلال فترة الدراسة؟
2- كيف استطاعت الإستراتيجية الأمريكية توظيف ظاهرة الإرهاب ؟ و ما هي وسائلها و أدوات تنفيذها في الشرق الأوسط ما قبل و ما بعد الأحداث ؟ و إلى أي مدى نجحت الإستراتيجية الأمريكية من تحقيق أهدافها و مصالحها ؟ وما هو انعكاس دور جماعات الضغط (المحافظون الجدد) على الاستراتيجيات الأمريكية في محاربة ظاهرة الإرهاب؟ و ما هي علاقتها بالتطورات و المتغيرات الجيو سياسية من 2001م ولغاية 2014 م ؟.

1.4 أهمية الدراسة:

لقد أصبح للدراسات الإستراتيجية مكانة خاصة في علم العلاقات الدولية ، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وتنبع أهمية دراسة الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 م و لغاية 2014م، من مجموعة أسباب تشكل حجر زاوية في هذه الدراسة ، باعتبارها تركز على عدة محاور هي الإرهاب كظاهرة سياسية عالمية، و محوراً أخر يتمثل بمنطقة الشرق الأوسط وما لها من خصوصية عالمية كبيرة ، والثالث يخص الولايات المتحدة التي تشكل القوة العظمى

ضمن عالم مختلف على توصيفه بين أحادي صارم أو مرن وبين متعدد الأقطاب في توجهاته المختلفة.

في ضوء ما سبق يمكن تقسيم أهمية الدراسة إلى أهمية عملية وأخرى علمية، أما الأهمية العملية للدراسة تنبع من الاعتبارات الموضوعية التالية:

اولا: بيان حقيقة الاتهامات التي طالت الأديان و الثقافات و إلصاق تهم الإرهاب و التطرف و العنف بالدين الإسلامي.

ثانيا: وفي كونها تتناول موضع اثر ظاهرة الإرهاب في الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط للفترة من 2001م ولغاية 2014 م ، وتحاول تحليل اثر هذه الظاهرة من خلال توظيفها كأداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة، بالإضافة إلى المرتكزات التي تجعل منها أسس تعمل بها هذه الإستراتيجية ، وبيان المتغيرات التي شهدها الشرق الأوسط و أثرها في تفاعل الولايات المتحدة مع قضايا المنطقة، مع محاولة تقييم تلك الاستراتيجيات على ضوء تلك المتغيرات عبر تحليلها ضمن هذه الدراسة.

ثالثا: و تتأكد أهميتها العملية من خلال إبراز الأثر الديني في السياسة الأمريكية ، ممثلا في البعد الداخلي (المحافظون الجدد)، و البعد الخارجي (الإسلام) على الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط ومكافحة الإرهاب، ، خاصة و أن الإرهاب ابرز هذه المتغيرات التي اتبعتها بعض التنظيمات (غير الدول)، و الجماعات المتطرفة كرد فعل لحالة الإحباط و الظلم التي خلفتها السياسات الأمريكية و الغربية ذات المعايير المزدوجة في التعامل مع قضايا الشرق الأوسط.

أما الأهمية العلمية للدراسة فأنها تتأتى من الاعتبارات التالية:

أولا: تتبع الأهمية العلمية للدراسة مما تضيفه للمجال البحثي، فركزت تحليلاً و تفسيراً على مؤشرات و مفاهيم ظاهرة الإرهاب و أثرها في الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط للفترة من 2001م ولغاية 2014 م، والتي شهدت تفاعلا مع قضايا المنطقة لأنها تعد من المناطق الحيوية التي شهدت العديد من التطورات السياسية و

الأمنية أصبحت بها محور اهتمام إقليمي و دولي، وذات تأثير مباشر في توجهاتها الإستراتيجية تجاه المنطقة وخاصة في حربها على الإرهاب، إضافة إلى ما يعزز الدراسات التحليلية التي تعالج قضايا الإرهاب والمتغيرات الدولية المتفاعلة والمتسارعة، مما يدعم و يثري المكتبة العربية ويغذي علم السياسة بالاستقراء و التحليل و الاستنباط.

ثانيا: و تأتي الأهمية العلمية للدراسة رغم وفرة الدراسات التي تناولت استخدام السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 م، إلا أنها تتسم بالتركيز على أبعاد سياسية و اقتصادية محدده دون النظر بشكل تحليلي لاستخدام ظاهرة الإرهاب كأداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط بشكل مباشر، و لم تحلل انعكاس هذا التوظيف على المنطقة من وجهة نظر صانع القرار السياسي في الإدارة الأمريكية، وأثرها المباشر و غير المباشر على الإستراتيجية السياسية و العسكرية الأمريكية تجاه المنطقة خلال فترة الدراسة.

1.5 **هدف الدراسة**:

الهدف الرئيسي للدراسة يتمثل في التعرف على مدى تأثير ظاهرة الإرهاب في الإستراتيجية (السياسية و العسكرية) الأمريكية اتجاه منطقة الشرق الأوسط ، بدءا من أحداث الحادي عشر من أيلول 2001م و لغاية 2014م ، و يتفرع من هذا الهدف عدد من الأهداف الفرعية هي:

1 - بهدف تحليل أثر توظيف ظاهرة الإرهاب كأداة من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، من وجهة نظر صانع القرار السياسي في الإدارة الأمريكية، وإبراز الأثر الأيديولوجي على الإستراتيجية الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط.

2 - بهدف تسليط الضوء على ظاهرة الإرهاب، من خلال تحليل مفاهيمها كظاهرة سياسية عالمية و التعرف على أهم المعايير و الوسائل التي اتبعتها في مكافحتها الإستراتيجية الأمريكية.

3 - بهدف تناول العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الإرهاب للفترة من 2001 م – 2014 م ، من خلال تحليل القرارات و السياسات التي بني عليها مصالحها القومية و فرض هيمنتها على العالم ، و التأكيد على جوهر هذه الإستراتيجية في المشروع الأمريكي للشرق الأوسط.

4 - بهدف تسليط الضوء على كيفية توظيف الإرهاب للتأثير على المجتمع الدولي و المؤسسات و المنظمات الدولية لمكافحة الإرهاب ، من خلال استثمار الفصل التاسع في ميثاق الأمم المتحدة وحشد تحالفاً دولياً ضمن قرارات مجلس الأمن، و تنفيذ استراتيجيات متعددة لتحقيق ذلك.

1.6 منهجية الدراسة:

تستخدم هذه الدراسة عدة مناهج نظرية في التحليل بما يلاءم طبيعتها وهي:

1 – منهج المصلحة القومية (الوطنية):

منهج المصلحة القومية أو المصلحة الوطنية :هو أحد المناهج المفسرة للعلاقات الدولية، ويعتبر أن السعي نحو تحقيق المصلحة القومية للدولة هو الهدف النهائي والمستمر لسياستها الخارجية، بمعنى أخر، فإن المصلحة القومية تشكل عامل الارتكاز والمحرك الأساسي في تخطيط السياسة الخارجية لأي دولة في العالم(السعيد، 2011) وفي هذا الصدد يقول جوزيف فرانكل في كتابه العلاقات الدولية" :المصلحة الوطنية هي المفتاح الأساسي في السياسة الخارجية، ويرتد هذا المفهوم في جوه ره إلى مجموع القيم الوطنية، تلك القيم النابعة من الأمة والدولة في نفس الوقت، غير أن هذا المفهوم لا يخلو من غموض، وإذا كان من الصعب بيان المقصود بالمصلحة الوطنية بفكرة مجردة، فان من المستحيل أن نجد إجماعاً على ما تعنيه في قضية معينة .إن الجدل المتكرر حول

السياسة الخارجية يتركز حول التفسيرات المختلفة لمتطلبات المصلحة الوطنية (فرانكل، 1984، ص52)

ومن هنا سنرى كيف تطرقت الولايات المتحدة لاستغلال هذه الأحداث من خلال توظيف منهج المصلحة الوطنية للولايات المتحدة للهيمنة على العالم ، وقد حدد(وليم ب . كوانت) أحد أبرز خبراء السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط نموذج أساسي لدراسة السياسة الخارجية الأمريكية وهي: أن المصلحة القومية متغير رئيسي بحيث لا يمكن دراسة السياسة الخارجية بمعزل عن هذا المتغير، وبالتالي فإن فهم الأسلوب الذي تتعامل به الدول مع بعضها، يقتضي إدراك أمرين أساسيين يتصلان بأوضاع السياسة الخارجية لكل دولة: الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها المصلحة القومية ،ومدى القوة التي تمتلكها لإخراج تلك الأهداف من الحيز النظري المجرد إلى الواقع المادي(كوانت،1984 ،ص 22)

كما أن منهج المصلحة القومية (الوطنية) ، يفسره أوائل من تحدثوا عن الفلسفة الواقعية في العصر الحديث سواء (مكيافيللي) في كتابة الأمير، أو(هانس مورجانثو) في كتابة (السياسة بين الأمم)، ليوضح مكيافيللي بأن القوة بكل أدواتها السياسية و الاقتصادية هي الأساس في ثبات الدولة و مؤسسة الحكم ، حتى وصل في تفسيره إلى استبعاد الأخلاق عن السياسة حين طرح مقولته الشهيرة (الغاية تبرر الوسيلة)، ثم تبع هذا التفسير ما طرحه (مورجانثو) - أكثر المهتمين بالنظرية الواقعية- بتصوره الشامل لمفهوم القوه و دورها في رسم السياسة الدولية، فقد اعتبر أن السياسة الدولية بمثابة صراع القوة، و هي علاقة بين من يمارسونها و بين من تمارس ضدهم، وهي تمنح من يمارسونها و بين من تمارس ضدهم، السيطرة على مكامن القوة لدى من تمارس ضدهم، وبين كذلك أنه مهما كانت الأهداف المادية لأي سياسة خارجية، كالحصول على مصادر المواد الأولية، أو السيطرة على الطرق البحرية أو إجراء تغييرات إقليمية فهي تتطلب الإجراءات المسيطرة على الآخرين (الحمد، 2004، ص45).

في حين تؤكد الدراسة ضمن هذا السياق بأن نظرية المصلحة القومية تمثل حقيقة الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية و حلفائها من جهة و المنظمات و الجماعات الأصولية المتطرفة و التي كرست مفهوم القوة في العلاقات الدولية من جهة ثانية ، و بين الولايات المتحدة الأمريكية ، على اثر هذا الصراع بنت استراتيجياتها الثابتة و وحددت أهدافها بما يضمن حماية أمنها و مصالحها في الشرق الأوسط ، وانطلاقاً مما سبق فان الدراسة استخدمت هذا المنهج لملائمته مع موضوع الدراسة خصوصاً بعد وقوع أحداث سبتمبر 2001 م.

2- المنهج التحليلي:

استخدمت الدراسة المنهج التحليلي لأنه يقوم على تحليل موضوع الدراسة تحليلاً دقيقاً و يقوم على تحديد المتغيرات المتعلقة بها، حيث يعنى هذا المنهج بالتعمق في دراسة متغيرات و مفاهيم الظاهرة و العلاقة الداخلية التي ترتبط بها الأجزاء و بيان وظيفة كل متغير و كيف تفاعلت تلك المتغيرات و شكلت كلا واحد ، مما يقود إلى تحليل الظاهرة تحليلا نقديا يؤدي إلى الخروج باستنتاجات ذات دلالة.

فهو منهج يحدد وظيفة كل جزء و ما يمثله من ثقل و مساهمه في الدور العام الذي يقوم به الكل، ثم معرفة المراحل التي تمر بها السياسة الخارجية الأمريكية بإستراتيجية واضحة أو غير واضحة اتجاه قضايا مفصلية في المنطقة، و يمثل " هذا المنهج محاولة للوصول إلى المعرفة الدقيقة أو التفصيلية لعناصر المشكلة أو الظاهرة القائمة للوصول إلى فهم أفضل وأدق، و وضع السياسات والإجراءات المستقبلية الخاصة بها (الرفاعي، 1998، ص 122).

ويشير هذا المنهج إلى أن للدول نمطا من المصالح و الالتزامات و كذلك تقاليد من خلال دراسة تاريخها و جغرافيتها و أهداف الأمن القومي و حاجاته، وبموجب هذا المنهج يتم التركيز على عملية صنع الإستراتيجية و السياسة الخارجية و تحليل آثار ظاهرة الإرهاب عليها اثنا معالجة قضايا المنطقة، ويفسر ذلك بأنه حدد مدى تأثر الإستراتيجية الأمريكية بظاهرة الإرهاب و كيف استطاعت توظيفها كأداة من أدوات

تنفيذ السياسة الخارجية وما حجم الأهداف التي حققتها في المنطقة بدءا من الحادي عشر من أيلول و لغاية 2014 م و معرفة النتائج المترتبة على هذا التوظيف.

3 – **منهج الإستراتيجية:** يعد هذا المنهج الثالث الذي استخدمته الدراسة ، حيث تعَرف الإستراتيجية بوصفها " العلم و الفن الخاصان باستخدام القوة المسلحة لدول محاربة لتحقيق أهداف الحرب ، أو أنها العلم و الفن الخاصان بالقيادة العسكرية اللذان يتوسل بهما مجابهو عدو في معركة في ظروف مواتية ، كما عرف الإستراتيجيون العقيدة الإستراتيجية بأنها مجموعة أفكار و أساليب و تقنية و تكتيكية خاصة بوضع الخطة الناجعة لتحقيق هدف سياسي يتوخى مواجهة العدو و تحقيق الانتصار علية ، وفق خطة مبرمجة وذات تكتيك منظم و مرن قابل للتغيرات الجزئية المستجيبة للضرورات العملياتية الطارئة داخل ساحة المعركة أو ميدان المواجهة ، دون أن تكون هذه المرونة مؤثرة في الهدف الاستراتيجي الأساسي لخوض المعركة أو على المحاور الجوهرية في تقنية الحرب (كيسينجر،1994،ص 45).

و تعَرف الإستراتيجية بشكل أخر ": بأنها الإدارة العامة للعمليات العسكرية ، و من هنا فأن الإستراتيجية هي علم خاص بالعسكريين بالدرجة الأولى و لكنها مرتبطة ارتباطا و وثيقا برجال السياسة و الدبلوماسية ، فالإستراتيجية و الدبلوماسية وجهان متكاملان من السياسة ، و بالتالي فالإستراتيجية و الدبلوماسية في نظرية وحدة السياسة الخارجية " ليست إلا الوجهان المتكاملان لفن واحد هو فن السياسة ، " وفن السياسة هو فن إدارة التعامل مع الدول الأخرى على مقتضى المصالح القومية ، ومن وحدة فن السياسة تأتي فكرة تكامل الإستراتيجية و الدبلوماسية فكل منهما فن يتكامل مع الأخر كمظهر من مظاهر فن السياسة الواحدة (أبو عامر، 2004،ص 89).

أما الإستراتيجية السياسة فتعني: " ذلك التوجه السياسي الذي تدين به الدولة في صياغة معطيات سياستها الخارجية ، كأن تدين بالحياد التام ، أو بالحياد الايجابي أو تنطوي تحت لواء أي من المعسكرين الشرقي أو الغربي ، كما حدث في المرحلة السابقة من العلاقات الدولية (ربيع و مقلد ،1994 ،ص 395)

و يعَّرف التكتيك الاستراتيجي بأنه: " مجمل العمليات التي تقوم بها الدول للوصول إلى الهدف الاستراتيجي ، و عندما يؤدي استخدام أداة الحرب إلى معركة حقيقية فإن الاستعدادات التي تتخذ لإعداد مثل هذا العمل و تنفيذه تشكل ما يسمى " (التكتيك). و يمكن الفصل بين الإستراتيجية و التكتيك نظريا أثناء الحديث بينما يتعذر ذلك في الأمثلة العملية نظرا لتشابكهما و تأثير كل واحد منهما على الأخر ومن الصعوبة بمكان تقدير انتهاء الحركة الإستراتيجية و ابتداء الحركة التكتيكية ، إذ لا يختلف احدهما عن الأخر إلا في المستوى. و يشمل التكتيك مدى المعركة ، ولا تقفل الإستراتيجية على حدود هذا الحقل فحسب ، ولكنها تسعى إلى إقلال المعارك إن أمكن " (هارت، 1979، ص53).

في حين تطور علم التخطيط الاستراتيجي في الولايات المتحدة عبر مؤسسة راند Rand (وهي مؤسسة بحثية مستقلة غير ربحية أسست عام 1948، لتقديم خدمات البحث و التحليل للجيش الأمريكي) حيث أدخلت عملية التخطيط الاستراتيجي على القضايا الدفاعية و العلاقات الدولية في العام الذي تأسست فيه ، إلى أن وصل حجم التطور لهذا العلم حتى أصبح يستخدم في مختلف المجالات الحكومية و الإدارية ، وبات التخطيط الاستراتيجي عملية لا يستغنى عنها بسبب تعقد العلاقات الدولية و تسارع وتيرة أحداثها من خلال ازدياد أعداد الوحدات الدولية ، وزيادة معدلات الصراعات و الأزمات الدولية و التطورات الاقتصادية و التكنولوجية ، باعتباره تخطيطاً يبنى على وضع تصورات عامة للسياسة الخارجية و تنطلق منه برامج خاصة تعالج ملفات السياسة الخارجية لتحقيق الأهداف القومية بأنسب الطرق (الاعظمي،2015،ص1).

1.7 حدود الدراسة:

تتمثل الحدود المكانية للدراسة بالولايات المتحدة الأمريكية و بمنطقة الشرق الأوسط و الذي تحدده مفاهيم ومصطلحات الدراسة، بينما تنحصر الحدود الزمنية

للدراسة بالفترة من 11 – 9 – 2001 تاريخ أحداث التفجيرات، و الهجوم على أبراج التجارة العالمية و مبنى البنتاجون في واشنطن ولغاية 2014.

1.8 مصطلحات الدراسة:

أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 م: وهي مجموعة الإحداث التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية في يوم الثلاثاء الموافق 11 – 9 –2001 ، حيث تمثل الهجوم بتحويل اتجاه أربعة طائرات نقل مدني تجارية و توجيهها لتصطدم بأهداف محددة نجحت في ثلاث منها ، تمثلت الأهداف في برجي التجارة الدولية بمانهاتن – نيويورك و مقر وزارة الدفاع الأمريكية بواشنطن العاصمة.(غندور، 2012، ص 13).

الشرق الأوسط: يعد مصطلح جغرافي و سياسي شائع ، قد حل محل الشرق الأدنى أثناء الحرب العالمية الثانية، بالرغم إن الأقاليم تمتاز بكيان جغرافي حقيقي ، إلا انه من الصعب تحديدها بصورة واضحة و دقيقة ، ولعل السبب في الغموض يعود إلى اتساع أو ضيق الأقاليم على خريطة العالم حسب التصنيف، أو الهدف الذي يسعى الباحث في مجال من مجالات العلوم الطبيعية والإنسانية، أو التصنيف الذي تستخدمه هيئة خاصة أو منظمة دولية ، أو وزارة من وزارات الخارجية في العالم (أبوعناية ، 2000، 35)، ويرتبط هذا ظهور هذا المفهوم و انتشاره بتطور الفكر الاستراتيجي الانجليزي حيث استخدم لأول مرة عام 1902م بواسطة ضابط بحري امريكي هو (الفريد ماهان) صاحب نظرية القوة البحرية في التاريخ(الشرعة، 2008،ص2)

والسياسة الخارجية الأمريكية تنظر الى الشرق الأوسط ، بحيث يبدأ من المغرب و يمتد نحو أسيا الوسطى مرورا بشمال إفريقيا و المشرق العربي و القرن الإفريقي و إيران و تركيا، إلا أن الدراسة بهذا السياق تستخدم مصطلح الشرق الأوسط، لوصف الحيز الجغرافي كما حدده أخصائيو الجغرافيا السياسية: بأنه الإقليم الذي يمتد من المحيط غربا إلى حدود شبة القارة الهندية شرقا ، ومن البحر الأبيض المتوسط و البحر الأسود و جبال القوقاز و بحر قزوين شمالا حتى بحر العرب و النطاق السوداني

جنوبا ، هذا يعني إن الإقليم يضم جميع البلدان العربية ، بالإضافة إلى تركيا و إيران و فلسطين و قبرص و أفغانستان و إثيوبيا و اريتريا و جيبوتي (علين ، 2005 ، ص 45).

كما و تنبع أهمية الشرق الأوسط من الموقع الجغرافي والحضاري و التاريخي و الثروات المعدنية و النفطية التي يمتلكها ، مما يرافق هذه الأهمية من مخاطر سياسية، و بالتالي فإن هذه الدراسة تحلل و تعالج اثر ظاهرة الإرهاب في الإستراتيجية الأمريكية ضمن هذه المنطقة، لتشمل دولا ممثلة بالعراق و سوريا و أفغانستان وتركيا ودول الخليج العربي و اليمن و لبنان و الأردن و إيران و مصر خلال الفترة الممتدة من أحداث أيلول 2001م و لغاية 2014م.

السياسة الخارجية: تعددت و اتسعت استخدامات مفهوم السياسة الخارجية ، وعلى سبيل المثال لا الحصر منها: " إن السياسة الخارجية هي مجموعة الأفعال و ردود الأفعال التي تقوم بها الدولة في البيئة الدولية ، ساعية إلى تحقيق أهداف محددة في إطار الوسائل لتلك الدولة، و من الباحثين من عرفها: على أنها" سلوكيات الدولة في محيطها الخارجي، وقد تأخذ هذه السلوكيات إشكالا مختلفة موجهه نحو دولة أخرى، أو نحو وحدات في المحيط الخارجي من غير الدول كالمنظمات الدولية و حركات التحرر أو نحو قضية معينه (حتي، 1985، ص157).

و جاء في تحليل للكاتب السياسي الأمريكي (والتر ليبمان): إن السياسة الخارجية هي العمل علي إيجاد التوازن بين الالتزام الخارجي لدولة ما، والقوة التي تلزم تنفيذ هذا الالتزام ، ثم يعرف الالتزام الخارجي بأنه (كل تعهد ترتبط بموجبه الدولة خارج حدودها وقد يستلزم تنفيذه استعمال القوة) ، وترتبط السياسة الخارجية لدولة ما بعوامل عدة تختلف باختلاف الدول والأزمان والملابسات منها عامل الوضع الجغرافي وعامل العدد السكاني وعامل الموارد الطبيعية وعامل القوة العسكرية وعامل النظام الداخلي للدولة، حيث تبدأ عملية صنع السياسية الخارجية عندما يواجه المسؤول بهذا الصدد موقفا يدخل في نطاق السياسية الخارجية كأزمة دولية مفاجئة تتطلب موقفا إزاءها ، أو

سلوك لخصم يتطلب رد فعل تجاهه، أو تؤشر بحدث دولي هام يستدعي الاستعداد له (الزعيتري،2009).

فلا بد للدراسة في هذا السياق من وصف وتحليل هذه العوامل الأساسية لمعرفة الأهداف التي تنشدها الدولة من سياستها الخارجية، و معرفة الوسائل التي تستعين بها الدولة على صيانة مصالحها وتحقيق استراتيجياتها وأهدافها ، إضافة إلى تحديد الثغرات والعيوب التي تحول بين الدولة وبين تحقيق أهداف سياستها الخارجية.مما يعكس أهمية قصوى للبحث و التحليل بهذه العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية والمحددات الأساسية لها، لنستنتج مما سبق أن السياسة الخارجية للدول ، ما هي إلا جزء من السياسة العامة للدول ، أو الخطة الإستراتيجية التي تهتدي بها الدول في علاقاتها مع نظيراتها في المجتمع الدولي (فهمي ، 2011).

الفصل الثاني

الإطار النظري و الدراسات السابقة

2.1 الإطار النظري

تعتمد هذه الدراسة استخدام نظريتان، هما (نظرية النظم في العلاقات الدولية) و(نظرية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية) ، باعتبار إنهما من النظريات التي استطاعت أن تحقق قبولاً عاماً وواسعاً في الأوساط الأكاديمية البحثية المتخصصة في العلوم السياسية، كونها تمثل إطاراً علمياً مقبولاً و ملائماً لموضوع الدراسة، من خلال تحليل السلوك الدولي في شتى تأثيراته وعلاقاته التبادلية ، سواء في الظروف الطبيعية أو في ظروف الأزمات ، و الصراعات، و الحروب و الثورات.

2.1.1 نظرية النظم: ترتبط أصول النظرية العامة للنظم بجهود العالم البيولوجي (فون برتا لانفي) في العشرينيات من القرن الماضي. وقد انتقلت الفكرة الأساسية لنظرية النظم من علوم الطبيعة والأحياء إلى العلوم الاجتماعية، في إطار حركة توحيد العلم التي ازدهرت بعد الحرب العالمية الثانية. وقد بذلت جهود كبيرة لتطوير نظرية نظم خاصة بالعلوم الاجتماعية على يد باحثين من أمثال: تالكوت بارسونز وديفيد إيستون ومورتون كابلان (احمد و زبارة، 1989،ص 55- ص 75).

و تعتمد الدراسة في سياق تحليل و معالجة أثر الإرهاب على الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، باعتباره يدرس الظاهرة بشكل شامل من خلال جمع البيانات و التزود بالمعلومات و تصنيفها و من ثم تحليلها و كشف العلاقات بين أبعادها المختلفة، من اجل تفسيرها تفسيرا كافياً و الوصول إلى استنتاجات عامة، تسهم في فهم الحاضر و تشخيص الواقع و أسبابة ، و من ثم طرح طرق لمكافحة الإرهاب.

حيث يعَرف النظام بأنه " عبارة عن كيان عام تتداخل عناصره و مكوناته على نحو يتفاعل و يتبلور في النهاية في صورة أو أخرى ، و أي نظرية تحاول أن تتعرف على الكيفية التي تترابط فيها المكونات و تتفاعل معها، ويطلق عليها نظرية النظم

(System Theory)(McClelland, 1961,pg 99-92)، و باعتبار أنها تنظر إلى النظام الدولي على انه وحدة التحليل الواحدة و انه شبكة تفاعلات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية ، فأنه يسعى إلى الوصول إلى درجة الاعتماد المتبادل بين أجزائه المدفوعة باتجاه المحافظة على البقاء و الاستقرار ، وهو يعنى بتحليل طبيعة التفاعلات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية في بيئة النظام الدولي سواء كان للوحدات أو الموضوعات و في إطار تفسيرها النظري(مقلد، 1982، ص 148).

والنظام هنا إنما يعد بمثابة أداة فكرية للنظر إلى هذه النماذج ووصفها، فهو وسيلة لرسم دائرة في ذهن المرء حول قسم من النشاط الإنساني يبدو مترابطاً بدرجة عالية، ويتفق أنصار نظرية النظم على أنه يمكن تلخيص مكونات النظام في مجموعة من العناصر التي يمكن تحديدها بوضوح، فالأفراد أو الجماعات أو الدول يمكن أن تكون عناصر للنظام السياسي مثلاً، والعلاقات فيما بين تلك العناصر تعبر عن حالة من التفاعل والاعتماد المتبادل، وللنظام حدود معروفة ونظم فرعية أخرى تجعله موجوداً على عدد من المستويات، حيث يعد النظام الإقليمي على سبيل المثال نظاماً فرعياً من النظام الدولي، كما أن لكل نظام بيئة يوجد في إطارها نظم أخرى، تتفاعل معه على أساس مفاهيم المدخلات والمخرجات والتغذية(العكسية) الاسترجاعية، فكل نظام يتلقى من بيئته المدخلات في صورة مطالب أو تأييد، ورد فعله على تلك المدخلات يسمى بالمخرجات، وتشير التغذية(العكسية)الاسترجاعية إلى تأثير المخرجات على المدخلات. (احمد و زبارة ، 1989 ،ص55ص56).

ويرجع سبب اعتماد الدراسة لنظرية النظم كإطار نظري إلى عدة اعتبارات موضوعية أهمها: تسليط الضوء على الأهداف ، التي تسعى السياسة الخارجية الأمريكية إلى تحقيقيها ، من توظيفها إلى ظاهرة الإرهاب، كمحدد من محددات السياسة الخارجية في الشرق الأوسط ، باعتبار أن الشرق الأوسط نظام إقليمي ، جزء من النظام الدولي ، يشتمل هذا النظام على بيئة حاضنة لجماعات ، و حركات و تنظيمات و صراعات و مصالح أمريكية و مصادر تهديد لأمنها و امن الخليج و

امن إسرائيل و أمن الطرق و الممرات البحرية ، فهو يوضح العلاقات العضوية بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، ويبرز تأثير الأبنية غير الرسمية كجماعات المصالح، ثم يربط حركة الدولة الخارجية بعناصر البيئة الخارجية، بالإضافة لدراسة عملية صنع السياسة وإدارتها، ثم دراسة جوهر السياسة ذاتها والنتائج المترتبة عليها (سعودي، 1983، ص، 37).

2.1.2 نظرية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية:

يتضمن البحث العلمي ما يميز بين عملية صنع القرار كمنهج لتحليل السياسة الخارجية و توجهاتها الإستراتيجية و عملية صنع القرار ، إذ تعد الأولى عملية ناتجة عن اختيار ضمن عدد محدود من البدائل التي تهدف إلى صياغة و تحديد الموضوعات المستقبلية التي يعالجها صانعو القرار(Snyder,1962,pg90).

إن عملية صنع القرار هي المرحلة المحورية في العملية السياسية، اذ يتم في بادئ الأمر ترتيب تفاعلات القوى السياسية و مواقفها من صنع القرار، وبعدها ينتقل إلى تشريع السياسات الرسمية التي تمثلها مشروعات قوانين تقترح و تمرر من خلال المؤسسة التشريعية أو إصدار مراسيم من خلال القادة، وبعد ذلك يمرر إلى تنفيذ الاستراتيجيات و من ثم مراجعة النتائج(Almond,1980,pg102).

حيث تفترض هذه النظرية بأن صنع السياسة الخارجية و الاستراتيجيات هي عملية منظمة و متماسكة و رشيدة ، لا يتخللها أي شكل من أشكال الفوضى و التنافس و النزاعات التي يمكن أن تتخلل السياسة الداخلية، فالولايات المتحدة الأمريكية لديها مصالح جيو استراتيجية محددة بوضوح ، ويمكن حمايتها و تعزيزها عبر سياسات رشيدة ، تصنع وفق حسابات دقيقة وبدائلها تدرس بعناية فائقة ، وفي اللحظة التي يتم اتخاذ القرار من قبل الرئيس فإن الجميع يسعى لإنجاح عملية التنفيذ (Wiarda,1996,pg16).

فقد تميزت المدارس الحديثة في دراسة نظرية اتخاذ القرارات الخارجية، أو صنع القرار بتركيزها على الدوافع والأسباب الداعية إلى اتخاذ القرار، بعد أن كانت في ظل الواقعية السياسية ، تعتمد على تفسيرات القرارات، انطلاقا من المصلحة القومية، ثم تجاوزت هذا الاتجاه ، فأصبحت تعد مدخلا مهما في فهم طبيعة النظم السياسية، من خلال تحليل عملية صنع القرار، التي تكشف العوامل المؤثرة، على الأنظمة الحاكمة ، و درجة تطورها ، و التوجهات الأساسية للنخبة الحاكمة ، ومن هم الأشخاص المسيطرون على العملية السياسية ؟ ، وكيف يديرون الدولة ، من خلال القرارات المختلفة لمصلحتها الوطنية و قراراتها الخارجية ؟.

إن تقييم الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط ضرورة ، وهذا ما دفع الباحث نحو الاستعانة بنظرية اتخاذ القرار الذي يعتبر القرار عملية مرحلية تتطلب مجموعة من التفاعلات بين مؤسسات و أفراد وبيئة إقليمية و دولية ، كما ويتيح هذا الإطار لصانع القرار تهيئة البدائل الإستراتيجية في حال حصول خلل ما في مرحلة تنفيذ الإستراتيجية و السياسات الخارجية لاسيما أن لم تنسجم تلك المخرجات مع الأهداف و المصالح القومية و إنما تعكسها، و بتطبيقها فأن الدراسة ضمن هذا الإطار تسعى إلى معرفة أهم العوامل المؤثرة في الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط من 2001م – 2014م، و معرفة اثر المتغيرات المتعلقة بظاهرة الإرهاب و الإستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط بعد أحداث ايلول2001 م و لغاية 2014 م.

2.2 الدراسات السابقة:

تقدم هذه الدراسة استعراضا لأبرز الأدبيات التي شكلت إطاراً مرجعياً للدراسة و تم إلقاء الضوء على أهم ما جاء فيها، حيث تعرض الكتب المتعلقة بموضوع الدراسة، دراسات الماجستير و الأبحاث العلمية المحكمة ذات الصلة بموضوع الدراسة، إلا أن الدراسات السابقة جاءت محدودة في صميم الدراسة ، كما حظي موضوع

الإرهاب و السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط خاصة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 م، باهتمام عدد من الباحثين و الكتاب في العلوم الاجتماعية و العلوم السياسية ومن هذه الدراسات:

1. **دراسة (الكلوب** ،2009) بعنوان" دور الإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية نحو بلدان الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 – 2009 "، و قد سعت الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف هي: التعرف على دور الإرهاب في أحداث الحادي عشر من سبتمبر التي شكلت نقطة تحول في السياسة الخارجية نحو الشرق الأوسط وذلك استنادا إلى فرضية الدراسة الأساسية ، و هي أن الإرهاب ظاهرة عالمية لا تقتصر على شعب و دين ، و يعد الإرهاب عملا غير عقلاني يدفع دولاً مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي تحكمها المؤسسات تعمل على صياغة سياستها الخارجية الجديدة.

2. **دراسة (الصواف** ،2009) بعنوان" تأثير المحافظين الجدد على السياسة الخارجية تجاه سوريا ما بعد أحداث 11 سبتمبر – أيلول 2001- 2009 " استهدفت هذه الدراسة، تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها: بيان الخلفية التاريخية لجماعة المحافظين الجدد، وإبراز أهداف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه سوريا، والتعرف على دور مراكز القوى في التحريض ضد سوريا.حيث استندت الدراسة على فرضية مفادها إن جماعة المحافظين الجدد استهدفت سوريا ، بصورة غير واقعية بقصد تغيير سياستها في المنطقة العربية.ولتحقيق الأهداف والتحقق من فرضية الدراسة، تم استخدام المنهج التاريخي لكونه ينبأ عن الماضي الذي رافق ظهور المحافظين الجدد، والمنهج التحليلي لأن الكثير من الأحداث تحتاج إلى تفسير.

وقد توصلت الدراسة إلى صحة الفرضية وأوصلتنا إلى عدة استنتاجات أهمها: إن من أهداف المحافظين الجدد تقوية إسرائيل كقوة في المنطقة، وبالطبع هذا يتطلب تحجيم سوريا وتدميرها، وإن إدارة الرئيس بوش الابن قد فشلت في تحقيق أهدافها في سوريا، ضمن إستراتيجية لإقناع سوريا تبديل سياستها، وإن جماعات المصالح ومراكز

الأبحاث لعبت دورا مؤثرا في السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وسوريا،وبناء على هذه الاستنتاجات توصي الدراسة بضرورة توضيح أفكار المحافظين الجدد وأيديولوجيتهم، عبر قنوات الإعلام العربي لتكوين وعي سياسي بمخططاتهم لدى نخبة الشباب في العالم العربي والإسلامي، تجنبًا للانجرار وراء شعاراتهم المضللة، والتي لا تخدم غير أعداء الأمة، وإقامة تنسيق وتعاون عربي بدلا من التشرذم والانقسام في المواقف، لتعزيز العمل العربي المشترك.

3. دراسة (النجار ، 2008) بعنوان "التوظيف السياسي للإرهاب في السياسية الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (2001 – 2008)"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مصطلح الإرهاب في أدبيات الفكر السياسي، و الاجتماعي و دراسة السياسة الخارجية و محدداتها، و تسليط الضوء على الجهود الأمريكية المبذولة في مكافحة الإرهاب، وقد توصل الباحث إلى جملة من النتائج أبرزها عجز الجهود الدولية المبذولة لمكافحة الإرهاب على احتوائها ووقف الأنشطة الإرهابية، كما أن الباحث أكد على أن الإرهاب سيبقى جزءا من مظاهر السياسات الدولية المعاصرة و ستبقى المنظمات الدولية أداة غير فاعلة في مواجهة ظاهرة الإرهاب.

4. دراسة (السياغي ، 2004) بعنوان "السياسة الأمريكية تجاه الإرهاب بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 "، ترجع أهمية هذه الدراسة إلى العديد من الاعتبارات الرئيسية، لعل أهمها:

ا - إن جسامة التحولات التي أصابت شكل السياسة الخارجية الأمريكية بعد هجمات سبتمبر في إطار الحرب على الإرهاب، تستدعي - في حقيقة الأمر - نظرة فاحصة لطبيعة ذلك التحول وأسبابه وأبعاده.

ب- إن واقع التأثير الحاسم الذي تمارسه السياسة الخارجية الأمريكية على الشؤون الدولية، وعلى تطور هيكل النظام الدولي الراهن منذ بداية التسعينيات، يجعل من

الوقوف على سياستها تجاه الإرهاب بعد هجمات سبتمبر أمراً مهماً من الناحيتين العلمية والعملية.

ج - إن حداثة تشكل السياسة الأمريكية تجاه الإرهاب بعد هجمات سبتمبر قد يجعل من تناولها المبكر بالدراسة أمراً حيوياً بالنسبة لإمكانات التنبؤ باتجاهات تطورها مستقبلاً من ناحية، والعمل من ناحية أخرى على التخفيف من آثارها السلبية على مصالح الدول الأخرى، آخذين في الاعتبار وجاهة ما قد يرد من محاذير حول إمكانية تأثر الدراسة سلباً بقصر المدة التي يتم تناول الموضوع في نطاقها، على اعتبار أن السياسة الأمريكية تجاه الإرهاب بعد هجمات سبتمبر لا تزال - حسب ذلك الطرح - في طور التكوين، ولم تتضح كافة معالمها بعد.

5. دراسة (نقرش ، و حميد الدين ، 2002) بعنوان "السلوك الأمريكي بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001" ، حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة ماذا سيكون شكل العالم بعد أحداث 11 سبتمبر ، و خلصت الدراسة إلى أن الإرهاب ظهر إلى الوجود بعد 11 سبتمبر 2001 كعدو عالمي جديد ، و طلب من كل العالم محاربة هذا العدو بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

6 – **دراسة (Jentleson, Exum, Stuster 2012) : بعنوان**:

Strategic Adaptation (Toward a New U.S. Strategy in the Middle East)

By Bruce W. Jentleson, Andrew M. Exum, Melissa G. Dalton and J. Dana Stuster

تناولت هذه الدراسة لإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط وإعادة تقييمها في ضوء المتغيرات الديناميكية المتزايدة و معالجتها ، ضمن نهج التكيف الاستراتيجي و من خلال التركيز على الأزمات الأكثر بروزاً و ضرراً لمصالح الولايات المتحدة و تحديد أولويات الإصلاح السياسي في دول المنطقة و تقديم خطط معالجة طويلة الأمد تخفف من حدة ونتائج هذه الأزمات التي تعيشها المنطقة و تؤثر بشكل سلبي على مصالحها.

وتكشف هذه الدراسة حجم التفاعل بين مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وأدواتها الإستراتيجية في متغيرات المنطقة والآثار المصاحبة لها على مصالحا. ويخلص من خلال تقديم إطار لتوجهات هذه الإستراتيجية المحددة ضمن لأولوياتها، بحيث تركز على التهديدات في المدى القريب و الاتجاهات الطويلة الأجل، لمساعدة واضعي السياسات الأمريكية التي تخدم مصالحها الأمة.

في حين توضح الدراسة الخطر الحقيقي لإستراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط هي عدم الرغبة في التعرف على كيفية تغير السياق الاستراتيجي القديم، ولا تؤمن بعمق والحاجة التي تعكس و تعالج هذه المتغيرات، و حماية واستثماراتها المفرطة في أكثر من دولة في المنطقة غير ديمقراطية، وهذا كانت له إستراتيجية "آمنة"، لكنه يضع مصالح الولايات المتحدة في خطر على المدى الطويل، هذه ليست ملاحظة جديدة، لكن الربيع العربي يجعل هذا الواقع أكثر واضح من ذي قبل. في حين بقيت بعض المصالح الأميركية ثابتة لها بعض التغيرات من حيث الأهمية.

هذا وأشارت الدراسة إلى اثر المتغيرات الإقليمية الرئيسية الخمسة على هذه الإستراتيجية وهي: تحويل التهديدات الإقليمية، وتحويل السياسة الربيع العربي، والتغيرات في نطاق وحجم التهديد من الإرهاب، ومزيج علاقات التعاون والتوترات في الولايات المتحدة لإسرائيل والاتجاهات التي تؤثر على أمن الطاقة. ونظرا لهذا السياق الاستراتيجي المتطور، تقترح الدراسة مجموعة من ألأولويات لصناع القرار في الولايات المتحدة. أهمها في المستقبل القريب التكيف الاستراتيجي نحو إستراتيجية جديدة في الولايات المتحدة.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

ما يميز هذه الدراسة أنها تناولت تأثير ظاهرة الإرهاب و علاقتها بالتطرف و الأمن العالمي، وأثرها في التحولات الجوهرية للإستراتيجية السياسية و العسكرية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بعد أحداث الحادي عشر من ايلول2001 م ، تلك الفترة التي تضمنت التفاعل الحاشد للتحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في

حربها ضد الإرهاب، و تميزت هذه الدراسة أيضا بتحليل كيفية توظيف ظاهرة الإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية كأداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط للفترة الممتدة بين عامي 2001م إلى 2014م، في ضوء المتغيرات و المعايير التي استخدمها صناع القرار السياسي الأمريكي في معالجة ظاهرة الإرهاب و تداعياتها على الأمن القومي الأمريكي و المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، إضافة إلى أن هذه الدراسة تطرقت بالتحليل لأهم المرتكزات الإستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية واثر ظاهرة الإرهاب عليها، فأغلب الدراسات السابقة التي تناولت السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، اتسمت بالتركيز على أبعاد سياسية و اقتصادية محددة و لم تتطرق إلى تحليل استخدام ظاهرة الإرهاب كأداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط تحديداً، رغم الإشكاليات العالقة في الساحة الدولية لمجمل هذه المتغيرات و المؤشرات السياسية القائمة.

كما تميزت بتناولها جوانب إعادة تقييم لإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط في ضوء المتغيرات المتزايدة و معالجتها، ضمن نهج إدارة الرئيس جورج بوش و إدارة الرئيس باراك اوباما و التحولات التي طرأت على هذه السياسات، وكيفية توظيفها لظاهرة الإرهاب بما يحقق مصالح الولايات المتحدة و حلفائها.

الفصل الثالث

الإرهاب كظاهرة سياسية عالمية

في فترة ليست بعيدة أصبحت ظاهرة الإرهاب مصطلحا متداولا، في الخطابات السياسية المعاصرة، كما أصبح مصطلح الإرهاب مادة خصبة يسهل تداولها في وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمكتوبة، تتناول الدراسة في هذا الفصل مصطلح الإرهاب وخصائصه و عناصره وأبعاده السياسية والاقتصادية والثقافية وإشكاله وأدواته، إضافة إلى تسليط الضوء على نشأة وتطور ظاهرة الإرهاب باعتبارها سياسة عالمية ليست حديثة ، وتوضيح علاقة الإرهاب بمفاهيم متداولة في أدبيات العلاقات الدولية العنف و المقاومة والجهاد، وكذلك التطرق إلى ابرز الميليشيات والمنظمات الإرهابية في العالم، وتناول أسباب الإرهاب ودوافعه و أساليبه و أشكاله، و قدمت الدراسة في هذا الفصل تحليلاً لتقرير مؤشرات ظاهرة الإرهاب العالمي، الذي ارتكز على قاعدة بيانات عالمية ترصد ظاهرة الإرهاب بأسس علمية، إضافة إلى أن هذا الفصل اشتمل على تحديد نموذجا مؤثرا لظاهرة الإرهاب تمثل بتنظيم القاعدة.

3.1 مفهوم الإرهاب نشأته و تطوره

3.1.1 مفهوم الإرهاب وتعريفه لغة و اصطلاحا:

تمثل ظاهرة الإرهاب واحدة من ابرز ظواهر الحياة الإنسانية قاطبة ، فهي بلا شك ظاهرة أصيلة و متأصلة تضرب بجذورها بعيدا في أعماق التاريخ البشري بحيث تكاد تكون قديمة قدم الإنسان ذاته ، وحيث أن الإرهاب يمثل احد أشكال العنف الإنساني ،شأنه في ذلك شأن الحرب و الجرائم ذات الدافع الشخصي ، كان الاختلاف واضحا بين الباحثين والمفكرين و الفقهاء القانونيين و سائر المهتمين بالشأن الإرهابي حول مفهوم الإرهاب و خصائصه و بواعثه ودوافعه و الحقبة التاريخية التي تؤرخ لبزوغ هذه الظاهرة وتطورها و استفحال مخاطرها ، لذلك فقد تحول مفهوم الإرهاب إلى إشكالية معقدة، في ظل تعدد الأسباب و المفاهيم و المعايير فقد بات يواجه الباحثين

في ظاهرة الإرهاب العديد من التحديات، أهمها الفشل في بناء مفهوم عالمي مقبول للإرهاب، فهذا المفهوم يرتبط بدلالات سلبية مما يجعل عملية تعريف الإرهاب أصعب من تعريف أي مفهوم سياسي آخر(chalk ،1996، p6)،

ونظرا لأن هذا المفهوم يمتاز بالعديد من التعريفات والمدلولات التي يحملها باعتباره ظاهره كونية ليس لها حدود أو دين أو جنس، إلا أن مفهوم ظاهرة الإرهاب يختلف باختلاف الأيديولوجيات والمصالح السياسية التي تقف وراء تعريفه و تحديد دلالاته حيث ترتب على هذا التباين في تصورات الدول لمفهوم ظاهرة الإرهاب، تباين و اختلاف في الممارسات الدولية والإقليمية بل والوطنية فيما يتعلق بالجماعات الأصولية المتطرفة و المسلحة وأدوات التعامل معها، إضافة إلى اختلاف المشارب الإيديولوجية أو الدينية ، أو الانتماءات القومية للباحثين.

أصبح من الصعب إيجاد تعريف موحد جامع وشامل لظاهرة الإرهاب، إلا أنه في التعريفات اللغوية كان هناك قواسم وأساسيات مشتركة وهي: في معجم لسان العرب يأتي "مفهوم الإرهاب من الفعل(رهب، يرهب، رهبة) أي خاف، ورهبه أي خافه والرهبة هي الخوف والفزع" (ابن منظور، 1994، ص436)، وفي المعجم الوسيط، الإرهابيون ": وصف يطلق علي الذين يسلكون سبيل العنف والإرهاب، لتحقيق أهدافه السياسية "(مصطفى وآخرون،1972، ص376)، إذن في ظل تعدد معاجم اللغة العربية و مراجعها فإن العنصر الأساسي المشترك لكلمة الإرهاب جاء"رهب"الخوف والتخويف، والرعب أو الإرهاب ومن ثم فالمصدر منها رهب وهو إرهاب :يعني الإخافة والتخويف والفزع"(الجحني، 2001، ص11).

كما يأتي مفهوم الإرهاب في اللغة الانجليزية من (Terrorism) التي تظهر من خلال المراجع الأجنبية ، و تكاد تتفق جميعها على أن مصدر الكلمة (الرعب أو الخوف) و Terror الذي استمدت من كلمة (Ters) الانجليزية هو الفعل اللاتيني (الشديد والفزع)، وقد" عَرف قاموس أكسفورد كلمة الإرهاب بأنها":استخدام إجراءات عنيفة، مثل القصف أو القتل لارتكاب عمل إرهابي وذلك لتحقيق أغراض سياسية" Oxford,

(2006,p797)، أيضاً عرف قاموس(روبر كوليج الفرنسي) الإرهاب بأنه" : الاستعمال المنظم والوسائل الاستثنائية للعنف من أجل تحقيق هدف سياسي مثل الاستيلاء أو المحافظة على السلطة أو ممارسة السلطة" (كوليج، 2013)، من الواضح أن تعريف الإرهاب في جميع اللغات يكاد يكون واحداً ويحمل معاني الخوف، والفزع، والرعب.

و من الناحية الاصطلاحية فأن هذا المفهوم حظي كأحد مصطلحات علم السياسة المعاصر بالعديد من الدراسات والتحليلات السياسية، باعتباره شكل من أشكال العنف المنظم، ويُعد أداة للتعامل بين الدول وبعضها البعض، وذلك بغرض تحقيق أهداف سياسية، في حين بذل الباحثون والسياسيون قصارى جهدهم من أجل وضع تعريف محدد لمصطلح الإرهاب، إلا أن أغلب محاولاتهم لم تلقى اتفاقاً موحداً عليها، و بالرغم من الصعوبة القائمه في التعريف الاصطلاحي للإرهاب ، منها ما جاء به السيد جاك شيراك رئيس جمهورية فرنسا السابق، وعمدة مدينة باريس عام 1986م في تصريحه بأن : "الإرهاب هو الحرب "(يازجي وشكري،2002 ، ص61).

و قدم شريف بسيوني تعريفا للإرهاب والذي أُخذ به من قبل لجنة الخبراء الإقليميين والتي عقدت في فينا بتنظيم من قبل الأمم المتحدة لعام 1988 م، حيث عرف الإرهاب على أنه :"إستراتيجية تتسم بعنف دولي الطابع ، تدفعها إيديولوجية صممت لإدخال الرعب في فئة من مجتمع ما، لتحقيق مكاسب سلطوية أو دعاية لحق أو ضرر، بصرف النظر عن الجهة المستفيدة، سواءً كان المنفذون يعملون لمصلحتهم أو مصلحة الغير (بسيوني، 1988،ص16).

حيث سعت معظم المنظمات الإقليمية والدولية إلى توصيف هذه الظاهرة و تسميتها بما يتفق و استراتيجياتها و أهدافها ، ليتمثل هذا الجهد بسعي المنظمات الإقليمية والدولية منذ نشوئها إلى تعريف ظاهرة الإرهاب ، ولكن لوجود المصالح الخاصة بتلك المنظمات و المتقاطعة أحيانا ، لم تتفق على مفهوم محدد، حيث جاء في اتفاقية عصبة الأمم عام 1937 م بشأن مكافحة الإرهاب والمعاقبة عليه، في المادة الأولى أن الأعمال الإرهابية هي": أفعال جرميه موجهة ضد دولة من الدول، يراد منها خلق حالة من

الرهبة في أذهان أشخاص معينين، أو مجموعة من الأشخاص، أو الجمهور العام" (العميري ، 2004، ص27)، و تعاملت منظمة الأمم المتحدة للتربية و الثقافة (اليونسكو) مع هذه الظاهرة على أنها" ممارسات سلوكية و أفعال غير مشروعة تتمثل بالنهب و السلب والتدمير والاتجار غير المشروع بالقطع الأثرية و الممتلكات التراثية و التراث الثقافي الإنساني بهدف تمويل أنشطة المنظمات و الأفراد العنيفة والإجرامية (SANA,2015).

ويندرج ضمن هذا الاتجاه للظاهرة الإرهابية التعريفات الصادرة عن المنظمات الدولية، وكذلك الصادرة عن الحكومات و الأجهزة الرسمية داخل الدول، ولعل من ابرز الأمثلة لهذا التوجه القانوني في ذلك القرار رقم 60/49 للجمعية العامة للأمم المتحدة المعتمد في 9 ديسمبر1994، بعنوان التدابير الرامية للقضاء على الإرهاب الدولي، حيث قدم القرار توصيفاً للإرهاب، مفاده أن الأعمال الإجرامية التي تهدف إلى إشاعة الرعب في صفوف العامة، أو جماعة من الأشخاص أو حتى أشخاص محدودين تحقيقا لأهداف سياسية، هي أعمال لا يمكن تبريرها مهما تكن المبررات التي تتذرع بها، أو تستند إليها سياسية أو فلسفية أو عقائدية أو عرقية أو دينية، أو غير ذلك من الذرائع، وعلى منوال الجمعية العامة، سار قرار مجلس الأمن رقم 1566 لعام 2004 مؤكدا الإرهاب بأنه يمثل الأعمال الإجرامية (وهبان، 2015 ،ص33).

وتتعين الإشارة في هذا السياق إلى أن الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب (1998) رأت انه: " لا تعد جريمة حالات الكفاح بمختلف الوسائل ، بما في ذلك الكفاح المسلح ضد الاحتلال الأجنبي و العدوان، من اجل التحرر، وتقرير المصير وفقا لأحكام القانون الدولي " (الاتفاقية العربية،1998 ، ص2) ويعتبر هذا التعريف بداية الاتجاه الصحيح والسليم نحو تعريف يحظى بالقبول من جانب الدول العربية، حيث اجتمعت على توحيد جهودها من أجل إيجاد تعريف موحد ومتفق عليه عربيا، كما يلاحظ بأنه فرّق بين الإرهاب والكفاح المسلح ضد الاحتلال الأجنبي من أجل التحرير وتقرير المصير.

في الوقت الذي جاءت فيه المحاولات الأمريكية لتعريف هذه الظاهرة جاء نتيجة تطور استخدام مصطلح الإرهاب بعد الحرب العالمية الثانية، بعد أن ورثت الولايات المتحدة الأمريكية الإمبراطوريات الاستعمارية المنهارة، وظهر الاستعمار بحلته الجديدة، ونتيجة لمحاولة الولايات المتحدة بسط نفوذها وسيطرتها وهيمنها علي اكبر مساحة من العالم، بواسطة الأحلاف والتكتلات العسكرية والاقتصادية، وبالتالي أصبحت تهمة الإرهاب تلتصق بالدول الخارجة عن إرادتها وبحركات التحرر التي تناضل من أجل نيل استقلال بلادها (الهزايمة ، 2005، ص52)، ومن تلك التعريفات العديدة والشائعة في الولايات المتحدة الأمريكية: تعريف وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) عام 1980 م بانه" :التهديد الناشئ عن عنف من قبل أفراد أو جماعات "، إلا أن وزارة الدفاع الأمريكية عَرّفت الإرهاب عام 1986 م بأنة: " الاستعمال أو التهديد غير المشروع للقوة ضد الأشخاص أو الأموال، غالبا لتحقيق أهداف سياسية أو دينية أو عقائدية"(هارون ، 2008، ص26).

بالرغم من ذلك إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية وضعت اللبنات الأولى لتعريف الإرهاب وطورته في مختبراتها السياسية، من أجل الاستفادة منه وتوظيفه كأداة من أدوات تنفيذ سياستها الخارجية و تحقيق أمنها و مصالحها في المنطقة، فكان اشملها ما ورد لتعريف الإرهاب في وثيقة الأمن القومي الأمريكي الصادرة في أيلول2002،والتي تضمنت مفهوما يحدد بأنه": الاستخدام المحسوب للعنف أو التهديد بالعنف لتحقيق أهداف هي في طبيعتها سياسية أو دينية أو أيديولوجية، من خلال الترهيب أو الإكراه (وثيقة الأمن القومي الأمريكي،2002).

مما يوضح أن إستراتيجية الإدارة الأمريكية في التعامل مع ظاهرة الإرهاب تحاول الخلط بشكل مقصود بين الإرهاب والكفاح المسلح المشروع أو المقاومة المشروعة، وذلك لأهداف تخص أهدافها و مصالحها الحيوية ، ولم يظهر فيها ما يميز حق مقاومة المحتل، وعلى إثر هذا الموضوع أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية قائمة جديدة

للمنظمات الإرهابية صنفتها على قوائم المنظمات الإرهابية مثل حزب الله اللبناني، وحركتا حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني وحزب العمل الكردستاني وغيرهم.

كثيرا ما يتم الخلط بين ظاهرة الإرهاب و عددا من" المفاهيم المتداولة مثل العنف والتطرف و المقاومة و الجهاد ، ومن أجل إيضاح الفرق بين تلك المفاهيم ، تناول تعريفات تلك المفاهيم و تحليلها بغية إزالة بعض الغموض و الإشكالية التي اتسمت بها هذه الظاهرة والتمييز بينها، خاصة وأن ظاهرة الإرهاب تتميز عن العنف و المقاومة بالأفعال والسلوكيات ومدى مشروعيتها، إلا أن مسألة التمييز بين الإرهاب وحق المقاومة وتقرير المصير، لا زالت تشكل نقطة خلاف كبيرة تعرقل أي محاولة للبحث في أسباب الإرهاب وخصائصه، وبالتالي الوصول لتعريف محدد له (السياغي،2004، ص 39).

1 - العنف: العنف لغة " هو لفظ يشير إلى كل سلوك يتضمن معاني الشدة والقسوة والتوبيخ "(قبي،2002 ،ص102)، إذا يتضح إن العنف أكثر شمولاً وأوسع مفهوماً من الإرهاب (الحلو،2007 ، ص83).

2 – التطرف: يعد " الشدة أو الإفراط في شيء أو في موقف معين، وهو الذهاب إلى أقصى الاتجاهات، والتطرف بالتالي هو تجاوز الاعتدال والغلو، و إذا ما اتصل التطرف بالعنف وأصبحت آلية التعبير عنه هي استخدام الأفعال الإجرامية المفزعة للناس والمهددة لأمنهم، و أصبح ذلك مظهرا من مظاهر الإرهاب، لان التطرف هنا قد ولد الخوف والرعب وهذه هي أقصى حالات اليأس والإحباط، ويكمن التطرف أيضا في الغلو السياسي، أو الديني، أو الفكري، ويصبح عندها أسلوبٌ خطيرٌ ومدمرٌ للأفراد ولكيانات الدول" (الشاوش،2008،ص256).

3 – المقاومة: من اجل التمييز بين المقاومة والإرهاب كان هدف الدراسة أن تقوم بتوضيح هذا المفهوم، وفقا للمعنى الاصطلاحي لها، حيث تعًرف المقاومة المشروعة : "بأنها النضال العسكري وغير العسكري من قبل مجموعات منظمة ليست منخرطة في عداد القوات المسلحة النظامية التابعة للأطراف المتحاربة، لتقوم بعمليات عسكرية وغير

ذلك لإلحاق الضرر بالاحتلال بغرض تحرير الوطن، والعلاقة بين مفهوم الإرهاب وبين المقاومة كمصطلح متداول يمكن أن يصف من قبل البعض بالإرهاب ، لذلك فأن الاحتلال هو عمل قسري يهدف إلى اكتساب الأرض بالقوة ، ويشكل ذلك انتهاكا لأحكام القانون الدولي (فالمادة الثانية) من ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945 م تحظر على كل الدول استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد الوحدة الإقليمية و الاستقلال السياسي لأي دولة أخرى، لذلك كانت القرارات الدولية تبنى على هذا الأساس لتدين بشدة اكتساب الأرض بالقوة وتصف هذه الأرض بالمحتلة (المقداد ، 1986، ص227).

هذا مما يؤكد أهمية التمييز بين الإرهاب كفعل و سلوك و أهداف غير شرعية ، و بين المقاومة كحق و مطلب شرعي يستخدمه المدافعون عن أوطانهم و حقوقهم و حرماتهم و تستمد شرعيتها من قولة تعالى: (**وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدْوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لاَ تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لاَ تُظْلَمُونَ**) (سورة الأنفال ، الآية 60)، فحق مقاومة المستعمر و المحتل مشروع لأنه دفاع عن الحرمات و المقدسات و الأوطان و الأبناء، ولهذا " تستند مشروعية قيام الشعوب بمقاومة الاحتلال داخل لأراضي المحتلة (زهران ، 2010، ص8).

4 - الجهاد: حيث يعتبره البعض انه رديفٌ حقيقّي وهو مفهوم اعتمدته الأدبيات السياسية والاجتماعية والأمنية الحديثة، والذي يسميه الإسلام الحرابة (الشاوش،2008، ص260)، ويطلق لفظ الجهاد في القران الكريم بمعناه العام على مقاومة العدو أو مجاهدة النفس، بينما في معناه الخاص ورد بأنه " بذل الوسع والطاقة في القتال في سبيل الله بالنفس والمال واللسان بهدف نصرة الإسلام والمسلمين، أي قتال من قاتل المسلمين وأخرجهم من ديارهم، أو القتال دفاعا عن النفس، وبذلك تكون مقاومة الاحتلال الأجنبي ودفع ظلمه وعدوانه جهاداً (العيني وآخرون، 2003).

3.1 نشأة وتطور ظاهرة الإرهاب:

ظاهرة الإرهاب ليست ظاهرة حديثة ، فهي من أقدم الظواهر التي عرفها العالم القديم، ولا زالت مستمرة إلى الوقت الراهن، ولازم العنف الحياة البشرية طيلة العصور التاريخية، بدء من قصة أبناء سيدنا ادم علية السلام قابيل و هابيل التي وردت بنص الآية الكريمة ، قال تعالى: **(فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ)** (سورة المائدة أية 30)، ثم توالت العمليات الإرهابية عبر التاريخ، كان منها إفساد فرعون في الأرض و قتل بني إسرائيل و في روما كانوا يعتبرون المجرم السياسي عدو يجب معاقبته (عزالدين ، 1986، ص25)،

لقد شهد تاريخ العرب في العصر الجاهلي صنوفا متنوعة من أعمال العنف، حيث كانت النزعة السائدة في ذلك العصر هي النزعة القبلية و العشائرية، وتعد القبيلة في البداية هي الدولة و تنطبق عليها مقومات الدولة باستثناء الأرض الثابتة، فكانت حياة القبائل في صراع دائم، و الصراع هو الهجوم على القبائل الأخرى للحصول على الرزق و الدفاع عن القبيلة و إثبات السيطرة، لأن القانون السائد آنذاك هو قانون القوة ولا يمكن الوصول إلى السيطرة إلا عن طريقها، و ظل الحال كذلك حتى جاء الإسلام واوجد مجتمع التضامن و التآخي و التكافل، بدستور يلغي العصبية و القبلية و يحرم القتل وبث الرعب و الترهيب (نافع، 1994، ص18).

وبحلول القرن السادس عشر شهد العالم هذه الظاهرة، وهو ينتقل إلى أعالي البحار،حيث أخذت عصابات خارجة عن القانون ترتكب هناك أعمال القرصنة التي كانت عبارة عن ممارسات نهب واعتقال حيال السفن التجارية ورغم أن القرصنة كانت تمارس لابتزاز الأموال أولا، فقد كانت تمارس كذلك لإرغام بعض السلطات على تحقيق مطالب سياسية معينة (العمران،2008، ص9) ومع بداية القرن السابع عشر بدأت سيطرة الدول الأوروبية علي البحار العالمية وبدأت الزيادة في حجم السفن الناقلة للتجارة بين الشرق والغرب، وظهرت معها القرصنة التي اعتبرت شكلا من أشكال الإرهاب،" واستمرت حتى بداية القرن العشرين ومن ثم نجد أن ممارسة الإرهاب عبر

الزمن تمت بصور مختلفة بحسب أطرافها وظروفها، فهي ظاهرة اجتماعية تتطور بتطور المجتمعات، كما تطورت الأشكال التي اتخذتها ظاهرة الإرهاب نظرا للتطور العلمي والتكنولوجي(السدمي ، 2005، ص 23- ص24).

إلا أن الإرهاب في العصر الحديث قد مر بعدة مراحل أبرزها: الإرهاب الفردي في المرحلة الأولى ليتمثل خلالها بموجات إرهابية ذات طابع قومي متطرف ، اجتاحت هذه المرحلة من الإرهاب أوروبا منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى الثلاثينات من القرن العشرين(عاصم، 2004،ص30)، وبحلول منتصف القرن التاسع عشر و تحديدا بعد عام 1848 م، استخدم لفظ الإرهاب في أوروبا كوصف للأعمال المعارضة للحكام المستبدين، حيث كان الإرهاب خلال تلك الفترة موجه إلى الأمراء و القياصرة و رؤساء الشرطة بهدف إحداث التغيير السياسي، والقائم بهذا الفعل كان يشعر بالفخر جراء نعته بالإرهابي (وهبان، 2015 ،ص 23)، وفي نهاية القرن التاسع عشر بدأت تظهر بوادر الإرهاب في روسيا بظهور منظمة الأرض والحرية في عام 1876م، ثم منظمة الإرادة الشعبية التي تشكلت عام 1879 م والتي جعلت الإرهاب جزءا من العملية الاجتماعية الروسية"(الهرفي،2005 ، ص21).

و المرحلة الثانية لتطور الإرهاب في العصر الحديث، امتدت من فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وخلال الحرب الباردة، و تميز الإرهاب في هذه المرحلة على شكل صراع بين الشرق و الغرب ، أدى ذلك لظهور بعض الجماعات الإرهابية اليسارية في أوروبا الغربية و اليابان ، من هذه الجماعات (بادرما ينهوف) الألمانية و (العمل المباشر) الفرنسية و (الألوية الحمراء) الايطالية ، حيث كانت عملياتهم ذات طابع أيديولوجي مارست من خلاله هذه الجماعات إشكالا من العنف ضد مجتمعاتها واعتمدت على الأسلحة الخفيفة (عاصم، 2004،ص30).

ومع بداية القرن العشرين اجتاحت موجات من العنف في الولايات المتحدة الأمريكية حيث أدت تلك الموجات إلى ظهور العديد من الحركات الإرهابية التي استهدفت الكنائس والأديرة بسبب التعصب المذهبي، وظهور حركات تدعو إلى اضطهاد الزنوج

السود، ومن أبرزها جماعة الكوكلوكس كلان (جماعة سياسية متطرفة عرفت بنشاطها الإرهابي خلال الثورة الفرنسية، والتي تعمل على ترسيخ سيادة الرجل الأبيض)(العمران،2008، ص9)، اتسم فيها بأنه إيديولوجي ذو خصائص جديدة مختلفة عن المراحل السابقة من حيث التسليح و التنظيم و الأهداف، و اتسم أيضا بهذه المرحلة بأن الإرهابيين ينتمون إلى جنسيات متعددة و مختلفة لا تجمعهم قضايا قومية ولكن تجمعهم أيديولوجيات دينية وسياسية محددة، بالإضافة إنه اتسم بالحركة المستمرة بحيث تتحكم هذه الأيديولوجيات به و تنقله من مكان إلى أخر، الأمر الذي يجعل استهدافه و ملاحقة الإرهابيين بغاية الصعوبة لعدم وجود موقع مادي ملموس (عاصم، 2004، ص30)،

وتوجز بهذ الصدد (مارثا كرينشو)Martha Crenshw تاريخ الظاهرة الإرهابية منذ سبعينيات القرن التاسع عشر وحتى سبعينيات القرن العشرين بقولها: " إن الإرهاب هو احد إفرازات البيئة السياسية العلمانية الحديثة، وهو مرتبط بصفة أساسية بصعود الاتجاهات قومية، والفوضوية، الاشتراكية الثورية، مثالها: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عام 1968 م، وجبهة التحرير الوطني في الجزائر 1954 م، و فصيل الجيش الأحمر في ألمانيا الغربية عام 1968م,(Crenshw ,1981,pg380).

3.3 خصائص وعناصر الظاهرة الإرهابية:

نظرا لأن مفهوم ظاهرة الإرهاب يمتاز بالعديد من التعريفات والمدلولات التي يحملها باعتباره ظاهره سياسية عالمية، إلا أن هذا المفهوم يختلف باختلاف الأيديولوجيات والمصالح السياسية التي تقف وراء تعريفه و تحديد دلالاته ، حيث ترتب على هذا التباين في تصورات الدول لمفهومها، تباين واختلاف في الممارسات الدولية والإقليمية بل والوطنية فيما يتعلق بالجماعات الأصولية المتطرفة و المسلحة وأدوات التعامل معها، و يمثل الظاهرة التي تقوم بممارسة التهديد أو العنف الممنهج من قبل فرد أو جماعة ضد شريحة خاصة من الناس هم على الأغلب من المدنيين الأبرياء

الذين يواجهون هذا العنف، لتحقيق أهداف معينة تحددها الدوافع لتنفيذ العمل الإرهابي ، وهذه الممارسة هي جوهر الفعل الإرهابي باعتبار انه يعتمد على وسائل وأدوات متجددة و طرق استثنائية و خطيرة في السلوك، و الفعل الإرهابي يستخدم القوة بكل أشكالها، كما انه لا يميز بين ضحاياه لأنه يوصف بأنه عنف أعمى و عشوائي.

إن خصائص الظاهرة الإرهابية بأبعادها و مضامينها السياسية و الاقتصادية و الايديولجية التي تعكس مفهوم الظاهرة، باعتباره توجه أفعالة و سلوكه العنيف تجاه المدنيين الأبرياء، بهدف خلق حالة من الخوف و الرعب الشديدة ، باستخدام القوة لإرغام الغير و إرعابهم و الاعتداء على الممتلكات و الأشياء و الاستيلاء عليها بشكل غير مشروع (العموش، 1999،ص86- ص 87).

في حين اختزلت هذه العناصر بشكل أكثر دقه في تحليل شريف بسيوني الذي بدا أنه الأقرب في ما تضمن من هذه العناصر، حيث أوضح بأنّ "الإرهاب هو إستراتيجية عنف محرم دوليا، تحفزها بواعث عقائدية إيديولوجية، وتتوخى إحداث عنف مرعب داخل شريحة خاصة من مجتمع معين لتحقيق الوصول إلى السلطة أو القيام بدعاية لمطلب أو مظلمة ، بغض النظر عما إذا كان مقترفوا العنف يعملون من أجل أنفسهم ونيابة عنها أو نيابة عن دولة من الدول (بسيوني، 1988 ،ص16).

3.4 الأسباب و الدوافع لظاهرة الإرهاب

كما أن المعضلة الرئيسية التي تواجه تحديد أسباب الظاهرة، هي اختلاف وجهات النظر في تحليلها، ومرد هذه الاختلافات يعود إلى تباين التفسيرات للمشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تنشأ عنها هذه الظاهرة رغم أن الدراسة في هذا السياق تجد أهمّ الأسباب التي حققت شبه إجماع هي الإرهاب السياسي والإرهاب الإيديولوجي والعقائدي، وتضمنت اغلب الدراسات أسبابا فكرية و سياسية و اجتماعية واقتصادية، خاصة وإنها رصدت الظاهرة على الرغم من اختلاف مسميات الأسباب التي تؤدي إلى الإرهاب فإن الجوهر واحد (العمرو، 2006 ،ص6).

الأسباب الدوافع السياسية للإرهاب تمثل العديد منها و تقف خلف العمليات الإرهابية وهي على الأغلب في:

أ - الحرمان النسبي(Relative Deprivation,) : وتعود هذه الفكرة إلى (تيد جور) حيث قوامها العنف الذي يتولد عن الفجوة الحادثة بين ما يشعر الأفراد بأنهم يستحقونه من جهة، وما يحصلون علية في الواقع من جهة أخرى ، وارتباطا بالحرمان النسبي ، تجد التنظيمات الإرهابية فرصتها سانحة في أوساط الفقراء لتجنيد أعداد كبيرة منهم في صفوفها ، و الحصول على التمويل ، بينما حين يتم إعمال فكرة الحرمان النسبي على المستوى العالمي ، نجد ان الدول الغنية اقتصاديا كثيرا ما تمثل مرمى للعمليات الإرهابية الناجمة وهي تمثل الصراع بين الفقراء (الدول الفقيرة)، والأغنياء (الدول الغنية) (Matusitz،2013 ، pg9-6).

كما أن الحرمان النسبي كدافع و باعث أساسي للإرهاب يتمثل بصورة الظلم الاجتماعي الجماعي والحرمان النسبي لدى قطاعات متزايدة من السكان، و هذا الحرمان ليس بالضرورة ناتجا من الفقر والافتقار على المستوى الفردي، وذلك أن الأفراد القائمين بالإرهاب قد يكونون أغنياء بذاتهم ولكنهم انطلاقا من الإحساس بالتهميش والدونية من قبل الدولة ، مما يخلق حالة من الغضب والنقمة لدى فئة معينة تجاه فئات أخرى، فيؤدي إلى رد فعل متطرف مصحوب بعمل إرهابي واستخدام عنف بفكر متطرف(Matusitz،2013 ، pg9-6).

ب - انتقاص حقوق بعض الجماعات أو الدول و سوء توزيع الثروة، وهي من الأسباب الخطيرة والمحركة لموجات الإرهاب في العالم، فتنتشر في بعض دول العالم اليوم حالة من انعدام العدالة ، في توزيع الثروات الاقتصادية، فتظهر فئة أو فئات من المجتمع تنهج سياسة الاحتكار، الأمر الذي يولد كثيرا من المشكلات الاقتصادية المسببة للأعمال الإرهابية (الظاهري، 2002،ص59-60).

3- الاضطهاد من الأسباب النفسية المتعددة للإرهاب والعنف والتطرف ، فالاضطهاد يخلق رد فعل تدميري يتأصل في نفوس الأفراد المضطهدين ، وهناك من

يرى من علماء النفس التحليليين أن ذلك يرجع إلى غريزة الموت والميل التدميري(العدواني)، الذي هو ميل متأصل ضارب الجذور في تكوين البشر، ويحللها بعض علماء النفس بأنها لتصريف لطاقة أو لشحنات دافع العدوان والرغبة في التدمير سواء الموجهة إلى الذات أو إلى الآخر.

4 - التمييز العنصري يعد باعث هام يتصل بالشعور بالتمييز على أسس عرقية أو دينية، و يعتبر العديد من الفقهاء والمشرعين ممارسات العنف ذات الدوافع العنصرية من أخطر الجرائم التي يمكن أن يطلق عليها وصف جرائم إرهابية (حلمي، 1998، ص37).

في حين تمثل الأسباب و الدوافع الاقتصادية للإرهاب أسباباً خطيرة ومحركة لموجات الإرهاب في العالم، فتنتشر في بعض دول العالم اليوم حالة من انعدام العدالة وسوء توزيع الثروات الاقتصادية، فتظهر فئة أو فئات من المجتمع ، تنهج سياسة الاحتكار، الأمر الذي يولد كثيرا من المشكلات الاقتصادية، المسببة للأعمال الإرهابية بقصد تحقيق غايات اقتصادية، وإشباع حاجات مادية ونفسية، فالفقر الذي يوجد داخل بعض الدول العربية، يؤدي إلي استغلال بعض هذه الفئات الاجتماعية الفقيرة ، ذات المستوي الاقتصادي المتردي من قبل جماعات إرهابية، لتنفيذ أعمالها، فتصبح جزءا من تنظيم إرهابي، أو مجند لصالحه (الظاهري، 2002، ص59- ص60).

إذ تلعب العوامل الاقتصادية دورا مهما في توجيه سلوك الإرهاب عند الناس والمجتمعات البشرية، فالحاجة الاقتصادية لا يشبعها أي بديل محتمل وكثرة المشكلات الاقتصادية تؤدي حتما إلى تدمير الحضارة وأسس البناء الاجتماعي، وتترك أثارها على عامة أبناء المجتمع ووفقا لذلك، يمكن حصر بعض الأسباب والعوامل الاقتصادية الناشئة عن تنامي ظاهرة الإرهاب على:

1- **التخلف**: هو ناتج بصورة رئيسية عن السياسات الاقتصادية غير المتلائمة مع الواقع الاجتماعي للدولة، بحيث" تتكون فجوة تتسع تدريجا بين الفقراء والأغنياء وبين المتعلمين وغير المتعلمين وبين ذوي المصالح الاقتصادية الواسعة وبين فئات

اقتصادية مهمشة، هذه السياسات الاقتصادية غير المتلائمة أدت إلى إفقار وتهميش شرائح واسعة من المجتمع ، دفعت بالعديد من هذه الفئة إلى أن يكون مستعد للتضحية بحياته في سبيل تحقيق مكانة أو التخلص من واقع الحياة خاصة بين فئات الشباب (الحوار المتمدن ،دراسات ،2011).

2- **البطالة**: إن انتشارها بصورة واسعة لدى فئة الشباب خاصة سواء كانت بطالة حقيقية أم بطالة مقنعة، فإنها تولد شعورا بالعجز واليأس من ناحية، وشعورهم بالإحباط من ناحية أخرى إلى جانب شعور هؤلاء الشباب المرتبط بواقع الحياة المرير بأنهم ليس لديهم ما يغيروه أو يحافظون عليه بالاستمرار بالحياة، فالشاب الذي لا يجد له فرصة عمل يكون هدفا سهلا لمختلف الاتجاهات المتطرفة دينيا أو سياسيا أو عصابات النصب والاحتيال والسطو المسلح، (الظاهري،2002،ص59).

3 – **سوء توزيع الثروة**: هذا الدافع يتمثل بعدم العدالة وسوء توزيع والموارد اللازمة للتنمية وتوفير الحاجات الأساسية للناس وعلى نحو يشوبه الخلل و عدم توفر العدالة بعبارة أخرى وجود خلل في العدالة الاجتماعية مما يخلق حالة غضب و قدراً متعاظماً من الظلم الاجتماعي الجماعي والحرمان النسبي لدى قطاعات متزايدة من السكان ،فقد تجلى ذلك بصور متعددة تمثلها منظمات إرهابية هدفها اقتصادي بحت، ومنها عصابات تجارة المخدرات و المافيا الايطالية ، إلى جانب عصابات الجرائم الاقتصادية الكبرى المتمثلة بعصابات غسيل الأموال العالمية التي تمارس إرهابا اقتصاديا ضخماً(الظاهري، 2002،ص61).

الإعلام والرأي العام دوافع و أسباب للإرهاب و يظهر الإعلام و الدعاية والتأثير في الرأي العام، محفز و دافع قوي من الأسباب و الدوافع المؤدية للإرهاب حيث تهدف العمليات الإرهابية في معظم الأحيان إلى طرح القضية أمام الرأي العام الداخلي أو العالمي والمنظمات العالمية، فقد ترى الجماعة التي تلجأ للعنف الإرهابي أن قضيتها محل تجاهل من قبل الرأي العام، فيرتكبون هذه العمليات الإرهابية لشد الانتباه إليهم وإلى الظلم الذي يعتقدون أنهم يتبعون تحته ويسعون في كسب تأييد دول وجماعات

أخرى أو فئات شعبية واسعة لمناصرة قضاياهم ونظرا للأهمية الإعلامية التي تكتسبها هذه العمليات (عزالدين، 1998 ،ص151).

ونتيجة لتطور تكنولوجيا الاتصالات الذي انعكس على كافة مجالات التفاعل والتواصل بين الشعوب فأن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) تعد حاليا من الوسائط القوية و المؤثرة بفاعلية في خدمة عمليات العنف والإرهاب، فهذه الشبكات تنشر الأفكار والمعلومات والتصريحات والأحكام بين المشتركين فيها على امتداد العالم كله وهي مفتوحة على مصراعيها للانضمام المتزايد إليها يوما بعد يوم (عطوان ،2012 ، ص12).

لذلك فإن الدعاية والإعلام عنصر جوهري وملازم للفعل الإرهابي، لأنه لا يحقق هدفه ولا تظهر نجاعته إلا من خلال الإعلام وإشهاره، لذلك فإنّ التصعيد في أعمال العنف التي ينتهجها "الإرهابيون" وترمي إلى تقوية الدعاية لا تؤدي أهدافها إذا لم يتم الإفصاح عنها في وسائل الإعلام (العكرة ، 1983، ص73).

3.5 أشكال الإرهاب وأساليبه:

نظرا لصعوبة تعريف ظاهرة الإرهاب، لم يقتصر الفقهاء والمفكرون والباحثون على الوقوف عند هذا الحد، بل تعدى ذلك إلى وصف ظاهرة الإرهاب، ولجئوا إلى تحديدا أشكال و أساليب الإرهاب من حيث الوسائل المستخدمة في العمليات الإرهابية، ويرجع تعدد أشكال وأساليب الإرهاب وفقا لتعدد الباحثين الذين تناولوا الظاهرة، وأيضا إلى تعدد الأطر الفكرية والمرجعيات التي يعودون إليها، فتحديد أشكال الإرهاب لا يمكن أن يستند إلى معيار معين.

3.5.1 أشكال الإرهاب:

شهدت أشكال الإرهاب تطورات متعددة بسبب المتغيرات و التحولات في النظام الدولي، إضافة إلى التطورات المتزايدة في التكنولوجيا مما انعكس على تطور أشكال الإرهاب و اشتملت هذه النماذج و الأشكال على:

ا - **الشكل الأول**: إرهاب المجموعات الوطنية وهي المجموعات التي تطالب بحق تقرير مصيرها بين شعوب العالم، وتقوم باستخدام الإرهاب كجزء من إستراتيجيتها للوصول إلى تحقيق غاياتها وأهدافها (الشاوش، 2008،ص41)، إلا أن الدراسة في هذا السياق تصنف هذا الشكل بالمقاومة المشروعة.

ب - **الشكل الثاني**: إرهاب المجموعات العقائدية: حيث لهذه المجموعات هدف معلن، وهو تغيير الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهذا التقسيم قائم علي أساس طبيعة الجهة التي تقوم به، وقد صنفت إلى نوعين رئيسين هما (الهزايمة ، 2005، ص 56):

1- الإرهاب الغير رسمي، وهو الإرهاب الذي تقوم به مجموعات أو منظمات غير، حكومية (الشاوش، 2008،ص41).

2- الإرهاب الرسمي، وهو ما يسمى بإرهاب الدولة (الذي يقصد به تخويف المعارضة، وأعداء النظام والمتمردين الخارجين عن القانون، وذلك بقصد إجبارهم علي الطاعة) ، وإرهاب الدولة قد تستخدمه الدولة بنفسها مباشرة كأداة من أدوات تنفيذ السياسية الخارجية أو عن طريق وكلاء من الأفراد، أو الجماعات يقومون نيابة عنها، وخاصة الدول التي تدعي الديمقراطية خوفا من إحراجها وانتقادها أمام الرأي العام المحلي والدولي واتهامها بالتطرف والإرهاب (شكري، 1999، ص152).

3.5.2 أساليب الإرهاب:

تعددت العمليات الإرهابية بسبب تطور أساليب ووسائل تنفيذها فتمثلت:

1 - **الاغتيال السياسي** يعد أحد الأساليب التي يستخدمها الإرهابيون في تنفيذ مخططاتهم، ويوجه الاغتيال عادة ضد شخصيات هامة في الدولة ولها تأثير على الرأي العام، والإرهاب يستخدم الاغتيال كأحد أساليبه من أجل بث الرعب في نفوس القيادات السياسية، ومثال علي ذلك حادثة اغتيال ولي عهد النمسا الأمير(رودلف) وزوجته في مدينة سرايفو على يد إرهابي صربي تابع لمنظمة" الكف الأسود " والتي كانت سببا في اشتعال الحرب العالمية الأولى، وذلك بسبب استمرار ضم البوسنة والهرسك إلى الإمبراطورية النمساوية، وقد استطاعت منظمة الكف الأسود من تحقيق هدفها المباشر بإعادة البوسنة والهرسك إلى يوغسلافيا موحدة (التل،1998، ص111).

2 - **عمليات الاختطاف واحتجاز الرهائن**: تعتبر إحدى أهم أساليب العمليات الإرهابية التي عرفها العالم، ويطلق علي هؤلاء الخاطفون في القانون الدولي اسم القراصنة، ولعل فترة الستينات والسبعينات من القرن العشرين شهدت أكثر وأخطر عمليات خطف الطائرات والسفن والرهائن والدبلوماسيين، وكان هدفهم من عملية الاختطاف تحقيق هدف معين يسعى له المختطف (العميري، 2004 ، ص70).

3 - **الأعمال التخريبية**: تعتبر الأعمال التخريبية إحدى أساليب الأعمال الإرهابية التي يتبعها الإرهابيون في تنفيذ عملياتهم وذلك من أجل تحقيق غاياتهم وزعزعة الكيان السياسي و إثارة الرعب بين المواطنين للتأثير على سياسية الدولة في موضوع معين (حسين،2007 ، ص116).

4 - **الميليشيات والتنظيمات الإرهابية**: وهي تمتلك إيديولوجياتها السياسية والعقيدة الدينية والفكرية الخاصة بها، وهي تعمل ضد الحكومات وحتى الأفراد و لديها أهداف معينة تحاول الوصول إليها عن طريق إتباع أساليب ووسائل متعددة لتحقيق غاياتها، بالرغم أن في بعض الأوقات قد تجد تلك التنظيمات تعاطفا جماهيريا مع

المطالب التي تسوقها، ولكن سرعان ما يتبدد هذا التعاطف والشعور بالغضب بسبب ما تنفذه من عمليات إرهابية و ينتج عنها من أضرار بشرية ومادية، ومن أبزر تلك التنظيمات التي عرفت عبر التاريخ منظمة السيكارى اليهودية المنحدرة من طائفة الزيلوت الذين وفدوا إلى فلسطين وكانوا يستخدموا وسائل غير تقليدية في عملياتهم الإرهابية وكان هدفهم إعادة بناء الهيكل، بالإضافة إلى منظمة(كاخ) اليهودية وهدفها المعلن هو إعادة بناء دولة إسرائيل التوراتية، وقد أسسها مائير كاهانا (الهرفي، 2005، ص 76).

ومن أبرزها ميليشيا(ولاية ميتشجان) التي تعد من أقوى الميليشيات الأمريكية، حيث اشتهرت بسبب أن منفذي الهجوم على المبنى الفيدرالي عام 1995 في أوكلاهوما هم من أعضائها وتدعو برامجهم السياسية إلى الانسحاب من منظمة الأمم المتحدة خوفاً من سيطرتها على الحكومة الأمريكية و إنهاء النظام الدولي الجديد (الحايك،2003)، ومنظمة (كوكلاكس كلان(المنظمة البروتستانتية المسيحية البيضاء والأمريكية الخالصة الوحيدة، حيث تأسست من قبل المحاربين القدامى في الجيش الكونفدرالي، وكانت مهمتها مقاومة إعادة التأسيس ومعارضة تحرير العبيد التي حدثت عقب الحرب الأهلية الأمريكية، وقد انحسرت بين عامي 1868و 1870 م وتم تدميرها بالكامل في بدايات السبعينيات من القرن التاسع عشر على يد الرئيس(أوليسيس غرانت) في عملية الحقوق المدنية لعام 1871 م، إلا أنها عاودت الظهور ثانية في عام 1915م في ولاية جورجيا الأمريكية والتي اعتبرت أن تحرير الزنوج كان مأساة، وأنه يجب حرمانهم من حق الانتخاب، واستعبادهم، ومعاملتهم بالعنف، وقد مارست المنظمة العديد من العمليات الإرهابية داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وتدخلت في الشؤون السياسية" (ليسيفنسكي، 1983، ص 15-ص50).

3.6 المؤشرات العالمية لظاهرة الإرهاب:

تصدرت ظاهرة الإرهاب اهتماماً كبيراً في المجتمع الدولي بكافة مؤسساته و منظماته، باعتبارها ظاهرة عالمية سياسية، فإن كافة الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الدول، لاسيما الكبرى منها، كما الجهود الأممية، لم تفلح في وقف مسيرة الظاهرة الإرهابية عبر شتى أصقاع العالم، حيث استمرت وتيرة الأعمال الإرهابية في التصاعد خلال الفترة التي عقبت أحداث سبتمبر 2001 م، وقد عمدت مراكز البحث والدراسات في العديد من دول العالم لأعداد الدراسات البحثية و الإحصائية، التي تحدد مفاهيم ظاهرة الإرهاب و تداعياتها على المجتمعات، والبحث في أهم مؤشرات الظاهرة عالميا، تشير الدراسة بهذا السياق إلى إحدى الدراسات المهمة التي تناولت بالتحليل الإحصائي ظاهرة الإرهاب في دول العالم خلال الفترة من 2002 م إلى 2011 م، أي العقد الذي أعقب أحداث سبتمبر، وتتمثل هذه الدراسة في تقرير مؤشر الإرهاب العالمي (Global Terrorism Index)، الذي صدر عن معهد السلام و الاقتصاديات (IEP) في استراليا عام 2012 م، حيث تضمن تقريرا تحليليا بإعلان أهم مؤشرات الإرهاب العالمي، ارتكز الإعلان في مؤشراته على قاعدة بيانات عالمية ترصد ظاهرة الإرهاب، و تعمل على جمع هذه البيانات تحت إشراف الاتحاد الوطني(START) المختص بدراسة تأثير الإرهاب وتداعياته، ويقع مقره بجامعة ماريلاند.

وانتهى التقرير إلى جملة من النتائج المهمة أبرزها: ما يوضح ارتفاع عدد الحوادث الإرهابية و الهجمات الناجحة و بتزايد مطرد خلال سنوات الدراسة، و يرصد المؤشر ل(158) دولة خلال العشر سنوات الماضية، عبر حصيلة لنتائج عدد من المؤشرات الأخرى ، والتي تشتمل على عدد الحوادث الإرهابية و سقوط الضحايا و المصابين و الخسائر الناجمة عن الهجمات الإرهابية سواء على العقارات أو المنشئات ،حيث تم رصد عشرون دولة منها لم تشهد أي هجوم إرهابي ، خلال هذه السنوات، وقد تركزت الهجمات الإرهابية بشده على عدد محدود من الدول ، فعلى سبيل المثال ، نجد أن 87% من الحوادث الإرهابية التي وقعت خلال عام 2001 م تركزت في عشر دول ،

شهدت كل منها أكثر من مئة حادث إرهابي خلال العام المذكور ،كما أن الفترة الممتدة من عام 2002 و حتى عام 2011 كان العراق و أفغانستان هدفا لأكثر من 35% من مجمل عدد الحوادث الإرهابية التي شهدها العالم ، في حين كان الإرهاب الديني هو الأوسع انتشارا ، وكانت هناك نسبة لا يستهان بها من الحوادث الإرهابية قامت بها جماعات غير دينية ، هذا وقد فاق عدد الحوادث الإرهابية التي شهدتها دول غرب أوروبا بمراحل نظيره الذي شهدتها الولايات المتحدة خلال 2002 الى 2011 م ، حيث بلغ عدد القتلى الأوروبيين أكثر من تسعة عشر ضعفا لعدد القتلى الأمريكيين في الهجمات الإرهابية خلال تلك الفترة (وهبان، 2015 ، ص 28).

و يركز المؤشر العالمي للإرهاب (Global Terrorism Index) في تقريره على تحليل العديد من العوامل الأخرى، و يرصد البيانات المتداخلة من المجموعات و المتغيرات العديدة بالإضافة إلى انه يسجل تظلمات حقوق الإنسان و المجموعات و أعمال الحكومات التي على صلة بالإرهاب و ظواهره، مبينا الإعلان بتقريره: بأن المواطنون والمنشئات الخاصة ضمن الأهداف العامة للهجمات الإرهابية، بينما تستهدف المنشئات العسكرية بنسبة 4% من هذه الهجمات، موضحا أن الهجمات الإرهابية باتت أكثر كثافة و شدة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 في حالات النزاع و الصراع، وقد سجلت أعداد الضحايا جراء الهجمات الإرهابية زيادة بنسبة 195%، و بلغت نسبة الحوادث 460% ومصابين 224% تركزت هذه العمليات و الهجمات في سبعة دول عانت أكثر من غيرها ويلات الهجمات و تمثلت العمليات الإرهابية بسقوط أعداد كبيرة من الضحايا، ففي عام 2011 م تحديداً اتسمت ظاهرة الإرهاب بكثافة عالية و شدة في التأثير على دول الشرق الأوسط و الهند و باكستان و روسيا، حيث بلغت أعداد الضحايا كما وردت في التقرير (7474) ضحية عام 2011، وهي اقل نسبة مما كانت علية عام 2007 م (GTI, 2012).

وبين التقرير مؤشرات لانخفاض أعداد الضحايا بنسبة 25% بعد أن وصلت ذروتها عام 2007 م، بالرغم من تسجيل المزيد من الهجمات الإرهابية في الآونة

الأخيرة ، ارتفاع عدد حوادث الإرهاب العالمية إلى أربعة أضعاف منذ بدء الغزو على العراق، بالإضافة إلى أن 31 دولة فقط من بين 158 دولة مصنفة لم تتعرض إلى هجمات إرهابية منذ عام 2001 ، ويبين التقرير بأن أمريكا الشمالية هي أقل المناطق معاناة من الإرهاب، و مواطني دول غرب أوروبا عرضة إلى القتل بنسبة أكثر من تسعة عشر بالمائة في هجمات إرهابية مقارنة بمواطني أمريكا الشمالية، و منذ عام 2002، كانت نسبة 6% فقط من حوادث القتل بسبب هجمات إرهابية، كما و يشير الإعلان إلى تأثير الإرهاب في عام 2011 بأن العراق كانت أكثر الدول تأثرًا بسبب الإرهاب، يعقبها باكستان وأفغانستان ، ويتضح من هذا التحليل للبيانات و الإحصاءات التي أوردها تقرير مؤشر الإرهاب العالمي للإرهاب بأنه لا يتضمن فقط الفعل المادي المباشر الذي ينطوي على الهجوم ، وإنما يشمل كذلك التأثير النفسي الذي يحدثه الفعل، وربما يمتد إلى سنوات لاحقة (GTI, 2012).

وحدد المؤشر النسبة الكبرى للحوادث الإرهابية ، وما نتج عنها من ضحايا قد وقعت في الدول ذات النظم السياسية الهجين نصف ديمقراطية(Hybrid Regimes) حيث سجلت هذه الدول نسبة 46% من الحوادث الإرهابية، و54% من الضحايا، و60% من الجرحى في سياق الأعمال الإرهابية المسجلة على مستوى العالم و انخفاض عدد ضحايا الهجمات الإرهابية منذ عام 2007، بنسبة 25% بالتزامن مع الهدوء النسبي لرياح الحرب على العراق، ومع ذلك لا يزال العراق حسب التقرير من أكثر الدول تضررا من الهجمات الإرهابية في عام 2011، ويعد هذا التقرير بما تضمنه من بيانات، أول مؤشر يعطي تصنيفا عن الدول المتأثرة من ظاهرة الإرهاب حيث يقوم بتحليل الإبعاد الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تنامي هذه الظاهرة ، ويستند المؤشر في بياناته إلى قاعدة البيانات العالمية لرصد الإرهاب (وهبان ، 2015، ص 28).

3.7 تنظيم القاعدة: (نموذجاً)

حظي تنظيم القاعدة بجانب كبير من الاهتمام في دراسات الإرهاب ،حيث استأثرت الحركات الراديكالية الإسلامية بنصيب وافر في دراسات تأصيل الظاهرة الإرهابية ، لا سيما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 م ، ويعرض اوبرشول (Oberschall) جذور تنظيم القاعدة باعتباره التنظيم الراديكالي الإسلامي الأكثر بروزا، و الأمضى تأثيرا على الواقع الدولي، موضحا أن أولى موجات أسامة بن لادن كانت ضد القوات السوفيتية و الحكومات العميلة للشيوعية في أفغانستان (Oberschall , 2004,pg31).

فقد أنشئ تنظيم القاعدة كحركة متعددة الجنسيات سنية إسلامية أصولية جهادية نهاية عام 1989،وهو تنظيم يتبنى فكرة الجهاد الدولي و يتركز تواجد التنظيم بكثافة في اليمن و خاصة في المناطق الجنوبية القبلية (Philip, 2010)، كان تنظيم القاعدة "يهدف في البداية إلى مواجهة الاتحاد السوفيتي في أفغانستان بشكل أساسي وإقامة دولة الخلافة الإسلامية، حيث دعمت الولايات المتحدة وجود التنظيم و نشاطه من خلال المخابرات الباكستانية،لأنها تنظر إلى الصراع الدائر في أفغانستان بين الشيوعيين و الأفغان المتحالفين مع القوات السوفيتية من جهة و الأفغان المجاهدين من جهة ثانية على انه يمثل حالة صارمة من التوسع والعدوان السوفيتي" (chalk, 1996,p9).

لا بد في هذا السياق من التأكيد أن تنظيم القاعدة المنتشر في عدد من دول العالم ليس تنظيما واحدا، إنما هناك ثلاث صور أو أشكال لهذا التنظيم هي: تنظيم القاعدة إلام: أي التنظيم الأصلي الذي يقوده أسامة بن لادن ، والذي تأسس تحت مسمى (الجبهة الإسلامية العالمية لجهاد اليهود و الصليبيين)، و فروع القاعدة: (الشكل الثاني من تنظيم القاعدة) ، وهي التي صدر أمر إنشائها بأمر مباشر من أسامة بن لادن ، مثالها الوحيد تنظيم القاعدة في جزيرة العرب ، الذي يعد امتدادا فكريا و إيديولوجيا لتنظيم القاعدة المركزي، الموجود في أفغانستان بزعامة بن لادن، و بالتالي فهذا الفرع من تنظيم القاعدة يتبنى الإستراتيجية و الأهداف نفسها التي تتمثل في ضرب الأهداف و

المصالح الأجنبية و الأمريكية، إلا انه لا يتلقى أوامره من بن لادن، الصورة الثالثة لتنظيم القاعدة: هي نماذج مشابهة للقاعدة تمثل التيارات المنتشرة في عدد من الدول الإسلامية ، تنتهج نفس الإستراتيجية و الأهداف التي تتبناها القاعدة ، وتعتبر بن لادن زعيما روحيا لها ولكنها لم تنشأ بأمر منه وليس لها علاقة مباشرة بالقاعدة الأم ، وأشهر هذه النماذج: القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (الفقي ، 2014).

وكما أن تنظيم القاعدة في جزيرة العرب هاجم أهدافا مدنية و عسكرية في مختلف الدول ، أبرزها هجمات الحادي عشر من أيلول 2001 م ، تبع هذه الهجمات قيام الحكومة الأمريكية بشن حرب على الإرهاب، من التقنيات التي استخدمتها القاعدة في الهجمات الانتحارية و التفجيرات المتزامنة ضد أهداف مختلفة ، يقوم بها أعضاء التنظيم الذين تعهدوا بالولاء لزعيمهم الروحي أسامة بن لادن أو بعض الإفراد الذين خضعوا للتدريب المكثف في احد المخيمات في أفغانستان أو السودان، هذه الأهداف محددة سعى تنظيم القاعدة إلى تحقيقها لتشمل إنهاء النفوذ الأجنبي في البلدان الإسلامية، وإنشاء خلافة إسلامية جديدة، تعتقد القاعدة أن تحالفا مسيحيا – يهوديا يتآمر لتدمير الإسلام تستبيح فيه قتل المدنيين في سبيل الجهاد (الهقيش، 2012،ص 64)، لذلك يمكن تحديد مراحل تطور التنظيم قبل قتل بن لادن بثلاث مراحل:

مرحلة التأسيس: و هي المرحلة الأولى من حياة التنظيم ، حيث تم التحالف بين بعض التيارات الجهادية و تكوين جبهة موحدة من اجل مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية في أماكن متفرقة في العالم ، مخالفين بذلك مبدأ (العدو القريب أولى بالقتال من العدو البعيد) ، فأصبح المبدأ الجديد المعمول به: (إن قتال العدو البعيد – المتمثل بالولايات المتحدة الأمريكية و حلفائها الغربيين و إسرائيل – أولى بالقتال من العدو القريب الذي يمثل الحكومات في الدول الإسلامية) (Wright, 2008,pg56 -61).

مرحلة النشاط و التنفيذ: و هي المرحلة الثانية من حياة التنظيم لتنفيذ العمليات التي أنشئ من اجلها ،" وهي العمليات التي تستهدف في مجملها الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الغربية و إسرائيل تحت مسمى " قتال اليهود و الصليبيين"، والذي جعل من

تنظيم القاعدة شبكة عابرة للحدود (Wright, 2008,pg56 -61) ، وقد تضمنت أنشطة تنظيم القاعدة في هذه الفترة المشاركة في عدة هجمات من التفجيرات في شمال أفريقيا، فضلاً عن دعم أحزاب في الحروب الأهلية في اريتريا والصومال، الفترة من عام 1991 إلى عام 1996، كان أسامة بن لادن وغيره من قادة القاعدة موجودين في السودان، لكن ومنذ 25 يناير 2007، تحولت "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" الجزائرية إلى فرع لتنظيم القاعدة في منطقة شمال إفريقيا، لتحمل اسم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، كما استغل تنظيم القاعدة شبكة الإنترنت في التدريب والتخطيط والعمل اللوجستي، وأصبح الفضاء ألعنكبوتي ساحة من ساحات معارك تنظيم القاعدة يتسلل منه جهاديو القاعدة إلى مواقع العدو الإلكترونية يدمرونها فيما تمكن تسميته بالمعارك الإلكترونية، كما يحصنون مواقعهم ويرسلون عبرها أشرطتهم ذات الحرفية العالية والمشفرة أحيانا. وهنالك أكثر من أربعة آلاف وخمسمائة موقع جهادي على الشبكة) عطوان، 2007،ص43)

تعتبر هجمات سبتمبر 2001 م، والتي لم يعلن تنظيم القاعدة مسؤوليته عن تنفيذها في حينه ، أكثر الأعمال الإرهابية تدميرًا في أمريكا وفي تاريخ العالم، والتي أسفرت عن مصرع ما يقرب من 3,000 شخص، فقامت القاعدة بهذه الهجمات عملاً بفتاوى عامي(1996- 1998) الصادرة ضد الولايات المتحدة وحلفائها من جانب تنظيم القاعدة بقيادة ابن لادن والظواهري وغيرهم"(*Fatwah,1998*).

مرحلة الهروب و الاختباء: هي المرحلة الثالثة من مراحل تطور التنظيم و التي جاءت في أعقاب أحداث سبتمبر 2001 م، بعد الرد الأمريكي القوي تجاه التنظيم حيث تمثل الرد بداية في إسقاط النظام القائم في أفغانستان(نظام طالبان)، ثم مطاردة عناصر و أعضاء تنظيم القاعدة في كل دول العالم بمساعدة العديد من الدول (عطوان، 2013 ، ص 23)، وفي ظل الملاحقة القوية من جانب الولايات المتحدة التي سخرت كلما توصلت إلية التكنولوجيا الحديثة في تتبع قيادات تنظيم القاعدة و أفرادها ، بدعم و مساعدة أجهزة الاستخبارات في العديد من دول العالم والتي أسفر عنها عملية عسكرية

نفذت (فجر الاثنين 2 مايو2011)، التي قتل على أثرها أسامة بن لادن زعيم القاعدة في منزلة في أبوت آباد الواقعة على بعد 120 كم عن إسلام أباد، (اوباما،2011).

ما يفسر اتخاذ تنظيم القاعدة كنموذج في سياق هذه الدراسة أن فلسفة تنظيم القاعدة تستند إلى الفكر التدميري وليس البنّاء لأنه يقوم على فرضيات خاطئة، كأن تفترض القاعدة أن العلاقة بين المسلمين وبين الآخرين هي علاقة حرب لا علاقة سلام، دون التمييز بين ما إذا كان الآخر محاربا أو مدنيا مسالما، باعتبارها لا تميز بين محارب أو مدني مسالم سواء كان طفلا أو امرأة، والمشكلة الأكبر لدى تنظيم القاعدة هي قتالهم لكل من يختلف مع فكرهم وأيديولوجيتهم حتى من أبناء المسلمين.

الفصل الرابع

مرتكزات و أهداف السياسة الخارجية الأمريكية

إن تحديد ملامح الإستراتيجية الأمريكية ضمن توجهاتها السياسية و العسكرية تجاه الشرق الأوسط، وعلاقتها بالإرهاب والمتغيرات الديناميكية التي شهدتها المنطقة للفترة التي عقبت أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 م، بات ضرورة أولت المدرسة الواقعية أهمية قصوى في تحليلها للمصلحة القومية و ميزان القوى و مبدأ القوة كمتغيرات حاكمة لاستقرار النظام الدولي (منذر،2012،ص28-ص34)، حيث يتطرق هذا الفصل من الدراسة إلى مرتكزات و أهداف السياسة الخارجية الأمريكية و تحديداً أهدافها في مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط ، و تسليط الضوء على ابرز العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية ، بينما تناقش الدراسة في هذا الفصل تطور الإستراتيجية الأمريكية خاصة ما قبل وما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول ، هذا بالإضافة إلى تحليل وسائل و أدوات الإستراتيجية الأمريكية في مكافحة الإرهاب.

و بعيدا عن إشكالية التعريف فإن الدراسة في هذا السياق ترى أن السياسة الخارجية الأمريكية تتمثل: بأنها السياسة التي تعبر عن مجموع الثوابت و الأهداف الإستراتيجية والمبادئ المراد تحقيقها على المستوى الخارجي للولايات المتحدة، حيث يؤكد الواقعيون أن كل دولة تلتزم بهدف أساسي يجب أن تدفعه كل الأهداف القومية (تلي، 2010، ص6)، خاصة وأن جوهر السياسة الخارجية هو تحقيق المصلحة القومية العليا، و التوسع الأمريكي الإمبراطوري ليس وليد أحداث أيلول، وإنما هو مرافق لمسيرة أمريكا تاريخيا (الشاهر، 2009، ص67).

هذا بالإضافة إلى أن من الأهداف الدائمة للسياسة الخارجية الأمريكية تتمثل في حماية الأمن القومي الأمريكي داخليا وخارجياً، ومنع قيام أي قوى معادية قد تهدد أمنها القومي، وأهدافها ومصالحها ، وقد أكدت إحدى وثائق التخطيط الصادرة عن البنتاجون عام 1992 م إلى أن الهدف الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية في ظل النظام الدولي الجديد هو منع نشوء أي منافس جديد يمكن أن يحتل مكان الاتحاد السوفيتي سابقاً كمهدد

للنظام الدولي الجديد، وأن الإستراتيجية الأمريكية يجب أن تعيد التركيز على منع وعرقلة نشوء أي منافس محتمل (Mearsheimer, 2001, pg46))

4.1.1 أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في مكافحة الإرهاب.

تمثل ظاهرة الإرهاب واحدة من أعقد المشكلات التي واجهت و لا تزال تواجه دول العالم في العصر الحديث، فهي تمثل تهديداً امنياً جعل منها ظاهرة مركبة تستند في اتساعها إلى عوامل سياسية ثقافية اقتصادية اجتماعية وذات تداعيات سلبية، سواء كانت التكاليف المالية والبشرية الباهظة، لذلك حظيت ظاهرة الإرهاب باهتمام كبير لدى الولايات المتحدة الأمريكية بكل مؤسساتها، و باتفاق الجميع على مكافحته بشتى الطرق والوسائل، إلا أن الحرب على الإرهاب أصبحت سمة أساسية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد هجمات 2001 م، وانفردت الولايات المتحدة بتحديد مفهومة وآليات مواجهته وحددت النطاق الجغرافي والزمني لهذه المواجهة (قادري، 2009، ص93).

وهناك العديد من الباحثين ممن ناقش دوافع السياسة الخارجية الأمريكية في توظيف كافة إمكانياتها و حلفائها لمحاربة الإرهاب ، خاصة وان انهيار الاتحاد السوفيتي و نهاية الحرب الباردة ، نتج عنه ظهور بوادر ومظاهر التغيير في طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية الجديدة، بما تتناسب ووضعها الجديد في العالم والذي سيمكنها من قيادة العالم، فأضحت بعد تلك الفترة تبحث عن عدو جديد لكي يمكنها من بقاءها علي هيمنتها للعالم الجديد، فاتبعت في سياستها الجديدة خلق أعداء جدد، فوجدت ضالتها في الخطر القادم من الإسلام العدو الجديد المفترض، لاعتقادها بأنه هو العدو الجديد الذي يصلح للعب دور العدو ومحاربة الإرهاب، فجاءت أحداث سبتمبر لتتمكن بإستراتيجية تحقق هيمنها على العالم ، فانطلقت بحملة عسكرية نحو أفغانستان ومن ثم إلى العراق واحتلاله، وغيرها من الدول الإسلامية وبعض التنظيمات التي وصفت بقيامها أعمالا

إرهابية والتي يجب مقاومتها وبالتالي وقوف العالم كله بجانبها في مكافحته، ومن ثم تمكنيها من تحقيق أهدافها تحت تلك الذرائع و المبررات (مصباح، 2010).

فقد أولت الولايات المتحدة مسألة مواجهة الإرهاب قدراً ملحوظاً من الاهتمام، منذ بداية التسعينيات وتصاعد الهجمات الموجهة ضد أهدافها ومصالحها في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا بل وفي الولايات المتحدة نفسها، حيث أدرجت تلك المسألة ضمن أجندة أولوياتها الإستراتيجية في إطار سعيها لإرساء ما أسمته (النظام العالمي الجديد)، فقد احتل الإرهاب و مواجهته ضمن إطار أولويات الإستراتيجية الأمريكية موقعاً متقدما على مسائل أخرى ظلت هي الأكثر تعقيداً وإلحاحاً من وجهة نظر تلك الإستراتيجية، ولعل أهم تلك المسائل ما يتعلق بقضايا منع ظهور أي منافس دولي قد يسعى لاقتسام موقع قيادة النظام الدولي الجديد مع الولايات المتحدة، وقضايا الحد من انتشار الأسلحة غير التقليدية، وقضايا أخرى تتعلق بطبيعة التحالفات الدولية والإقليمية الجديدة، فضلاً عن قضايا الاستقرار الإقليمي (السياغي، 2004، ص18).

وصولاً إلى أحداث أيلول 2001 م وما ترتب عليها من نتائج مذهلة، والتي أعطت الإدارة الأمريكية الجديدة بقيادة تيار المحافظين الجدد ضوءاً أخضرا لصياغة مبدأ جديد لمواجهة عالم ما بعد الحرب الباردة، فبدأت بإطلاق سياسة خارجية جديدة تمثلت في إعلانها حرباً عالمية على الإرهاب، وهذا ما جاء علي لسان رئيسها جورج بوش الابن وبالتالي جعل الإرهاب مرتكزا ً أساسياً في الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط ، ولعل النزعة الانفرادية للولايات المتحدة هي التي طبعت إستراتيجياتها الجديدة في مكافحة الإرهاب، مما يؤكد بأن الإرهاب اثر بشكل أو بأخر على إستراتيجية الولايات المتحدة تجاه المنطقة خاصة بعد أحداث سبتمبر (غزلاني، 2010،ص268).

ومن خلال تحليل هذه الإستراتيجية الجديدة نجد أنها تقوم على ثلاث مرتكزات أساسية، الأول: ملاحقة المنظمات الإرهابية بشتى الوسائل سواءً، عسكرية، أو دبلوماسية، أو قانونية ، بينما المرتكز الثاني: يتضمن السعي للقضاء على أسلحة الدمار

الشامل وملاحقة الدول التي تنتجها ومحاربة تلك الدول عند الضرورة، والتي أطلق عليها فيما بعد بالدول المارقة، أو دول الشر، والثالث: نشر القيم الديمقراطية في المناطق المحرومة منها، باعتبارها دعامة أساسية للأمن القومي الأمريكي وغيابها يمثل مصدرا ًرئيساً للإرهاب والتطرف في العالم، وفي ضوء ما تضمنته هذه الإستراتيجية يتبين بان الحرب ضد الإرهاب كانت وما زالت عنواناً جوهريا- لمرحلة ما بعد ألأحداث - في رسم السياسة الخارجية الأمريكية، وباتت أداة وظفتها السياسة الخارجية الأمريكية لتحقيق استراتيجياتها و أهدافها، بكافة الوسائل المتاحة دون الرجوع إلى المجتمع الدولي في أي إستراتيجية نفذتها أو تنوي تنفيذها على الأرض في منطقة الشرق الأوسط ، ليتضح من هذا السياق بأن هذا التحول يعد تحولا جذريا و جوهريا في السياسة الخارجية الأمريكية (الشاهر، 2009، ص 94).

لذلك فقد أصبحت مكافحة الإرهاب تمثل هدفا مهماً ورئيسياً في السياسة الخارجية الأمريكية، خاصة وانه من اعقد المشكلات التي واجهت و لا تزال تواجه دول العالم في العصر الحديث، فهو يمثل تهديداً امنياً ويرتبط بأبعاد مختلفة جعلت منه ظاهرة سياسية عالمية مركبة (قادري، 2009، ص93).

4.1.2 أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط

ارتكزت السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط على جملة من العناصر و الأبعاد و الأهداف، تعمل من خلالها للحفاظ على مصالحها الخاصة وتعزيز مكانتها في العالم، بحيث تعكس طبيعة تلك الأهداف وظيفة الدولة في المجتمع الدولي والصورة التي تسعي للوصول إليها في العلاقات الدولية ، فالبعد الاقتصادي الخاص بمصالح شركاتها النفطية و امتيازاتها الضخمة و ما يترتب على الولايات المتحدة الأمريكية هي محدد مؤثر وهام لسياستها الخارجية كأمن مصادر الطاقة والنفط العربي ، و ضمان استمرار تدفقه إلى الولايات المتحدة ، وهو موجه لإستراتيجياتها الثابتة و أهدافها المتغيرة في

الشرق الأوسط ، إضافة إلى البعد الاستراتيجي للنفط باعتباره آلية من آليات التحكم و السيطرة على النظام الدولي، فقد ظل كذلك لغاية 1973م.

ومن خلال متابعة التحليل للسياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، و المتغيرات الداخلية و الخارجية المؤثرة سلبا أو إيجابا في السلوك السياسي الخارجي، تحددها الدراسة في الشرق الأوسط في خمسة أهداف رئيسية وهي: الأول: حماية أمن إسرائيل والحفاظ على التوازن العسكري بينها وبين الأقطار العربية ، الهدف الثاني يتمثل باستمرار ضخ النفط العربي إلى الولايات المتحدة والدول الحليفة في أوروبا بأسعار معتدلة ومنع دخول روسيا الاتحادية في سوق النفط كمشتر، في حين تسعى لتحقيق هدف أخر هو حماية النظم المؤيدة للولايات المتحدة وللغرب في المنطقة وذلك بتزويدها بالسلاح والتدريب اللازمين دون أن يشكل ذلك إخلال بالتوازن العسكري مع إسرائيل ،لذلك تطلب العمل على تحقيق هدف محاربة نفوذ روسيا الاتحادية في المنطقة واحتوائها وحصارها بسلسلة من الأحلاف والقواعد العسكرية و الهدف الخامس هو تشجيع العلاقات الاقتصادية والتجارية وبيع التكنولوجيا الأمريكية في السوق العربية، وذلك بعد وجود الثروة النفطية و إعادة تدوير رؤوس الأموال من خلال التجارة والاستثمار وبالتالي إعادتها مرة أخرى إلى الاقتصاد الأمريكي (هلال، 1989، ص57).

خاصة وان المصالح الحيوية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط ترتبط بالتخطيط الاستراتيجي الأمريكي، التي تستند و تحدد بأسس هي: حقوق الإنسان و تطبيق الديمقراطية و تمكينها من مصادر الطاقة و مناطق مصالحها (بالمر،1981،ص15)، وتتضمن عددا من الاتجاهات باعتبارها محدداً خارجياً للسياسة الخارجية الأمريكية التقليدية والإستراتيجية المعاصرة على السواء، فهي عوامل خارجية مؤثرة بشكل كبير في السياسة الخارجية الأمريكية، هذا يؤكد بأن ثمة رؤية واضحة تتمثل في الدفاع و المحافظة على المصالح الحيوية للولايات المتّحدة الأميركية في منطقة الشرق الأوسط مما تطلب العمل في أربعة اتجاهات الأول يتمثل بمنع العدو من إقامة قواعد عسكرية تهدد امن الولايات المتحدة الأميركية، والاتجاه الثاني يحقق الدفاع عن حقوق الإنسان

والديمقراطية في العالم، بالإضافة إلى العمل على تطوير التجارة العالمية، والعمل على إيجاد الظروف الملائمة للغرب في توازن القوى في العالم (الحوامدة، 2009،ص9)

بحيث يشكل فقدانها خطراً مباشراً على امن الولايات المتحدة لأن امنها القومي مرتبط سياسياً و اقتصادياً و إيديولوجيا بتأثير المتغيرات العالمية التي تحدث في أي مكان في العالم ، وان تجاهل تلك المتغيرات العالمية قد يكلف الولايات المتحدة ثمناً باهظاً(نيكسون، 1992،ص39)، وأهم هذه المصالح الحيوية التي تعزز دورها ومكانتها العالمية بما يحفظ لها الرياده في قيادة العالم و الشرق الأوسط لتشمل:

1: **النفط وتأمين مصادر تدفقه**: يمثل احد أهم المصالح الحيوية والأهداف الدائمة و المؤثرات بالغة الأهمية في السياسة الخارجية الأمريكية باعتباره عماد الحياة في الولايات المتحدة الأمريكية ، و نقطة الضعف التي تخشى أن تؤتى من قبلها، خاصة وان منطقة الشرق الأوسط و منطقة الخليج العربي تعد من المناطق الحيوية بالنسبة للولايات المتحدة، لما تملكه المنطقة من المصادر الأولية للنفط شريان الحياة للنشاط الاقتصادي الأمريكي في العالم (السياغي، 2004، ص81).

لذلك لا زال أمن الطاقة و حماية مصادرها عاملا مؤثرا وهاما في السياسة الخارجية الأمريكية ،حيث تتأثر خلال سعيها لتأمين حاجاتها المتزايدة من مصادر الطاقة التقليدية بصورة كافية و أمنه ، لتواكب نموها الاقتصادي، باعتبار أن ألاقتصاد الأمريكي من أهم مصادر قوتها عالميا ، وازداد هذا التأثير لأمن الطاقة الأمريكي على سياستها الخارجية بعد أحداث سبتمبر2001، كون الطاقة من أدوات السياسة الخارجية (عبدالعاطي ، 2014).

2 - **الممرات المائية** تعد من المصالح الحيوية و المؤثرات بالغة الأهمية في السياسة الخارجية الأمريكية، حيث يتحكم الشرق الأوسط بمجموعة مهمة من الممرات المائية في العالم ممثلة في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي، وهذا أعطى للمنطقة أهمية جيو إستراتيجية واقتصادية كبرى، وبالتالي فان معظم تجارة النفط وغيرها تمر من خلال تلك الممرات، فكان لابد من حماية هذه الممرات المائية

وخصوصا الخليجية، وأي محاولة للسيطرة على الخليج تعتبر اعتداء على مصالح الولايات المتحدة الحيوية لا شك بان الولايات المتحدة ستقوم بصدها بجميع الوسائل الضرورية بما فيها القوة العسكرية (أبو مطلق، 2011،ص58).

3 - **أمن إسرائيل** يعد من المصالح الحيوية في الشرق الأوسط ، حيث يربط الدولتين تحالف استراتيجي في مجالات التعاون العسكري و التكنولوجي و ألمعلوماتي و ألاستخباراتي حيث بذلت الولايات المتحدة جهود كبيرة و متميزة لحماية بقاء كيان دولة إسرائيل و إدارة الصراع العربي الإسرائيلي ببذل كل طاقتها للحفاظ على بقاء إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط، لما تمثله من عمق استراتيجي للولايات المتحدة في الشرق الأوسط ، واعتبارها قاعدة عسكرية أمريكية ثابتة في قلب المنطقة لتنفيذ استراتيجيات السياسة الخارجية (النجار، 2012،ص64).

هذا النهج للسياسة الخارجية الأمريكية و إستراتيجيتها في الشرق الأوسط، بات محفزا و لمشاعر الغضب العربي و الإسلامي، خاصة في تعامل السياسة الأمريكية مع القضية الفلسطينية (القضية المحورية في الصراع العربي الإسرائيلي) ، مما تسبب في زرع الكيان الصهيوني على ارض فلسطين، إضافة إلى دعم السياسة الخارجية الأمريكية للممارسات الإسرائيلية التوسعية و السياسية و الدبلوماسية و تقديم دعما اقتصاديا و عسكريا لم تقدمة لأي دولة في العالم (رجائي، 2005، ص27).

4 - **المصالح التجارية:** لا شك بأن التبادل التجاري مع دول الخليج يمثل مصالح حيوية للاقتصاد الأمريكي، خاصة و أن التجارة الأمريكية مع دول منطقة الشرق الأوسط و الخليج تحديدا لم يتوقف نشاطها ضمن استيراد النفط بل تعدى إلى الاهتمام بدعم المشروعات الجديدة في المنطقة حتى تدخل في اتفاقيات مع الشركات الأمريكية، ويعود سبب اهتمام الولايات المتحدة بنفط المنطقة إلى تزايد الحاجة الأمريكية إلى استهلاك الطاقة، وان هناك ثلاثة عناوين رئيسة تجعل من منطقة الشرق الأوسط مرتكزا على الاقتصاد الأمريكي هي حماية الاقتصاد الأمريكي من أي هزة قد يتعرض لها نتيجة انقطاع تدفق النفط أو حتى ارتفاع، والحفاظ على مستوى ونمط الحياة في

الولايات المتحدة القائمين على الاستهلاك الكثيف للطاقة، وعدم تعريض هذا المستوى والنمط لأي تهديد مهما كانت الكلفة و التحكم بأسعار النفط وتوزيعه، و من ثم التحكم بعصب اقتصاديات الدول الصناعية المنافسة للولايات المتحدة كالصين واليابان وأوربا أو بمعنى أخر: حل المأزق الأمريكي المتمثل بتراجع موقع الاقتصاد الأمريكي عالميا من خلال استعمال أدوات الهيمنة الكونية بما فيها الوسائل العسكرية المتفوقة لديها وهو ما يرتبط بالمرتكز الجيو - عسكري (مراد، 2009،ص 288).

4.2 العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الإرهاب:

نتيجة إلى المكانة الفريدة التي وصلت إليها للولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث أصبحت تحظى باعتراف عالمي واسع لتلك المكانة المتميزة (بريجنسكي ، 2004 ،ص3) ، و أصبحت هي من تقرر شؤون الكثير من القضايا الدولية والإقليمية طبقا لما تقرره عوامل البيئة الدولية، لذلك فأن الولايات المتحدة تصوغ أهدافها على هدي مرتكزات أساسية هي مرتكزات الإيديولوجية بمسوغاتها الدينية أو الفلسفية، والمرتكزات الجيو إستراتيجية بمسوغاتها الجيو سياسية و الجيو اقتصادي، حيث تحاول من خلالها تمرير سياساتها الخارجية لتحقيق الأهداف النهائية لمصالحها القومية، فهي تمثل جملة من العوامل التي تؤثر في تشكيل وفهم السلوك السياسي الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية وفي مكافحة الإرهاب تحديدا(أمين ، 2004،ص4).

في حين تتأثر السياسة الخارجية الأمريكية في مكافحة الإرهاب بالعديد من المؤثرات و المتغيرات و المحددات الداخلية ضمن المرتكز الإيديولوجي بمسوغاته الفلسفية أو الدينية تعرض الدراسة منها:

أولا: المسوغات الفلسفية و الرؤية الفكرية لإستراتيجية السياسة الخارجية الأمريكية: حيث تعاملت مع الأطروحات الإيديولوجية مقياس الحالة الانتقالية التي عكستها المتبنيات الفلسفية، فالمجتمعات التي تبنت الديمقراطية الليبرالية وانتقلت إلى ما يسميه فوكوياما مجتمعات نهاية التاريخ، اما تلك التي بقيت أسيرة الإيديولوجيات الشمولية كالماركسية أو

عن المنطلقات الفاشية وحتى الدينية، فإنها لا تزال ضمن المرحلة التاريخية،هذا الطرح في الحقيقة يختلف كليا عن الأطروحات الفلسفية الأخرى في نظرتها إلى حركة التاريخ الإنساني المرتبطة بتحول المجتمعات، وهي متأثرة بدرجة واضحة بأطروحات الفيلسوف الألماني (فوكوياما، 1992،ص 256).

وعلى عكس صمؤيل هنتنغون يعتقد فوكوياما أن المجتمع الإنساني يتجه إلى التجانس منه إلى الصراع وان عملية انتقال المجتمعات ستظل مفتوحة ولكن بشرطين أساسيين، الأول: توافر الوعي الليبرالي والثاني: درجة معينة من التطور الاقتصادي ،هذا التطور هو الذي يلغي جوهر الصراع في متبنيات الفلسفات الأخرى مما يجعل الساحة السياسية للدول التي بلغت نهاية التاريخ خالية من التناحر، إذ تتحول المنافسة فيها إلى منافسة سلمية خالية من أي وجه من أوجه الصراع (وهيب ، 2010).

ويبرز تأثير المسوغات الفلسفية و الرؤية الفكرية في السياسة الخارجية الأمريكية فيما شهدته خلال الربع الأخير من القرن العشرين من نشاط لمجموعة كبيرة من التيارات السياسية، كان من أبرزها تيار المحافظين الجدد الذين تحكموا بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة على مستوي العالم، وبشكل خاص على منطقة الشرق الأوسط، وينطلق المحافظين الجدد في تفكيرهم بان الفرصة مواتية لبسط نفوذ الهيمنة الأمريكية علي العالم، وخلق أوضاع إقليمية تخدم المصالح الأمريكية ويدعون إلى استخدام القوة العسكرية لتحقيق ذلك الغرض، حيث مثل هذا التيار المحافظ الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن عام 2000 م، والتي تغيرت عن سياسة الإدارة الأمريكية السابقة للرئيس كلينتون التي تميزت بالتعاون في السياسة الخارجية طول فترة التسعينات، فبدأ يلمح مدى هذا التغيير وخصوصاً بعد أحداث سبتمبر 2001 م ،التي مثلت لهم فرصة لتطبيق أفكارهم، وإعلانه اتخاذ جملة من التدابير والإجراءات،أهمها إعلان الحرب علي الإرهاب ، والتي كانت بداية ميلاد سياسة أمريكية جديدة في التعامل مع المجتمع الدولي، هذا ما صرح به بعض أعضاء هذا التيار في أكثر من مناسبة قبل وقوع الأحداث (الشاهر، 2009،ص19-ص29-ص45).

ثانيا: المسوغات الدينية و دورها في التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية: بحيث تمثل الايديولوجيا محددا داخليا مؤثرا في السياسة الخارجية، خاصة وإنها ترتبط في الفكر الديني الأصولي المعاصر بنصوص التشريع الإلهي والتأويل البشري الذي يستتبع تلك النصوص، والظاهرة الدينية كأي ظاهرة كونية لا يمكن عزلها عن نطاقها التاريخي اذ لا وجود لأي ظاهرة مهما كان شكلها أو مضمونها حين يراد لها أن تقع خارج السياقات التاريخية التقليدية (سعد ، 2006،ص384).

وضمن هذه الطروحات الفكرية يصبح من الطبيعي ان يتلازم الخطاب الديني في بعديه الفلسفي والوظيفي مع التوجهات الإستراتيجية العامة للدولة حتى لتلك الدول التي نادت بفصل الدين عن الدولة لكنها فيما بعد وظفت الخطاب الديني في اتجاهات متلازمة مع شؤون الدولة، لا سيما إذا كان هذا التلازم يخدم المصالح العليا ولا يتقاطع معها، إذ أنهم يركزون أفكارهم على ثلاثة مبادئ أساسية تنتهي بواجبات أمريكية، من هذه المبادئ: إن الولايات المتحدة الأمريكية كانت موجودة في عقل الله لأهداف محددة منذ بداية الخلق، وان ثمة خطة شاملة للكون وهي من تدبير الإرادة الإلهية، وهذه الشراكة التعاهيدية مع الخالق تشمل مهمة خطيرة وعاجلة وهي تنوير بقية امم العالم وهاديتها وإنقاذها من الجهالة والظلام، **و**إن الدين هو الضامن الوحيد للفضائل القومية التي تسمح بالنجاح الدنيوي ، وان الحياة الأخروية هي امتداد للحاضر وما يجنيه الإنسان فيها هو نتاج عمله الدنيوي بمعنى إن الإيمان هو الذي ينقذ الإنسان دائما .وهو الذي يقوده الى الخلاص من كل خطيئة (فهمي، 2009،ص 7، ص38).

لعل أكثر المبررات الدينية أهمية وخطورة من القيم الأخلاقية المبنية على الإيمان والفضيلة والعمل الصالح، هي الوظيفة الرسالية التبشيرية ذات الطابع التوسعي (مراد،2009،ص 42)، لذلك يمثل الدين عنصرا أساسيا من عناصر خصوصية المجتمع الأمريكي، فقد استخدمت الدين كأداة من أدوات السياسة الخارجية طوال مرحلة الحرب الباردة ، ولكن بعد تصاعد تأثير تيارات اليمين الديني و السياسي في تشكيل و صياغة السياسة الخارجية أصبح يمثل الدين إطارا و مرجعا لها (عبد الشافي 2005،ص150).

و هناك العديد من المؤشرات التي تدل على أثر الدين في تكوين شخصية جورج بوش الابن وفي توجه رؤيته السياسية، فهو يميل إلى التفسير الديني للأحداث السياسية، ومن أقوالة:" أن الإرهابيين يمقتوننا لأننا نعبد الرب بالطريقة التي نراها مناسبة كما أنه كثير الحديث عن الرب والصراع بين الخير والشر .وما مصطلح محور الشر إلا مثال على ذلك" (الجراد،2004 ،ص123)، وهذه الخلفية الاعتقادية لبوش الابن و لجماعة المحافظين الجدد تنطلق من التسليم بأنَ العالم كله فئة ضالة، ولا يبقى سوى المؤمنين الحقيقيين (الخازن ،2005،ص25).

فقد دخلت الولايات المتحدة مع وصول بوش الابن إلى البيت الأبيض قي تشرين الثاني 2000 م، منعطفا غير مسبوق في المسار السياسي لجهة اعتماد إستراتيجية مختلفة في العلاقات الدولية كانت تستجيب لنزاعات عقائدية تلازم فيها الديني مع السياسي إضافة إلى استجابتها لمصالح الرأسمالية الأمريكية و حاجتها إلى مراكمات جديدة، فقد حدثت مع مرحلة البوشية تحولات جوهرية في مجمل توجهات السياسة الخارجية الأمريكية و أدواتها، فقد اتسمت هذه المرحلة بالنزوع نحو العمل المنفرد في السياسة الدولية دون اعتبار لرؤى الحلفاء و مصالحهم، حتى وصل الحديث عن" الإمبراطورية " الأمريكية كحقيقة واقعة، كل ذلك جاء مغلفا بخطاب رسالي ذي طابع ديني في اغلب الأحيان (الشوربجي، 2005،ص207).

وفي جانب تأثير الفكر الذي يتبناه المحافظون الجدد على صانع القرار السياسي الأمريكي فأن الدراسة بهذا السياق تسلط الضوء بداية على أهم المرتكزات الأساسية التي قام عليها هذا التيار الفكري، هو ذات الفكر الذي جاء به (ليو شتراوس)، (ستلزر، 2005، ص299- ص312)، لتنعكس المرتكزات الفكرية لتيار المحافظين الجدد و التي تمثل فئة من المجتمع الأمريكي، من أيديولوجية تنطلق من تفسيرات الكتاب المقدس " الإنجيل " المجازية لا الحرفية، وهذا ما يلاحظ في معظم تصريحات المحافظين الجدد،التي يقحمون فيها كثيرًا من المصطلحات النابعة من هذا المعتقد " الصهيونية المسيحية " مثل محور الشر والدول التي تهدد السلم والأمن الدوليين ودول

الإرهاب، ومعركة" هرمجدون " التي ينتصر فيها الخير على الشر، وغيرها من المعتقدات التي تعود في أصولها إلى هذا المعتقد (الجمرة، 2009،ص35).

هذا التأثير جاء ليعكس التحولات الملحوظة التي بدأت تشهدها السياسة الخارجية الامريكية سواءً في الشكل أو المضمون، وخاصة مع صعود التيار اليميني المحافظ، فأصبح يحقق رؤيته باستخدام القوة العسكرية في السياسة الخارجية من خلال إطار ما عرف بالحرب على الإرهاب فقاموا بتوجيه)الضربة الأولى لأفغانستان ومن ثم إلى احتلال العراق)العناني ، 2003).

ثالثا: دور اللوبي الصهيوني في التأثير علي السياسة الخارجية الأمريكية:

يلعب اللوبي الصهيوني دورا بارزاً في رسم السياسة الخارجية الأمريكية، لما يمليه من أملاءات علي صناع القرار السياسي الأمريكي، ولهم تأثيرا كبيرا في اختيار الرئيس الأمريكي، ولعل هذا التأثير و ما اكتسبوا من أهمية في صنع القرار السياسي الأمريكي هو ثراء اليهود في الولايات المتحدة الأمريكية، كما أنهم يشكلون قوة انتخابية تؤثر في مجريات العملية الانتخابية، و يسيطرون على وسائل الإعلام بشكل كبير، ومن أبرز منظمات اللوبي الصهيوني المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية (مؤتمر الرؤساء) والمنظمة الأخرى هي (إيباك)، تشكلت عام 1959 م واعتمدت لدى الدوائر الأمريكية بما يعرف باللوبي الصهيوني (السهلي،2004).

كما أن اللوبي الصهيوني تغلغل بشكل واضح في اجتماعات الكونغرس الأمريكي، من أجل التأثير علي القرار السياسي، وعرفت تلك المنظمة بانحيازها الكامل لإسرائيل وثني الإدارة الأمريكية على مدى عقود على اتخاذ إجراءات مناوئة للقضية الفلسطينية، أو قضايا عربية أخرى، أما عن مدى تأثير هذا اللوبي علي القرار السياسي الخارجي الأمريكي ظهر جليا بعد أحداث سبتمبر 2001 م (الزبيدي، 2006).

بينما تتأثر السياسة الخارجية الأمريكية ضمن المرتكزات الجيو ستراتيجية بالعديد من المؤثرات و المتغيرات و المحددات الداخلية والتي تتمثل بالمسوغات السياسية و الاقتصادية للسياسة الخارجية الأمريكية ، فأنها تعنى بالبحث في المركز الاستراتيجي

للدولة أو الوحدة السياسية، سواء في الحرب أو السلم، مما يفسر مرتكزات و محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة ، لذلك فقد حدده عدد من الباحثين بأنه كامل المنطقة الممتدة لمساحة جغرافية تقدر بحوالي (17,778) مليون كم مربع، أي المساحة الإجمالية لأقطار الجامعة العربية وعددها 22 دولة (13,923) مليون كم مربع، و تشكل مساحة الشرق الأوسط حوالي, 12.5% من إجمالي مساحة العالم في حين تمثل كتلته السكانية قرابة 10% منه(رياض، 2012،ص86).

تمثل هذه العوامل محوراً أساسياً لرسم السياسة الخارجية الأمريكية، وتؤثر بشكل فعال على صانعي القرار السياسي الخارجي، بالإضافة إلى:" أن أي تغيرات في مزايا النظام الدولي ستؤدي إلى تغيرات في السلوك الخارجي للدول التي تكون هذا النظام (هياجنة، 1999، ص33)، ولتسليط الضوء ضمن سياق الدراسة على تلك العوامل و المحددات، لابد من دراسة بنية النظام الدولي كمحدد و عامل مؤثر في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الارهاب:

أولا: بنية النظام الدولي: تعد من أهم العوامل التي تساهم في تشكيل وتحديد أولويات السياسة الخارجية، وأساليب وأدوات تنفيذها لما لها من تأثير بالغ في توجيه السياسة الخارجية للدول، حيث بدأ يتشكل النظام الدولي الجديد ، بعد الحرب العالمية الثانيةً بالاعتماد على الثنائية القطبية، لتتزعم العالم القوتين الرئيسيتين وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقا (ممثلا للكتلة الاشتراكية)، لما تملكه تلك الدولتين من مقومات عسكرية واقتصادية كبيرة تساعدهما على رسم السياسة للعالم بأكمله، ولكن مع تزايد التقنيات العسكرية واكتشاف السلاح النووي ذو القوة التدميريه الهائلة، ومن ثم استخدامه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية علي مدينتي هيروشيما و ناجازاكي اليابانية، وصولا إلى فترة الحرب الباردة أصحبت من أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، احتواء الاتحاد السوفيتي سابقاً وتطويق خطره، والحد من انتشار نفوذه، ودعم المنظومة الرأسمالية والسيطرة عليها (ولد أباه،2004 ، ص30).

لذلك فأن كافة المعطيات تؤكد بأن النظام الدولي الجديد أتاح للولايات المتحدة الأمريكية العديد من الفرص للقيادة في ظل الأهداف الدائمة للسياسة الخارجية الأمريكية، ولعل ما حدث يوم الحادي عشر من أيلول سبتمبر 2001 م من هجمات علي الولايات المتحدة اوجد لها المبرر في استثمار هذا الحادث لمصلحتها ويقول في هذا الصدد وزير الدفاع الأمريكي السابق(دونالد رامسفيلد):" إن الحادي عشر من أيلول احدث ذلك النوع من الفرص التي وفرتها الحرب العالمية الثانية من أجل إعادة صياغة العالم (الشاهر، 2009، ص137).

ثانيا: المصالح الحيوية في منطقة الشرق الأوسط : تعتبر المصالح الحيوية عامل خارجي مؤثرفي السياسة الخارجية الأمريكية حيث تقوم على مصالح متعددة، وهي ترتبط بالمكاسب المادية و المعنوية التي تحصل عليها من علاقاتها مع الدول الأخرى ، فالمصالح الحيوية ليست ثابتة أو محددة كما هو الحال بالنسبة للأهداف الدائمة ، التي تختلف من دولة إلى أخرى، بحيث تعتمد على الارتباط العضوي بين الأهداف و المصالح الحيوية ، فتحقيق الأولى يساعد في الحصول على الثانية التي تعزز بدورها قوة الدولة المتينة لحماية أمنها و استقرارها، مما يؤكد هنا بأن ثمة رؤية واضحة تتمثل في الدفاع عن المصالح الحيوية للولايات المتّحدة الأميركية و العمل في أربعة اتجاهات هي: منع العدو من إقامة قواعد عسكرية تهدد امن الولايات المتحدة الأميركية، واتجاه يتطلب العمل نحو الدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية في العالم، بينما الاتجاه الثالث يعمل على تطوير التجارة العالمية، و الرابع فيتضمن العمل على إيجاد الظروف الملائمة للغرب في توازن القوى في العالم (الحوامدة، 2009،ص9).

لذلك سعت السياسة الخارجية الأمريكية لتحقيق أقصى مكاسب مادية و معنوية من خلال تحديد أهم المصالح الحيوية في منطقة الشرق و تعزيز دورها ومكانتها العالمية بما يحفظ لها الرياده في قيادة العالم، فعندما هيأت الظروف للولايات المتحدة الأمريكية أن تتحول بعد الحرب العالمية الثانية إلى قوة عالمية ، في ظل نظام دولي ثنائي القطبية ثم التحول إلى قوة عالمية أحادية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، كان من

الطبيعي أن تنظر إلى الكون كله باعتباره منطقة نفوذ يحق لها وحدها أن تتدخل في أي بقعة فيه (قبلان،2005،ص36- ص37).

4.3 تطور الإستراتيجية المحددة للسياسة الخارجية الأمريكية:

تبدو" الإستراتيجية " اصطلاح قوي الجرس لكنه ينطوي على مفهوم بسيط، فهو عملية توفِّق فيه الدولة بين الأهداف والوسائل في سعيها إلى الأمن، وتشمل الإستراتيجية في زمن السلم عدة محاور أبرزها: تحديد مصالح الدولة الأمنية وتمييز الأخطار التي تهدد تلك المصالح، وتخصيص موارد عسكرية واقتصادية ودبلوماسية للدفاع عن مصالحها، لذلك كانت إستراتيجية الولايات المتحدة، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تصاغ بشكل ظاهر بدافع احتواء الاتحاد السوفييتي، وجعلت متطلبات الحرب الباردة سياسة الولايات المتحدة الخارجية واضحة الهدف، ومع نهاية الحرب الباردة، صار من الممكن إعادة النظر في المبادئ الأولى لسياسة الولايات المتحدة الخارجية وإعادة تصور الدور العالمي لأمريكا من البداية، حيث تطورت و تفاعلت السياسات الأمريكية مع قضايا المجتمع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية ، من خلال المشاركة في القضايا الإستراتيجية العالمية (هالبرن،1987،ص96).

كما عرف الإستراتيجيون العقيدة الإستراتيجية بأنها مجموعة أفكار و أساليب و تقنية و تكتيكية خاصة بوضع الخطة الناجعة لتحقيق هدف سياسي يتوخى مواجهة العدو و تحقيق الانتصار علية، وفق خطة مبرمجة وذات تكتيك منظم و مرن قابل للتغيرات الجزئية المستجيبة للضرورات العملياتية الطارئة داخل ساحة المعركة أو ميدان المواجهة ، دون أن تكون هذه المرونة مؤثرة في الهدف الاستراتيجي الأساسي لخوض المعركة أو على المحاور الجوهرية في تقنية الحرب (كيسينجر،1994،ص 45).

في حين اعتمدت الإستراتيجية الأمريكية على قوتها الاقتصادية و العسكرية و على إمكانياتها من التطور العلمي و التكنولوجي في إنتاج الأسلحة و خاصة النووية للدفاع المباشر عن الأرض و الشعب الأمريكيين، و تحقيق الانتصار على الخصم الذي يعد

هدفاً تقليدياً ، بعد أن كانت قبل ذلك تنتهج سياسة الانطواء و العزلة، ثم استخدمت سياسة الاحتواء أولى حلقاتها في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية لمواجهة المد الشيوعي من الانتشار في الشرق الأوسط و العالم، إضافة إلى أن الإستراتيجية الأمريكية تعاملت مع النظام الإقليمي العربي و قضايا المنطقة ضمن ثوابت لم تتغير من اجل منع قيام قطبية عربية قادرة بموقعها الجيو- استراتيجي و ثرواتها الاقتصادية و السكانية على منافسة القطبية الأمريكية، و منع قيام وحدة عربية على أسس قومية جامعة، و استمرت بهذه السياسة حتى عام 1949م، في حين حققت هذه الإستراتيجية نجاحات كبيرة و متعددة لأهداف السياسة الخارجية الأمريكية مثالها تشجيع القوى المعارضة للوحدة المصرية السورية عام 1958-1961 م، و اعتمد الاتحاد السوفيتي في الرد بالقوات التقليدية الضخمة باتجاه حلفاء الولايات المتحدة من دول اوروبا الغربية وحتى عام 1949 م، ثم استخدم استراتيجية الردع (الضربة الوقائية) عندما كانت الاسلحة النووية حكرا على الولايات المتحدة. (مراد،2009،ص17)

وضمن نطاق البحث في مراحل تطور هذه الإستراتيجية ، فهي منذ وضعها (جورج كينيان) مهندس عقيدة الاحتواء التي تبنتها السياسة الخارجية الأمريكية عام 1947م ،حيث جاء كينيان الخبير و الدبلوماسي الأمريكي والذي مثل بلادة سفيرا في موسكو بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة ، بهذه العقيدة سياسيا وعمل على بلورتها ، بحيث هدفت إلى احتواء المد الشيوعي من نشر ايديولوجيتة في العالم ، لأنه يعد تهديدا للمصالح الأمريكية ، فقد تمثلت هذه العقيدة بإجراءات سياسية طوقت بها الاتحاد السوفيتي بجدار عازل من الأحلاف و المعاهدات مع الدول المحيطة بالكتلة الشيوعية ، أما الإجراءات الاقتصادية ضمن عقيدة الاحتواء فقد حرمت الاتحاد السوفيتي من الوصول إلى مناطق الإنتاج الاقتصادي سواء منابع النفط أو المياه الدافئة و مصادر خام الحديد، و في الجانب العسكري الأهم في هذه العقيدة اعتمد على قوة الردع العسكري الاستراتيجي و خاصة النووية و الطيران في معالجة أزمات مثل كوريا، وكوبا، وبرلين، وتشيكوسلوفاكيا (محمد، 2013،ص 114).

لهذا اعتمدت على ركيزة أساسية هي نظرية الاحتواء، لأنها بنيت على منهج وأساس علمي دقيق ظهرت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، كما اعتمدت على أساس مواجهة التهديد للأمن القومي الأمريكي، ففي أيام الحرب الباردة كانت تهتم بمواجهة الاتحاد السوفيتي، بينما بعد الحرب الباردة أخذت هذه الإستراتيجية مفاهيم و أشكال أخرى مثل مواجهة الدول المارقة، و الإرهاب، والإسلام الأصولي، والتطرف الديني، وهي جميعها في المفهوم الأمريكي تمثل تهديدات وأعداء المصالح الأمريكية، حيث ارتبطت السياسة الخارجية الأمريكية بإستراتيجية صممت لمواجهة هذه التهديدات فجاءت كرد فعل على تصاعد وتيرة التهديد السوفيتي، باعتباره العدو المرتقب بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية و ترافق ذلك بتصعيد في ابتكار استراتيجيات مثل الردع و مكافحة الإرهاب و أخيرا سياسة الدرع الدفاعي الصاروخي(هالبرن،1987،ص96).

فكان لابد من توضيح تطور الرؤية الإستراتيجية الأمريكية للعالم، في ضوء رؤيتها للنظام الإقليمي العربي و الشرق الأوسط بشكل خاص، مما تطلب الإشارة إلى مسألة غاية في الأهمية، أكد عليها معظم الباحثين و المتخصصين في العلاقات الدولية و على رأسهم العالم و المفكر السياسي الأمريكي (هانز مورجانثو) الذي أكد بقولة:" إن مفهوم الهيمنة و السيطرة على العالم، والذي يعكس في باطنه شعورا دفينا بالتميز و التفوق الحضاري و الثقافي كان المحرك الرئيسي للسياسة الخارجية الأمريكية ، وأن هذا المفهوم يعد المفتاح لفهم السياسة الخارجية الأمريكية منذ نشأة الولايات المتحدة الأمريكية كدولة فدرالية و حتى ألان (هياجنة ، 1999،ص33- ص34).

مما يؤكد أن الإدارات الأمريكية المتعاقبة، سعت بعد الحرب العالمية الثانية إلى خلق نظام عالمي تتزعمه الولايات المتحدة، بحيث يعتمد هذا النظام على قوة عسكرية واقتصادية وسياسية متفوقة، وعلى قيم أمريكية كجوهر لسياسة الهيمنة، التي تنتهجها هذه الإستراتجية، فيما حددت مصادر أخطار الأمن القومي الأمريكي على النحو الأتي:التهديدات العابرة للقوميات مثل الإرهاب، وتجارة المخدرات، و الجريمة المنظمة، وانتشار التقنية، وتهديدات أسلحة الدمار الشامل، و التهديدات التي مصدرها دولة أو

إقليم، و الدول المنهارة، و النشاط الاستخباري لجمع المعلومات عن الولايات المتحدة الأمريكية (فضلي،2010 ،ص35).

فكان تأثيرها في صياغة الإستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة بالغا ، حيث مرت بعدة مراحل بدءا من الحرب العالمية الثانية، التي كانت تقوم على أن هيمنتها يجب أن تعتمد بالدرجة الأولى على قوتها المالية والاقتصادية الغامرة (التي عبر عنها نظام بريتون وودز الدولي) وعلى التأثير السياسي والدبلوماسي الذي تمارسه عبر المنظمات المتعددة الأطراف والدولية (هالبرن،1987،ص96)

4.3.1 الإستراتيجية الأمريكية في مكافحة الإرهاب ما قبل أحداث ايلول2001 م

ارتكزت هذه الإستراتيجية على توظيف كافة المعطيات التي وفرتها المصالح الرأسمالية القائمة على المراكمة وتحقيق طموحات الصهيونية العالمية في انجاز مشروعها التوراتي، مما يعكس أن ثمة ثوابت إستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة لم تتغير مطلقا، ولم تتعدل رغم تبدل و تلون الإدارات الأمريكية المتعاقبة وتتمثل هذه الثوابت بالسعي الأمريكي – الصهيوني الدائم لتنفيذ إستراتيجية التجزئة لمكونات المنطقة، من خلال تنفيذ إستراتيجية الأزمات و إدارة أنماط الصراع في المنطقة، لمنع قيام وحدة عربية على أسس قومية جامعة و منع قيام قطبية عربية قادرة بموقعها -الجيو استراتيجي وثروتها الاقتصادية والسكانية من منافسة القطبية الأمريكية، وبهذا التصور مارست الإستراتيجية الأمريكية بمراحل زمنية متتابعة عدة سياسات لتحقيق أهدافها و مصالحها في المنطقة بداية من سياسة الاحتواء إلى مرحلة التحييد للقوى الوازنة وإخراجها من دائرة النظام الإقليمي، ثم مرحلة التدخل العسكري المباشر في ضوء تحول استراتيجي رافق انهيار الاتحاد السوفيتي و التحول إلى الانفرادية القطبية والهيمنة الأحادية للولايات المتحدة على العالم (مراد، 2009، ص166).

لذلك تعمقت أهمية الشرق الأوسط في هذه الإستراتيجية، من خلال استخدام قضايا المنطقة كورقة رابحة تستخدمها في الصراع والتنافس ضد اليابان و أوروبا بقيادة

ألمانيا و فرنسا، كما تركزت هذه الأهمية الجيو- إستراتيجية على مسألتين أساسيتين: هما حرية تدفق النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية بأسعار مناسبة، والمحافظة على استقرار أصدقائها وخاصة إسرائيل، والعمل على استمرار التفوق العسكري الإسرائيلي على الدول العربية، والتواجد العسكري الأمريكي المتمثل بالقواعد الجوية المنتشرة في المنطقة والتواجد البحري من خلال البوارج البحرية و حاملات الطائرات و التخزين المسبق الأسلحة والمعدات في قواعدها العسكرية، والمناورات المشتركة مع بعض دول الحليفة في المنطقة، بالإضافة إلى ضبطها لمنع انتشار الأسلحة النووية ووسائل إطلاقها و حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل، و الاستفادة من قوات الأمم المتحدة لسد النقص في الوجود العسكري الأمريكي على البر، أو لتنفيذ مهام عسكري محددة في المنطقة، بالإضافة إلى تحقيق تسوية للقضية الفلسطينية من وجهة نظر أمريكية (السلطان، 2005، ،ص116).

خاصة وأن امن المنطقة و تحديدا الخليج العربي من وجهة نظر الإستراتيجية الأمريكية هي امتداد للأمن القومي الأمريكي، ومن خلال رصد هذه الدراسة لمتغيرات و ثوابت الإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة منذ أربعينات القرن العشرين وصولا إلى التداعيات التي لا زالت تخيم على منطقة الشرق الأوسط إلى نهاية عام 2014، يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية أدركت أهمية المجال الحيوي للمنطقة ذات الموقع الجيو – استراتيجي ، وذات المخزون النفطي الأعلى في العالم ، إضافة إلى الاستهداف الصهيوني لإقامة الوطن القومي لليهود(محمد،2013،ص53).

في حين تمثل الإستراتيجية الأمريكية في مكافحة الإرهاب لفترة ما قبل أحداث سبتمبر 2001 م، في منطقة الشرق الأوسط ضمن ثلاثة دوائر متداخلة و متكاملة تتقاطع جميعها في مركز واحد تسيطر عليها الإدارة الأمريكية وهي تمثل الحلف الاستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي باعتبار أن الكيان الصهيوني من عناصر الردع للقوى الإقليمية، اما الدائرة الثانية هي الحلف الإستراتيجي الأميركي – الإسرائيلي – المصري: حيث ترسخت هذه الدائرة بتوقيع اتفاقيات(كامب ديفيد)، وهي ترتكز على

دور أساسي للنظام المصري في خدمة الإستراتيجية الأميركية في المنطقة، بينما الدائرة الثالثة هي: دائرة (الإجماع الإستراتيجي) الأميركي – العربي – الإسرائيلي بحيث تمثل كلًا من مصر وإسرائيل، اللتين تمثلان دولًا محيطة بمنطقة الخليج وموالية للغرب، دورا محوريا تتحمل من خلاله جانبًا من أعباء الولايات المتحدة الإستراتيجية في المنطقة، خاصة إذا أضيفت إلى قواها قوة تركيا، القريبة أيضًا من منابع النفط، ولتوفر القواعد والمطارات العسكرية الصالحة فيها، إذ يبدو أن هناك محاولة لاستبدال الدور التركي بالدور الإيراني المتصاعد في دول منطقة الخليج، وتحول أولوياتها ناحية تفتيت وتقسيم دول المنطقة، بحيث تبقى إسرائيل القوة الإقليمية الكبرى في منطقة الشرق الأوسط (مراد،2009،ص167).

لذلك فإن ظاهرة الإرهاب كانت ولا زالت، نتيجة تراكم و تفاعل العديد من التطورات والمتغيرات الدولية ، التي طرأت على النظام الدولي كانت قد سبقت الأحداث وهي انعكاس لها ، منها انهيار المعسكر الاشتراكي و انتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين(الرأسمالي و الاشتراكي)، إضافة إلى حرب الخليج الثانية و تداعياتها و الاستنفار الديني واستغلاله ضد الأنظمة الشيوعية و الاشتراكية ، بالإضافة إلى سياسة الولايات المتحدة الخارجية في التعامل بمكيالين تجاه معظم قضايا منطقة الشرق الأوسط، مما أدى إلى تأجيج هذه العوامل التي أدت بدورها إلى إفراز التطرف الذي تسبب في هجمات ايلول (هاليداي،2002،ص45)، فتعددت الأسباب و الدوافع ضمن هذه الرؤية لنصل بها إلى يوم الثلاثاء الحادي عشر من أيلول 2001م.

4.3.2 الإستراتيجية الأمريكية في مكافحة الإرهاب ما بعد أحداث أيلول 2001 م

إن ما وقع في الحادي عشر من ايلول2001 م كان حادثا عالمياً وشاملاً وتاريخياً بكل المعايير، وبداية مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات الدولية، إذ أنها حملت إلى الولايات المتحدة واحدة من أسوأ الأحداث في تاريخها منذ حادثة (بيرل هاربر) في الحرب العالمية الثانية، فقد تلقّت الولايات المتحدة ضربة استهدفت أبرز رموزها

الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية، فمثلت هذه الأحداث نقطة تحول مهمة في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العالم، وبالتالي وضعتها أمام مرحلة صعبة كدولة عظمى ومُهيْمنة على النظام العالمي، لذلك فقد شكلت ألإحداث تحديات كبيرة للولايات المتحدة الأمريكية ولأمنها القومي، كان لابد من مراجعة سياستها فيما يتعلق بالأمن القومي الأمريكي والتي أثبتت فشلها بعد التفجيرات التي حدثت في الأحداث (كمال ،2002 ،ص59).

فكان لابد للسياسة الخارجية الأمريكية من مواجهة هذا الأحداث و تداعياتها الصعبة، لذلك عملت إدارة الرئيس الأمريكي السابق بوش الابن ، التي كان يسيطر عليها تيار المحافظون الجدد، على استغلال هذه الأحداث و توظيفها لتعزيز الهيمنة الأمريكية على العالم، وإعادة صياغة النظام العالمي وفق أسس و مبادئ جديدة في العلاقات الدولية تخدم المصالح الأمريكية بالدرجة الأولى (الشاهر، 2009، ص 66).

فقد اتضح أثر هذه الأحداث في السياسة الخارجية الأمريكية ضمن اتجاهان في تحديد أولويات الإستراتيجية الأمريكية القادمة (قادري،2009، ص89)، حيث يرى أصحاب الاتجاه الأول إن هذه الأحداث لحظة فارقة أدت إلى تشكيل سياسة خارجية أمريكية جديدة ذات معالم مختلفة عن تلك التي كانت من قبل الأحداث، بينما يرى الاتجاه الثاني أنها لحظة كاشفة لواقع السياسة الخارجية الأمريكية، أي أنها بدأت تتشكل عقب تلك الاعتداءات لم تكن في الواقع جديدة ، وليس ثمة شك في الأثر السياسي الذي تركته تلك الأحداث على أسلوب عمل السياسة الخارجية الأمريكية بكل مؤسساتها، فقد حققت تلك الأحداث لأمريكا أمنية عزيزة عندما كشفت لها عن عدو أخر طالما بحثت عنه منذ انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991 م، وهذا العدو أصبح ما يعرف بالإسلام الراديكالي (شوزي،2011).

كما أن الإدارة الأمريكية ترجمت ذلك في العديد من المواقف و الإجراءات التي تبنتها إدارة الرئيس جورج بوش الابن، و إعلان ما عرف باسم الحرب على الإرهاب: تلك الحرب التي لم تحدد هدفا واضحا لها و قسمت العالم إلى محورين لا ثالث لهما ،

الأول محور خير يتبع الولايات المتحدة و من يقف بجورها في هذه الحرب، والمحور الثاني هو محور الشر الذي يضم الدول و المنظمات التي تتبنى توجهات معارضة للتوجهات الأمريكية ،أو ترى واشنطن أنها تشكل تهديدا لأمنها القومي و مصالحها ، وتبني إستراتيجية الهجمات الوقائية في وثيقة الأمن القومي الصادرة في عام 2002 م(وثيقة الأمن القومي ،2002)

في حين تبنت إدارة الرئيس جورج بوش الابن اتجاهاً يدعو إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول بذريعة البعد الإنساني و نشر الديمقراطية و حقوق الإنسان، و تارة أخرى تحت غطاء مكافحة الإرهاب والتطرف الديني ، فكان من أهم تداعيات تلك الأحداث أيضا ظهور مشروع أمريكي جديد للمنطقة يهدف إلى صياغة خريطة جيو سياسية جديدة تعيد ترسيم الحدود و التوازنات العالمية لا سيما في منطقة الشرق الأوسط و العالم الإسلامي، ومن هذا المنطلق جاء " مشروع الشرق الأوسط الجديد " الذي تبناه المحافظون الجدد و تم الإعلان عنة عام 2004، من قبل مجموعة دول الثماني الكبرى ، بهدف معلن و هو نشر الديمقراطية و الإصلاح السياسي في المنطقة العربية، و بهدف غير معلن وحقيقي رسم خريطة المنطقة بما يساعد على الهيمنة عليها و أن تصبح إسرائيل جزءا من المنظومة الاقتصادية و السياسية (الشاهر،2009، ص 94).

وتمثل هذا التحول باستثمار تداعيات المرحلة و متغيراتها مما أدى إلى ازدياد عدد التدخلات الأمريكية في شؤون الدول الأخرى، وكذلك إلى تصاعد العلاقة بين الداخلي والخارجي، فالخارجي صار داخليا، والإقليمي صار دوليا ففي2002/9/20 أصدر البيت البيض وثيقة بعنوان:"إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة تتألف من حوالي 3000 كلمة نستطيع من جراء قراءتها أن نقف على التفكير الإستراتيجي الأمريكي الذي يعكس رؤية عدد من الشخصيات في الإدارة الأمريكية الذين يدعون للاستفادة من الظروف الناجمة عن أحداث سبتمبر لتكريس الهيمنة الأمريكية على العالم (سليمان، 2013).

و دفع هذا التحول الاستراتيجي بها لتتصرف بأسلوب تحاول من خلاله تأكيد الغلبة لها على المستويات والأصعدة كافة لاسيما العسكرية التي تعد الركيزة الأساس في القيادة الأمريكية للنظام أو النسق الدولي (الدليمي،2006،ص32)، لتصبح فكرة استباق العدو والحرب الوقائية مكرسة في السياسة الأمريكية، و جزءا لا يتجزأ من إستراتجيتها الجديدة ، إضافة إلى تكريس فكرة التدخل المباشر وبقرار أمريكي صرف ، كما وتحدد هذه الإستراتيجية أن الحروب الإستباقية من الآن فصاعدا قرار أمريكي تمليه مصالح الأمن القومي وضرورته، فهي لم تعد بحاجة إلى الحلفاء والأصدقاء أو حتى العملاء، وخاصة بعد احتلال العراق 2003م، وكذلك لم تعد العناصر الثقافية والاجتماعية للتدخل الأمريكي منفصلة عن العناصر العسكرية والاقتصادية، فكان ظاهرا ان هذه الإستراتيجية قد اعتمدت على استخدام القوة العسكرية تحت مسمى الضربة الوقائية، وهي إستراتيجية تمثل الدفاع بصيغ الهجوم في مواجهة تحديات القرن الجديد، وتسعى بذلك الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على موقعها المتفوق الحالي على قِمة الهرم الدولي كقوة عظمى وحيدة، من خلال استثمار الفرص السانحة أو صنعها إذا تطلب الأمر في سبيل تعزيز الهيمنة الأمريكية، محققين بذلك صلة قوية بين الفكر والإستراتيجية القائمة على أساس توفير المقومات اللازمة للوصول إلى الهيمنة (غليون، 2005، ص26).

ما تجدر الاشاره إليه بهذا السياق بان أحداث أيلول وفّرت فرصة تاريخية للمحافظين الجدد من أصحاب مشروع (القرن الأميركي الجديد) لفرض تصورهم للأمن القومي الأميركي، الذي روجوا له منذ بداية السبعينات، بدأ مع وثيقة «دليل السياسة الدفاعية» التي تّم وضعها بعد حرب الخليج عام 1991، على يد كل من (بول وولفوتيز) و(لويس لي سكوتر) المقربين من وزير الدفاع وقتئذ (ديك تشيني) ومن ثم إعلان مبادئ (مشروع القرن الأميركي) عام 1997، و وثيقة (إعادة بناء دفاعات أميركية) في عام 2000، حيث اشتملت على عدة مضامين أبرزها: أولا: التفوق العسكري الأميركي واستمراره عالمياً، ثانيا: منع صعود أي قوة تُواجه الولايات

المتّحدة، ثالثا: استخدام القوة ضد الدول التي تطوٌر أسلحة دمار شامل، رابعا: التدخٌل الأميركي ضد أي قوة مناهضة لمصالحها عبر العالم، ووقْف ظهور أي طرف دولي منافس لها، وعليه فإن أحداث الحادي عشر سبتمبر شّكلت تاريخاً فاصلاً ومحدداً في العلاقات الدولية، ومثّلت بداية لتحولات جيواستراتيجية، وفرضت تغيُّراً في السياسة الداخلية والخارجية الأميركية، وفي مظهر السلوك الأميركي الداخلي والخارجي، وفي طريقة تعاملها مع النظام العالمي (لعرقان،2012).

لا شك أن تلك الأحداث غيرت مجرى التاريخ وأعلنت بداية حقبة جديدة في العلاقات الدولية وأثرت في تطور مفهوم الردع الذي تمثل في الضربات أو الحروب الوقائية والاستباقية التي مارستها الولايات المتحدة من خلال نفوذها السياسي الواسع ، و دورها في الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي وأيضا الضغوطات التي تمارس على الدول الأخرى لشرعنه حروبها و الحصول على القرارات من مجلس الأمن، بنيت على أساس عقيدة بوش القائمة على مكافحة الإرهاب، وفق رؤية تقول أننا يجب علينا إن نذهب إلى المعركة بأنفسنا ولا نجلس ننتظرها لكي تأتي ألينا وهذا ما ترجم إلى ما يسمى الضربات الاستباقية والوقائية عن طريق التوظيف السياسي لها وشرعنتها بدافع الدفاع عن النفس المشروع ونتيجة لهذه الديناميكية التي أصابت الفكر الاستراتيجي الأمريكي أصبح لدينا مفاهيم جديدة ومن أهمها التصنيفات التي أطلقتها الولايات المتحدة الأمريكية كالدول المارقة ومحور الشر ومنابع الإرهاب والعدو المحتمل، وغيرها الكثير من المفاهيم التي تصب في مصلحة التدخلات العسكرية على أساس الضربات الوقائية والاستباقية (الدليمي، 2006،ص92).

وفي ضوء ما ذكر في سياق الدراسة يتبين بوضوح بان الحرب ضد الإرهاب كانت وما زالت عنواناً جوهريا لمرحلة ما بعد الأحداث في رسم السياسة الخارجية الأمريكية، وباتت أداة وظفتها السياسة الخارجية الأمريكية لتحقيق استراتيجياتها و أهدافها، بكافة الوسائل المتاحة دون الرجوع إلى المجتمع الدولي في أي إستراتيجية نفذتها أو تنوي

تنفيذها على الأرض في منطقة الشرق الأوسط ،مما يفسر بأن هذا التحول يعد تحولا جذريا و جوهريا في للسياسة الخارجية الأمريكية (الشاهر،2009، ص 94).

4.3.3 الإستراتيجية الأمريكية وسائلها و أدواتها في مكافحة الإرهاب

تمتلك هذه الإستراتيجية العديد من الوسائل التي تعمل من خلالها لتنفيذ أهدافها وتحقيق مصالحها، وقد أشار لها عدد من الباحثين لتتمثل بالوسائل و الأدوات الرئيسية المستخدمة في السياسة الأمريكية، بحيث تتراوح بين الترهيب و الترغيب وتعلن كل أربع سنوات عن إستراتيجيتها للأمن القومي الأمريكي وتصبح ملزمة بمجرد إعلانها للإدارة الأمريكية وهي:

الوسائل العسكرية: و التي يقصد بها استخدام القوات المسلحة في موقف ذو مدة محددة تقوم بواسطتها دولة أو منظمة أو مجموعة دول بتجاوز أطراف العلاقة القائمة المتعارف عليها بفرض إرادتها بالإكراه على دولة أو مجموعة دول في سبيل إجبارها على القيام بعمل ما ، و اتخاذ موقف معين سواء كان سياسيا أو اقتصاديا أو معنويا، وفي استعراض التطور التاريخي لاستخدام القوة العسكرية باعتبارها إحدى وسائل و أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية ، بحيث تطلب هذا الاستخدام منذ كانت الشيوعية العدو اللدود للغرب ، إلا أنها بالمقابل مثلت الحافز الأساسي نحو التفوق بين الغرب الرأسمالي بقيادة أمريكا فيما يخص العقيدة العسكرية و الإستراتيجية ،في حين خلقت الشيوعية للعالم الغربي حربا باردة متوترة ، دفعته فيها إلى مضمار سباق التسلح و تطوير متلاحق للاستراتيجيات العسكرية و ابتكار الأنظمة الدفاعية و التنافس في المجال العسكري و غزو الفضاء (الشطي ، 2002،ص 29-30).

لذلك تقوم الولايات المتحدة بتوظيف ما تمتلك من ترسانة عسكرية ضخمة في تحقيق استراتيجياتها وأهدافها، معتمدة في ذلك على قوتها باستخدام الردع ضمن الوسيلة العسكرية وربط السياسة الخارجية بالتخطيط العسكري، فقد أدى اتساع التفوق العسكري للولايات المتحدة الأمريكية إلى إمكانية الانتشار العسكري بناء على التدخلات القهرية

في إطار اتفاقيات إقليمية أو ثنائية في مختلف أنحاء العالم ، هذا و قد وصل تعداد الجيش الأمريكي لحوالي المليونين ، ليكون الجيش الوحيد القادر على خوض حربين مختلفين من العالم في الوقت نفسه، (نعمان ، 2003،ص14).

وفي إشارة إلى استخدامها الوسائل العسكرية عمدت إلى التدخل المباشر في شؤون الدول بوسيلة القوة العسكرية وفرض سياسة الأمر الواقع على الأرض ، رغم حظر ذلك في القانون الدولي والمنظمات الدولية، إلا أنها لجأت إليه كوسيلة عسكرية تمكنها من تنفيذ سياستها الخارجية بصورة مستمرة، وظهر استخدام هذه الوسيلة بوضوح بعد هجمات سبتمبر 2001 م، ومن ثم قيامها بالتدخل العسكري في العديد من الدول حتى مبرر حربها ضد الإرهاب وإطاحتها بحكومة طالبان2002 م، واحتلال العراق 2003 م، فكان للقوات العسكرية الضخمة التي نشرتها في أصقاع العالم برا و بحرا و جوا تداعيات وأثار حققت الولايات المتحدة الأمريكية من خلالها استراتيجياتها و أهدافها و مصالحها و أمنها القومي.

الوسائل الاقتصادية: تعد الوسائل الاقتصادية من أهم الوسائل التي تعتمد عليها الولايات المتحدة في تنفيذ سياستها وتحقيق أهدافها، حيث عمدت إلى استثمار و استغلال إمكانياتها الاقتصادية الضخمة في التأثير علي التفاعلات السياسية الخارجية للدول، فكان لمؤتمر(بريتون وودز) و توصياته عام 1944م، لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية من نتائج انعكست على النظام الاقتصادي العالمي و عزز هيمنة الاقتصاد الأمريكي على أسواق العالم و على حركة السلع و رؤوس الأموال و أسعار صرف العملات مقابل الدولار من مؤسسات هذا النظام، وقد وظفت تلك القوة الاقتصادية عن طريق تقديمها القروض، أو المساعدات إلى الدول الفقيرة وذلك بحسب الشروط التي تفرضها الشركات الأمريكية وهذا ما يعرف بسياسة الترغيب، وأيضا لجوءها إلى الحظر الاقتصادي والحصار البري اتجاه الدول التي ترفض الانصياع لسياستها وهذا ما يعرف بسياسة الترهيب .وهذا كله يدخل ضمن إطار الضغط على الدول المعينة لثنيها علي اتخاذ منهج سياسي معين، ولعل استخدام الولايات المتحدة لتلك الوسيلة" بعد أحداث

الحادي عشر من سبتمبر 2001 م بتهديد بعض الدول الراعية للإرهاب بالحظر والحصار الاقتصادي مثل أفغانستان والعراق وسوريا و إيران واليمن، ومكافحتها للإرهاب ما هو إلا دليل علي توظيفها لتعزيز مكانتها وفرض هيمنتها على تلك الدول(النجار، 2012، ص53).

و في إشارة إلى تداعيات القوة الاقتصادية الأمريكية وأثرها البالغ كوسيلة تنفذ السياسة الخارجية من خلالها أهدافها و تحقق مصالحها، فأنها تعد من أكثر الوسائل الأمريكية فعالية في تنفيذ توجهات السياسة الخارجية الأمريكية، فهذه المساعدات التي تستخدم في دعم حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية وأصدقائها في العالم، يمكن أن تضيق وأن تتسع حسب مرونة الدول المستفيدة، وقدرتها على التشكيل السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وفق النموذج الأمريكي (عبدالمطلب،2003 ص65).

الوسائل السياسية و الدبلوماسية تعد الدبلوماسية من الوسائل الفعالة في السياسة الخارجية عندما تكون مدعومة من الوسائل الأخرى كالوسيلة العسكرية والاقتصادية، ومما زاد من أهميتها كأداة للسياسة الخارجية هو تنوع أنماطها وتعدد أشكالها، وتضم الأدوات الدبلوماسية المهارات والموارد التي تستخدمها الدولة في تمثيل نفسها إزاء الوحدات الدولية الأخرى والتفاوض معها بما في ذلك شرح سياستها تجاه القضايا الدولية وحماية مواطنيها، وتعتمد الأدوات الدبلوماسية على توظيف مجموعة الموارد وهي شبكة والمفوضيات وغيرها من أدوات الاتصال بين الدول (سليم،1998 ، ص29).

ومن خلال نهج الولايات المتحدة في العمل على مجموعة مصالح حيوية و جوهرية عملت على تحقيقها في المنطقة ، استمرت في دعوتها لتبني قيم الديمقراطية ، وترويجها كدبلوماسية عامة تعزز القوة الناعمة للولايات المتحدة ، فكانت تسوقها كسلعة جاهزة و متوفرة لدى وزارة الخارجية الأمريكية و الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية و المنظمات غير الحكومية التابعة لهما ، بغية تشيديها على أنقاض السيادة الوطنية ،إلا أن هذه السياسة و الدبلوماسية سرعان ما تحولت الى القوة الصلبة من خلال شن الحروب و الاحتلال بقوة السلاح ،في سبيل تعميم قيم الديمقراطية و حقوق الإنسان و الحرية و

العدالة بقيم أمريكية (بشارة،2013،ص 3)، مما يثبت بما لا مجال للشك بأنها حصلت على نتائج عكسية بهذا الجانب بسبب التخبط و الفشل الذريع في إدارة سياستها الدبلوماسية.

يتضح ضمن سياق هذه الدراسة أن الولايات المتحدة الأمريكية قد حققت أهدافا إستراتيجية من خلال علاقاتها مع دول المنطقة و حلافائها في حشدهم لمحاربة الارهابو تحقيق اهدافها، وبذلك تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد تمكنت من بسط نفوذها وهيمنتها على هذا الموقع الاستراتيجي الهام من العالم ، وإقامة قواعد عسكرية ثابتة لخدمة مصالحها و حلفائها في المنطقة.

الفصل الخامس
الإستراتيجية الأمريكية
تجاه الشرق الأوسط بعد أحداث ايلول2001 م

فقد أصبح من الواضح أن تلك الأحداث مثلت منعطفا تاريخيا و تحولا جذريا في السياسة الخارجية الأمريكية خصوصا تجاه الشرق الأوسط ، والتي بدأت في التمحور ظاهرياً حول هدف استراتيجي هو محاربة الإرهاب، وذلك ما يثير في حقيقة الأمر جوهر مشكلة الدراسة، و يفسر حجم الإجراءات التي تعمل على توظيف ظاهرة الإرهاب كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة،، وتحليل كل تلك المنطلقات التي رافقت الخطاب السياسي الأمريكي والداعم لتلك السياسة والمروج لها خلال الفترة الممتدة من 2001 و حتى2014م، وتقدم تفسيرات أكثر واقعية لجوانبها الغامضة، خاصة حول أثار إحداث الحادي ايلول 2001 م، و تسليط الضوء على المرتكزات الأساسية للإستراتيجية الأمريكية الجديدة في مكافحة الإرهاب.

وتضمن هذا الفصل من الدراسة تحليلا لكيفية توظيف الإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية ومدى التأثير على المجتمع الدولي والمؤسسات و المنظمات الدولية، من خلال استعراض أهم المؤشرات الدالة على توظيف ظاهرة الإرهاب في عهد الرئيس جورج بوش الابن، وتحليل ثوابت ومتغيرات الإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة الشرق الأوسط، لفترة رئاسة جورج بوش الابن و رئاسة الرئيس اوباما، وبحث التحـــولات المحتملـــة فـــي إستراتيجية إدارة اوباما تجاه الشـــرق الأوسط و قضايا المنطقة و أسسها الفكرية و انتفاء جدلية الربط بين الإسلام والإرهاب في توجهات هذه الإستراتيجية الجديدة.

5.1 آثار أحداث أيلول 2001 م على السياسة الخارجية الأمريكية

أثرت أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 م على السياسة الخارجية الأمريكية في تعاملها مع دول العالم ومع دول الشرق الأوسط بصورة خاصة، فكان لابد للدراسة بهذا السياق من توضيح تلك الأحداث بطريقة منهجية علمية ومن ثم تداول أثارها (عبد

الحسين،2001، ص 182)، التي جاءت ردود الأفعال عليها من قبل كافة المؤسسات الحكومية الأمريكية، لتندد بتلك الجريمة وتعتبرها عملاً إرهابياً ولكن الفاعل مجهول، وبعدها بساعات قليلة ألقيت التهمة إلى تنظيم القاعدة، وتم مباشرة إعلان حالة الطوارئ القصوى في كافة أنحاء البلاد، في ليلة الرابع عشر من سبتمبر 2001 م أعلن بوش في الكونغرس أن أمريكا في حالة حرب (حرب،2001 ، ص90)، وبدأت الإدارة الأمريكية فعلياً بصب غضبها معلنة ما يسمى الحرب ضد الإرهاب يوم السابع من أكتوبر2002 م على لسان رئيسها السابق جورج بوش الابن (الدجاني، 2002 ، ص68).

وتعقيباً على مقولة بوش الابن" من لم يقف معنا فهو ضدنا "يقول في هذا الصدد هنري كيسنجر، من وجه نظره الخاصة أن تلك الأحداث تمثل نقطة تحول فاصلة في صياغة النظام العالمي للقرن الحادي والعشرين، حيث أدت بصورة واضحة إلى تعزيز مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ودفعت القوي الدولية المنافسة مثل الاتحاد الأوربي واليابان والصين وروسيا إلى التعاون معها (كيسنجر، ، 2002 ،ص 192).

لا بد من الإشارة بهذا السياق من الدراسة إلى حجم الآثار الهائلة التي تركتها أحداث الحادي عشر من سبتمبر، والتداعيات المؤلمة علي الصعيد العالمي، حيث خلفت إرثاً كبيرا يصعب على العالم تحمله، في حين تم استغلال هذه الأحداث وتوظيفها بما يخدم المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي استطاعت تحديد مفهوم الإرهاب بما يتناسب وأجندتها الخاصة بسبب تلك الهجمات مدعية الحق في الرد وبقوة على منفذيها واتخذت أقسى الإجراءات ضد الدول الراعية للإرهاب و مظاهرة و أسبابه بحسب ما وصفته، بالإضافة إلى استقطاب المجتمع الدولي في الرد وطلب مساعدته في محاربة تلك الظاهرة (النجار،2012،ص107).

فقد أثرت تلك الأحداث علي جميع المجالات الاجتماعية والسياسية والعسكرية والاقتصادية سواء داخل الولايات المتحدة أو خارجها، ولعل أبرز أثارها كان في المجالات الآتية:

1 - **المجال الاجتماعي**: لعل ابرز هذه الآثار كان في المجال الاجتماعي حيث أثرت تلك الأحداث على العالم والمجتمع الأمريكي بشكل خاص، بعد أن شعر الأمريكيين بأنهم ليسوا بمأمن عن أي شي بعدما كانوا يعيشون في حياة آمنة منذ زمن طويل ، فقد مثلت تلك الأحداث مصدرا لتهديد الأمن القومي الأمريكي، وأثرت بشكل خاص على حقوق الأقليات بل وأيضاً على المواطنين الأمريكيين، بحيث أصدر الكونجرس الأمريكي "قانون الأدلة السرية "والتي بموجبه يتيح للولايات المتحدة القبض على المشتبه بهم بغير تهمة، وإصدار تشريعات جديدة تجيز لهم التفتيش والاحتجاز والتصنت على الهواتف والبريد الالكتروني وغيرها، وهو ما تضمنه مشروع قانون مكافحة الإرهاب الذي وافق عليه الكونجرس حيث وصفه المدعي العام الأمريكي (جون أشكروفت):" بأنه يزيد من قدرة الولايات المتحدة على ملاحقة ومنع الأعمال الإرهابية (قادري،2009 ، ص84-ص85).

2 – **مجال الأمن القومي الأمريكي**: وجاءت هذه ألآثار بمثابة هزة قوية في النظرية الأمنية الأمريكية السائدة، فقد أدت إلى تبرير طرح مصطلحات جديدة على الساحة الدولية ألا وهي" الحرب على الإرهاب " ذو المدلول العسكري و"مكافحة الإرهاب "ذو المدلول الأمني وأيضاً " القضاء علي الإرهاب "كمدلول سياسي"، وبالتالي ارتباط مفهوم الحرب على الإرهاب بمصطلح محور الشر، وارتباط مفهوم الإرهاب بما سمي بالإرهاب الإسلامي، والذي يرتبط معه بدوره بمفهوم القضاء علي الإرهاب (العقبي،2011)،

لهذا السبب تحديدا انطلقت الإدارة الأمريكية للقيام بمراجعة سياستها و إستراتيجياتها فيما يتعلق بالأمن القومي الأمريكي ، فبادرت لتعبر عن نيتها لاجتثاث الإرهاب من العالم، لذلك فقد تمكنت الدراسة ضمن هذا السياق من تسليط الضوء على متطلبات الإستراتيجية الأمريكية ، بعد ان عكست أثار هجمات أيلول العديد من المتغيرات في مجال الأمن القومي الأمريكي، لتحدد هذه الإستراتيجية بأن الحرب ضد الإرهاب ، هي حرب من نوع جديد تتطلب تغييراً في طبيعة القوات العسكرية و التكتيكية التي

تستخدمها و الفلسفة العسكرية بصورة عامة، مما تطلب زيادة في ميزانية الدفاع و إجراء تدريبات متخصصة في مواجهة الإرهاب، وكذلك إعطاء حرية اكبر للقادة العسكريين في الميدان و ضرورة توفير قوة خاصة لمواجهة العمليات الإرهابية، كما طالب العديد من السياسيين بزيادة ميزانية الدفاع الأمريكي بحوالي 100 مليار دولار سنويا، إضافة إلى ما طلبته وزارة الدفاع لعام 2003 م وهو 347 مليار دولار لمواجهة المتطلبات الجديدة للقوات الأمريكية (كمال ،2002، ص59).

وهذا يعد تحولاً جوهرياً في السياسة الدفاعية وعززت ما يسمى بالإصلاح العسكري التي كانت جارية في صفوف القوات الأمريكية منذ وصول إدارة جورج بوش الابن إلى الحكم في يناير 2001 م، فقد ركزت الإدارة الأمريكية في الإستراتيجية الأمنية الجديدة بإعطاء الأولوية للتهديدات الأمنية، ومن هذه المظاهر انها سَرعت في تجاه تطوير هيكل القيادة الموحدة للقوات المسلحة الأميركية، حيث أدت إلى استحداث وزارة الأمن الداخلي، والتي أعلن الرئيس بوش الابن في20 أيلول 2001 م عن إنشاءها داخل البيت الأبيض وجرى تعين(ريدج) حاكم ولاية بنسلفانيا كمدير لهذا المكتب والذي كان بدوره يقوم بالتنسيق ألاستخباراتي مع وكالات الأمن الأميركية المختلفة، ومن ثم تحليل المعلومات وابتكار جهاز جديد للإنذار بوقوع هجمات إرهابية (الدجاني، 2002،ص67).

3 - **المجال الاقتصادي**: اتضح هذا الأثر من خلال التداعيات التي شهدها الاقتصاد الأمريكي حيث ظهر العديد من الآثار السلبية التي انعكست علية وأدت إلى تراجع ملحوظ في النمو الاقتصادي، و أكدت تلك الأحداث بان الحصانة التي يتمتع بها الاقتصاد الأمريكي ضد الأزمات لم تعد في الصلابة المتوقعة، كما وأثرت على مجال السياحة والاستثمارات لأجنبية بالإضافة إلى الانخفاض الهائل للبورصة الأمريكية وذلك بسبب عدم ثقة المتعاملين معها، وهذا بخلاف تكلفة تمويل الحشد الأمريكي المشارك في الحرب ضد الإرهاب، ومن النتائج التي عقبت ذلك التفاعل مع الأزمات الاقتصادية والأزمة المالية العالمية التي حدثت في عام 2008م، والتي ما زالت تعاني منها الولايات المتحدة

ومعظم دول العالم إلى هذا الوقت، وبذلك أصبح الإرهاب معولماً بامتياز. (قادري، 2009، ص86)

4 - **المجال السياسي**: جاءت الأحداث بآثارها كالصاعقة على الإدارة و الشعب الأمريكي ، بحيث مثلت تهديدا مباشراً للأمن القومي الأمريكي، و نقطة تحول مهمة في الإستراتيجية الأمريكية تجاه معظم عوامل و محددات سياستها الخارجية، وتأثيرها اتضح من وصفها تحدياً هاما في التاريخ الأمريكي و العالمي على السواء، فهي من المتغيرات التي مثلت منعطفاً وتحولاً جذرياً في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه معظم قضايا المنطقة، فهي في الجانب السياسي وظفت هذه الأحداث و عززت تفردها بإعلان الحرب على الإرهاب، وعملت على استحداث إستراتيجية جديدة تطلبتها أحداث أيلول، بحيث تهدف من خلالها إلى تعزيز الهيمنة الأمريكية على العالم، فقد ظهرت أثار الأحداث على المشهد السياسي بما صدر عن مجلس الأمن في اليوم التالي للهجمات الثاني عشر من أيلول 2001 م، ليكون الغطاء الشرعي بقرار رقم1368، يمنح بموجبة الحق للولايات المتحدة الرد في الدفاع الشرعي عن نفسها واتخاذ كافة التدابير اللازمة بما فيها انتهاك سيادة الدول التي تحمي المتهمين من اجل القبض عليهم وتقديمهم لمحاكمة دولية (الدجاني،2002 ، ص67).

ولمواجهة أثار الأحداث و تداعياتها الصعبة عملت إدارة الرئيس الأمريكي السابق بوش الابن، على استغلال هذه الأحداث و توظيفها ولإعادة صياغة النظام العالمي وفق أسس و مبادئ جديدة في العلاقات الدولية تخدم المصالح الأمريكية بالدرجة الأولى، من خلال استخدام كل الوسائل بما فيا التدخل العسكري و تغيير الأنظمة السياسية القائمة و استحداث قيم أخلاقية تصنف الدول على أساس الخير و الشر، فقد ظهرت المدرسة الواقعية بأفكارها من جديد وحددت بمضامينها ما انعكس من متغيرات لتؤكد بأن جوهر السياسة الخارجية الأمريكية هو تحقيق المصلحة القومية العليا ، وان التوسع الأمريكي الإمبراطوري ليس وليد أحداث أيلول، وإنما مرافق لمسيرة أمريكا تاريخيا ، فالقوة مكون أساسي من مكونات النموذج الأمريكي (الشاهر،2009، ص66-67).

في حين تشير إلى أن المجال السياسي هو المجال الأسرع تأثرا بها، حيث تغيرت بعض أهداف السياسة الخارجية الأمريكية بعد عام 2001م، ليصبح الإرهاب و إعلان الحرب بالضربة الاستباقية ضد كل مظاهر و أشكال الإرهاب ، وتثبيت الهيمنة الأمريكية وزعامتها على العالم و السيطرة على منابع النفط من أولويات الإستراتيجية الأمريكية ، و دخلت بذلك منعطفا تاريخيا جديدا بعد هذه الأحداث، وساهمت المتغيرات و التطورات التي عصفت بالعلاقات الدولية بعد الأحداث بتحول و تغير في المعتقد الأمريكي بأن أمريكا أمنه وبعيدة عن مشاكل العالم ومخاطرة، كما انعكست الإحداث على فتح أفق التعاون مع القوى العظمى التي كانت مرشحة للمنافسة في النظام العالمي الجديد، و انضمت إلى قوات التحالف ، بحيث أصبح الصراع يأخذ طابع مختلفا عن السابق وتحول الى صراع ذو طابع دولي ، هذا بالإضافة إلى أن الصراعات الإقليمية باتت لا مكان لها في النظام العالمي الجديد ، لوجود القوات الأمريكية بكثافة في اغلب مراكز التوتر في المنطقة (النابلسي،2002 ، ص، 88).

5.2 توظيف أحداث أيلول 2001 م في السياسة الخارجية الأمريكية.

اتخذت السياسة الخارجية الأمريكية من الأحداث نقطة انطلاق من أجل تغيير النظام الدولي، وتوظيف الإرهاب أصبح أداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية، فاندفعت بقوة لرد عسكري على العمليات الإرهابية التي تعرضت لها بإستراتيجية الضربة الوقائية و الحرب الاستباقية، و أجبرت دولاً عديدة من خلال ضغوط دبلوماسية، و سياسية و اقتصادية قوية للرضوخ للسياسة الأمريكية الجديدة في الحرب على الإرهاب، و إلا ستواجه عقوبات وتهديدات حقيقية، أو تعد من منظورها الخاص دولاً مع الإرهاب، فبدأت تعمل على حشد دولي كبير من حلفائها وأعدائها السابقين من أجل ضمان مواجهه العدو الجديد والمتمثل في الإرهاب، فبدأت باستخدام سياسة الترغيب والترهيب مع تلك الدول، وبالفعل تم تحديد أسماء الدول و المنظمات التي تعتبرها إرهابية، أو متعاونة مع الإرهابيين، معتبرة أن الهدف من هذه الحملة العسكرية يكمن في محاربة الإرهابيين ومن يحتضنهم، أو يساعدهم، معتمدة في نفس الوقت على قرارات صادرة عن منظمة الأمم

المتحدة/مجلس الأمن خاصة القراران 1368و 1373(قرارات مجلس الأمن، / 1368 1373: 2001) التي تسمح بالتدخل في أفغانستان تحت مبرر الدفاع الشرعي، لتتوجه فيما بعد أنظار الولايات المتحدة صوب العراق لاحتلاله، و دول أخرى بدعوى علاقتهم بأحداث الحادي عشر من سبتمبر وتمويل القاعدة (احجبوها،2008، ص4 - ص5).

5.2.1 توظيف الإرهاب للتأثير على المؤسسات و المنظمات الدولية.

تحت عنوان المرحلة الجديدة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية إثر أحداث أيلول2001م، ارتأت القيادة السياسية للولايات المتحدة مشاركة المجتمع الدولي بمؤسساته ومنظماته في وبناء تحالفات وتكتلات دولية، لتحقق الشرعية في التصدي للإرهاب ومحاربته، لذلك بدأت الولايات المتحدة تحركها على الأرض بحربها على أفغانستان، بعد أن تفاعلت مع إطراف المجتمع الدولي وإصدار قرارات مجلس الأمن بالإجماع، بحيث تضمنت ما ينسجم مع الإستراتيجية الأمريكية في تجفيف مصادر الإرهاب سواء البشرية أو المالية، بينما تمارس السياسة الخارجية الأمريكية في جانب تجفيف مصادر تمويل الإرهاب المادية، فإنها لم تتوانى من توظيف المؤسسات و المنظمات في تجميد أموال المتشبه بهم في علاقاتهم بالإرهاب، ومراقبة لا بل منعها أحيانا لكافة أنشطة و فعاليات كافة المراكز و الجمعيات التي تتبنى أفكارا متطرفة أو تدعم أي شكل من أشكال الإرهاب بتضييق الخناق على هذه العمليات و الأنشطة من خلال المؤسسات و المنظمات الدولية و منظمة التجارة العالمية، فكان لابد لها من ضرورة مواجهة مخاطر الإرهاب بكل الوسائل الممكنة بما فيها، الوسائل السياسية والعقابية،حتى أنها شملت الرقابة المالية على أرصدة المنظمات الدينية و جمعياتها و جر الجماعة الدولية في تقاسم النتائج لمساوئ سياستها الخارجية (لكريني،2005 ، ص289).

وتزايدت الإجراءات التي اتبعتها الإدارة الأمريكية ضمن إستراتيجيتها لعام 2002، لاستقطاب البيئة الدولية والإقليمية لمواجهة الإرهاب بعد أحداث أيلول2001 م،

خاصة وإنها تهدف إلى التغلب على التحديات الأمنية التي ظهرت بشكل فاق الوصف، لتظهر أدوات هذا التوظيف من خلال خلق الأحلاف و التكتلات العسكرية و السياسية لمكافحة الإرهاب، فقامت السياسة الأمريكية بتكثيف سياستها بالضغط على حكومات دول عديدة في منطقة الشرق الأوسط بحيث يشمل هذا الضغط سياسيا على الأنظمة السياسية فيها و تخفيف أو إلغاء الدعم المادي و المساعدات الاقتصادية التي تقدمها الولايات المتحدة لها و المساومة حولها و تنفيذ الإملاءات على حكومات دول المنطقة و إجبارها على الرضوخ لسياسات أمريكية في الحرب على الإرهاب، و إلا ستواجه هذه الدول عقوبات سياسية واقتصادية وعسكرية وتهديدات باستخدام القوة من خلال قرارات الأمم المتحدة أو من خلال مؤسسات دولية أخرى مثل حلف الأطلسي و منظمة التجارة العالمية و صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومجموعة الدول الثمانية الكبرى وغيرها باعتبارها تخضع للنفوذ الأمريكي، ومن خلال تلك الوسائل تسعى الولايات المتحدة إلى إضفاء طابع مؤسساتي على الحرب ضد الإرهاب على الصعيد الدولي، ولكن بطريقة أحادية من جانبها (فرسون، 2002، ص200).

واستمرت في حشد المجتمع الدولي بكافة مؤسساته و إطرافه الفاعلين من خلال توظيف الإرهاب و مكافحته، فقد تمثل هذا الحشد باتخاذ إدارة الرئيس بوش الابن جملة من الإجراءات السياسة بهدف تغيير مواقف روسيا الاتحادية والصين الشعبية باعتبارهما دولتين دائمتي العضوية في مجلس الأمن، وذلك من خلال طلب مساندة روسيا الاتحادية التي تبنت موقفاً متشدداً أول الأمر من قضية بناء تحالف دولي ضد الإرهاب (التقرير الإستراتيجي العربي،2001).

بينما تم تحييد الصين الشعبية التي تعاملت مع أحداث سبتمبر 2001م، باعتبارها فرصة للحصول على مكاسب سياسية من الولايات المتحدة خلال هذه الأزمة، فقد مثلت الأحداث جملة متغيرات تحتاج لاستثمار من قبل الصين، خصوصا أن الولايات المتحدة أعلنت عزمها النظر إلى الصين كقوة منافسة وليست شريكا استراتيجيا ، وفي الوقت نفسه توظيف الموقف الدولي الناشئ للإسراع بالقضاء على القوى الانفصالية التي

تقودها جماعات إسلامية في إقليم(سينكيانج) في الشمال الغربي من الصين الشعبية والذي تقطنه أغلبية إسلامية (سليمان والشيشاني، 2002).

في جانب سياسة الولايات المتحدة وحشد دول الشرق الأوسط ضمن التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب، من خلال واستقطابها بحيث حرصت الولايات المتحدة على ضم الدول العربية إلى هذا التحالف ضد الإرهاب، ويرجع ذلك إلى عاملين: تمثل الأول في أهمية الدور العربي على مستوى التعاون ألمعلوماتي ولاستخباراتي، خاصة وان هوية المتهمين بهجمات سبتمبر 2001 م يحملون جنسيات عربية عديدة من بينها السعودية والمصرية واللبنانية، و العامل الثاني: عامل رمزي إذ أن التعاون العربي مع التحالف الدولي يدفع شبهة الحرب الدينية أو استهداف الإسلام والمسلمين، وتحقيقا لذلك مارست الولايات المتحدة خلال الأسابيع الأولى بعد أحداث سبتمبر ضغوطا شديدة على كل الدول العربية، ركزت خلالها على توجيه الاتهامات إلى بعض العناصر العربية والإسلامية من خلال طرح قائمة موسعة من المتهمين والمشتبه فيهم في عمليات سبتمبر2001 م، وتكرار الإشارات الرسمية وشبه الرسمية الخاصة بتورط بعض تلك الدول مباشرة ودعمها للإرهاب، فكانت سوريا ولبنان والسودان واليمن أكثر الدول تعرضاً لتلك الضغوط (التقرير الإستراتيجي العربي،2001).

وسعت إلى تأمين المساهمة التركية و استقطابها الدولي ، حيث أولت المشاركة التركية في التحالف الدولي نظرا لأهميتها الخاصة ودورها المحوري في المنطقة، فقد استندت المشاركة التركية في التحالف إلى العداء النسبي التركي والأمريكي المشترك لنظام طالبان والقاعدة، خاصة في ظل التناقض الشديد بين رؤية ونظرة كل من النظامين الأفغاني والتركي إلى الإسلام والعالم الخارجي، وفي جانب أخر من جهود التأثير على الصعيد الإقليمي للولايات المتحدة عقد تعاون نسبى وغير مباشر مع إيران رغم القطيعة الدبلوماسية بين الولايات المتحدة و إيران، فقد أولت إدارة بوش قدرا كبيرا من الاهتمام بتطورات الموقف الإيراني الذي أدان هجمات سبتمبر، وسعت في هذا الإطار إلى توظيف العلاقات الأوروبية مع إيران التي تتسم بالتحسن النسبي بالمقارنة بالعلاقات

الأمريكية-الإيرانية، لإقناع قادتها بتعاون أكثر إيجابية في مواجهة الإرهاب الدولي، أو على الأقل عدم وضع أية عراقيل أمام التحالف الدولي (اوغلو،2010،ص126).

اما المنظمات و المؤسسات الدولية فكانت ضغوط السياسة الخارجية الأمريكية واضحة إزائها، فقد تمثلت نتائج التأثير و الضغط عليها في تسخير إمكانات منظمة الأمم المتحدة، وجعلها إحدى آليات تنفيذ سياستها، فقد سخرتها واستصدرت ثلاث قرارات متتالية، استندت عليها في إعلان الحرب على الإرهاب، فكان القرار الأول هو نص قرار مجلس الأمن رقم (1368) ، بتاريخ 2001/9/12 م ، حيث جاءت قراراته لتؤكد على أن حق الدفاع عن النفس حق أصيل للدول سواء بشكل فردي أو جماعي ، ودعا القرار جميع الدول الأعضاء للتعاون وتنفيذ الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب، ثم استصدرت القرار الثاني رقم (1373) بتاريخ 28 سبتمبر2001 م، والذي اتسم بالانتقال إلى العمل وفق أحكام الفصل السابع من الميثاق الاممي، ثم صدر القرار رقم(1377) بتاريخ 12 نوفمبر 2001 م (مجلس الأمن،2001)، ليؤكد على احتمالات النصر في أفغانستان و على خطورة الإرهاب، بحيث يمنح هذا القرار الولايات المتحدة الفرصة للانتقال إلى مرحلة جديدة، لدرء المخاطر المباشرة والمحدقة (لكريني، 2002، ص6).

يظهر في سياق هذه الدراسة بأن القرار رقم (1377) أسفر عن تشكيل لجنة لمكافحة الإرهاب، حددت اختصاصاتها بمتابعة الدول الأعضاء بتنفيذ عدة إجراءات منها: منع ووقف تمويل الإعمال الإرهابية، وتجميد أموال الأصول المالية و الموارد الاقتصادية للأشخاص أو الجماعات الذين يرتكبون هذه الإعمال، إضافة إلى الامتناع عن تقديم أي دعم صريح أو ضمني للإرهابيين و عدم تزويدهم بالسلاح و توفير الملاذ الأمن لهم، و تقديم أي من تثبت علية هذه الأعمال للعدالة، و تجريمهم ضمن القوانيين و التشريعات المحلية ، كما الزم القرار الدول الغنية بتقديم المشورة و الخبرات لتحقيق هذه الغاية (مسعد،2003، ص233).

و اعتمدت الولايات المتحدة على توظيف العديد من السياسات وأدوات الضغط جنبا إلى جنب مع تقديم بعض الإغراءات والتنازلات إلى تلك الدول،، كما تمكنت من التغاضي عن بعض الخلافات مع بعض الدول في سبيل تكوين هذا التحالف (التقرير الاستراتيجي العربي،2001)، إضافة إلى الإجراءات الاقتصادية من خلال البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي أو منظمة التجارة العالمية و تفعيل التشريعات القانونية في مؤسسات و منظمات المال و الإعمال و التجارة الدولية لمكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب، سواء من خلال الحجز التحفظي أو مصادرة أموال الدول أو الجماعات أو الأفراد التي يعتقد أن لهم ارتباطات بشكل أو بأخر بالإرهاب.

5.2.2 توظيف الإرهاب كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط

أجبرت الإدارة الأمريكية على إعادة النظر في تقييم السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، والتي كانت تقوم في الأصل على دعم وتثبيت الاستقرار السياسي كأولوية عليا لإستراتيجيتها في الشرق الأوسط، حتى ولو كان هذا على حساب القيم الديمقراطية وتطور المجتمعات العربية إنسانياً واقتصاديا ً، فالنخب السياسية الأمريكية وصلت إلى قناعة بأن تأييد الأنظمة الاستبدادية في العالم العربي كونها من حلفاء واشنطن لم يعد يمثل درع وقاية لمصالح الولايات المتحدة الحيوية في المنطقة، بل أن التأييد لتلك الأنظمة الاستبدادية السبب الأساسي لنمو التطرف الذي بلغ أوجه في الهجمات الإرهابية على نيويورك وواشنطن يوم الحادي عشر من أيلول 2001 م، فجاءت ردود الفعل من قبل الإدارة الأمريكية على هذا الحدث بإعادة بناء إستراتيجية جديدة تضمن أمن الولايات المتحدة على المدى البعيد برؤية واقعية ، وتوظيف الإرهاب كمبرر للتدخل العسكري و الاحتلال ليحقق منه إجراء إصلاحات سياسية و اقتصادية و فرض قيم الديمقراطية و كبح جماح التطرف الديني ، خاصة وان هذا الانقلاب و التحول الذي ظهر في الإستراتيجية الأمريكية يعد ضرورة واقعية تضمن أمن الولايات المتحدة على المدى البعيد (احجبوها،2008 ، ص3).

وبهذه المعطيات التي استثمرتها الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط استطاعت توظيف ظاهرة الإرهاب وتمكنت من تجنيد أصدقائها و حلفائها تحت تأثير انطباع خاطئ عن القوة التدميرية للإرهاب و أدواته على الأمن والسلم العالميين ، بحيث ظهر ذلك فيما أكده الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في أعقاب أحداث سبتمبر:(إن الولايات المتحدة الأمريكية سوف لن تميز بين الإرهابيين الذين اقترفوا هذه الإعمال و الذين يؤوونهم)، بمعنى أن الولايات المتحدة تستعد لضرب الدول التي تدعم الإرهاب أو تمول أو تأوي الإرهاب ، أمثال أفغانستان و العراق و سوريا و باكستان و السودان ضمن مفهومها لظاهرة الإرهاب ، وعلية فأن احتجاج فرنسا على هذا التوظيف و استغلال الأحداث المؤسفة باتخاذ إجراءات أحادية لضرب دول في الشرق الأوسط ، دفع الولايات المتحدة بالرد على هذا الاحتجاج باللجوء إلى ميثاق حلف الناتو المادة (5) والتي تنص على " إن أي هجوم يتعرض له أي عضو في حلف الناتو هو هجوم على الكل" (Politics,2003,p 85)، ولكي تضمن الولايات المتحدة موافقة دول حلف الناتو بالوقوف إلى جانب الإجراءات التي ستنفذها تجاه المنطقة بحجة انتفاء الأهداف و محاربة منابع الإرهاب "(وودوارد، 2011،ص 113).

كذلك عمدت إلى تطويع إرادة دول العالم لتحقق مشروعية دولية للقرار الأمريكي في تصنيف الدول " بالمارقة و الفاشلة و الإرهابية "، واستخدام آليات و مفهوم نظرية (أزمة السيطرة) للمفكر الاشتراكي الايطالي (انطونيو غرامشي)"(الامبوس، 2001، ص 117)، بحيث تتلخص هذه الإستراتيجية في استخدام الوسائل الإيديولوجية و الثقافية، وممارسة السلطة الاقتصادية ووسائل القهر لإخضاع الآخرين (برضاهم)، مطوره مفهوم " الإكراه المشروع " في كسب الرأي العام، وحشد الآخرين و تحالفهم من اجل إخضاع الطرف المراد اخضاعة ، وهكذا حولت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجيتها في حرب أفغانستان و العراق إلى هدف دولي، تمكنت من خلاله تحقيق السيطرة الكلية على منابع النفط و السيطرة على ارض في قلب الشرق الأوسط، رغم عدم حصولها على دعم المنظمات الدولية للأمم المتحدة، ودخول القوات العسكرية

الأمريكية إلى العراق في 4/9/ 2003 بحجة مكافحة الإرهاب و ردع التهديد الذي يشكله العراق بإمتلاكة أسلحة الدمار الشامل، وممارسة التضليل للرأي العام الأمريكي و العالمي وتلفيق هذه الحقائق باعتراف العديد من السياسيين، مما أسفر عن ذلك تداعيات قاسية على شعب العراق و بنيته التنموية، " كما استخدمت ووظفت هذه الظاهرة لابتزاز الدول "المارقة" أو الدول الراعية للإرهاب من وجهة نظر أمريكية "(تشومسكي، 2007،ص 41).

يبدو أن تحليل التدخل الأمريكي في الشؤون الداخلية للدول تحت مبرر مكافحة الإرهاب يعد من ملامح و مؤشرات توظيف ظاهرة الإرهاب كأداة في تنفيذ السياسة الخارجية في الشرق الأوسط، فهو من الوسائل التي استخدمتها الولايات المتحدة، إما لإغراض سياسية إيديولوجية، أو حتى لحماية امتيازات اقتصادية أمريكية فكان ذلك تحت مبرر مكافحة الإرهاب (العطية،2007 ، ص78).

التدخل العسكري بأفغانستان: عكس هذا التدخل بإعلان الحرب كبداية ثمار الإستراتيجية الأمريكية التي تبنتها بعد أحداث أيلول و التي شكلت علامة فارقة في الوضع السياسي و الجيو ستراتيجي في العالم، بوصفها من أهم الحوادث في تاريخ الولايات المتحدة لدرجة أن هناك من وصف الهجوم الذي تعرضت له أمريكا بأنه الحرب العالمية الثالثة الأصغر و الأقصر زمنا ، لكنها كانت أكثر كثافة من جهة الخسائر و الأكثر تأثير من جهة التداعيات ، لذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية بوضع إستراتيجية للرد على تلك الهجمات معطية لنفسها الحق في التدخل في شؤون الدول الداخلية واستخدام الأوضاع الإنسانية مبررا للتدخل المباشر بهدف تحقيق الهيمنة والقضاء على(طالبان)، الذي كان يأوي تنظيم القاعدة، وفرض النفوذ الأمريكي و إفساح المجال أمام الاستثمارات الأمريكية مما دفع بها إلى حشد قواتها العسكرية كرد فعل على هجمات الحادي عشر من سبتمبر.

بينما كان الهدف المعلن من هذه العمليات كان القبض على أسامة بن لادن و آخرين من أعضاء تنظيم القاعدة، وتنفيذ عمليات عسكرية لتدمير تنظيم القاعدة، وإقصاء نظام

طالبان الذي يدعم ويوفر الملاذ الآمن للقاعدة، و بدأت بشن حربها على أفغانستان في 7 أكتوبر 2001، في حين أصدر مجلس الأمن قراره رقم (1368) في الثاني عشر من شهر سبتمبر2001م، ليعطي من خلاله المرجعية والشرعية للرد العسكري الذي كانت الولايات المتحدة تهيئ له، وانطلقت مباشرة بعمليتان عسكريتان الأولى أطلق عليها (الحرية المستديمة(OEF) بقوات أمريكية وبعض الشركاء المتحالفين بقوات قوامها (28000) جندي ، وعملية عسكرية ثانية تمثل القوة الدولية و الأمنية المساعدة بقيادة القوات البريطانية أطلق عليها (هرك / ISFA) والتي أسست من قبل مجلس الأمن لتضم قوات من 42 دولة بقوات قوامها (64000) جندي ، بمشاركة (30000) جندي أمريكي ،كان هدف هذه القوة تأمين كابول ، ثم أصبحت هذه القوات في عام2003 م تحت قيادة الناتو (سكاكيني،2004،ص83).

في حين أن الأسباب الحقيقية للتدخل العسكري الأمريكي في أفغانستان، سواء الأسباب السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية: حيث جاءت تعبر عنها هذه الإستراتيجية وتحدد أهدافها الحيوية في أفغانستان كمنطقة مهمة بالنسبة لها كونها تقع في قلب منطقة وسط آسيا، مما جعلها محط أنظار واهتمام الولايات المتحدة للاستفادة من هذه الميزة والموقع وخصوصاً بعد اكتشاف البترول في منطقة بحر قزوين، فأصبحت المنطقة من أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، وبحسب تقرير صادر من وزارة الخارجية الأمريكية فإن منطقة بحر قزوين تحتوي ما يعادل (16%) من الاحتياطي العالمي من البترول (كسبة،2002 ، ص954).

والأسباب السياسية لهذا التدخل تظهر من خلال تواجدها العسكري في منطقة أسيا الوسطي كوسيلة ردع ، بحيث تعمل على انتزاع سيطرة روسيا عليها بشكل تدريجي، والاقتراب من إيران و حصارها، ويتضح في سياق الدراسة أن التحركات الأمريكية عقب ألأحداث نحو إعادة صياغة التوازنات السياسية في منطقة آسيا الوسطى التي تفصل بين الصين شرقاً وأوربا غرباً، وبالتالي بسط النفوذ الأمريكي في المنطقة من خلال التواجد في أفغانستان بذريعة مكافحة الإرهاب، نظراً لموقعها الجغرافي

والاستراتيجي المهم، فهي تتوسط معظم القوى النووية في العالم (روسيا – الصين – الهند – باكستان – إيران في المستقبل) (أبو الخير،2007، ص146)، كما أن التواجد العسكري الدائم و إنشاء قواعد دائمة في أفغانستان سيؤمن مصالح واشنطن الرامية إلى ضمان تدفق النفط والغاز من منطقة آسيا الوسطى (سرور،2009 ، ص64).

لذلك كانت هذه الأحداث سبباً ظاهرياً لاحتلال أفغانستان و تحقيق الأطماع الخفية التي تكمن في الإستراتيجية الأمريكية على المدى البعيد، وهي التمركز في وسط أسيا وذلك تحقيقاً لما جاء في مشروع القرن الأمريكي الجديد، فقد كشفت اغلب التحليلات التي تناولت هذه الإستراتيجية "بان أهداف التدخل الأمريكي في أفغانستان بحجة مكافحة الإرهاب له هدفين أحدهما قصير المدى يكمن في إسقاط نظام طالبان الذي يأوي تنظيم القاعدة والقضاء عليهما، والهدف الآخر بعيد المدى يكمن في التمركز الاستراتيجي في قلب منطقة أسيا الوسطى (سرور،2009 ، ص55)

في حين جاءت إدارة الرئيس " اوبامـــا " فـــي إستراتيجية جديدة في أفغانستان ارتكزت على المضامين التي جاءت في الورقـــــة البيضاء لتقرير مجموعة السياسة متعددة الوكالات حول السياسة الأمريكية تجاه أفغانستان وباكستان والتي صدرت عن البيت الأبيض في 27اذار2009 والتي عرفت إعلاميا بالإستراتيجية الأمريكية تجاه أفغانستان وباكستان 2009، ثم تأكد هذا البديل مرة أخرى مع التعديلات الأخيرة التي أدخلها اوباما على هذه الإستراتيجية في1/ كانون الأول /2009، والتي عرفت بالإستراتيجية الأمريكية الجديدة فـــي أفغانستان،اعتمدت على تعزيز القوة الناعمة و تحاشي استخدام القوة العسكرية، وتقيم الموقف الأمريكي في هذه الحرب، فأوضح هذا الموقف خطاب الرئيس اوباما أثناء تنصيبه للرئاسة الأمريكية مؤكداً أن الولايات المتحدة غير منخرطة في حرب كونية ضد الجهاديين أو الإسلام الراديكالي المسلح، كما عمد بإستراتيجية إدارته الجديدة التي أعلنها الرئيس اوباما في أيار 2010 إلى شطب مصطلحات مثل التطرف الإسلامي و عدم ربط الإسلام بالإرهاب، و ذلك يعد تحولاً جذرياً على ما كانت علية إستراتيجية الرئيس السابق جورج بوش الابن الذي

سعى بالحرب الوقائية و مكافحة الإرهاب و التطرف الديني، واعتبارها محور الصراع الإيديولوجي الأبرز مطلع القرن الحادي و العشرين (Apuzzo,2010).

فجاءت ملامح هذه الإستراتيجية لتتضمن الوثيقة الأولى خمس عشرة توصية للتعامل مع الأوضاع الراهنة في أفغانستان وباكستان، وتضمنت التوصية الخامسة تشجيع جهود الحكومة الأفغانية على دمج المتمردين القابلين للتصالح، فقد اعترفت الوثيقة صراحة بأنه لا يمكن كسب الحرب في أفغانستان بدون إقناع المتمردين غير الملتزمين أيديولوجيا بترك سلاحهم والابتعاد عن القاعدة وقبولهم الدستور الأفغاني، والتمييز بين هؤلاء المؤمنين بأيديولوجية طالبان، وأولئك المقاتلين الأقل التزاماً بأيديولوجيتها، وأخيرا أكدت الوثيقة على أن عملية المصالحة يجب أن تظل أفغانية وبقيادة الحكومة الأفغانية (عبد العاطي، 2010).

تكرر توضيح الإستراتيجية الأمريكية التي تبنتها إدارة الرئيس اوباما وعملت على تفعيلها تجاه الشرق الأوسط و قضاياه خاصة مكافحة الإرهاب، فجاء خطاب الرئيس اوباما في جامعة القاهرة أبرز هذه المناسبات حيث تضمن طلبا صريحا بدعم عربي وإسلامي في أفغانستان وباكستان مقابل تعهده بحل الدولتين وبداية مرحلة جديدة، مما حدا بالمحللين السياسيين اعتبار طلبه هذا أنه يريد تطبيعاً مع إسرائيل مقابل هذا الدعم، وما أكده في خطاب جامعة القاهرة هي ذات الصيغة التي كررها وما زال في حملته الانتخابية وهي إرسال المزيد من القوات العسكرية إليها (CNN،2009).

وتعهد الرئيس الأمريكي باراك أوباما أيضا في أكثر من مناسبة، بهزيمة قاسية لتنظيم القاعدة وحركة طالبان والقوى المتشددة المتحالفة معهما في أفغانستان، وقال إن قادة تلك الجماعات " تحت الضغط وتحت النيران ويعجزون عن العمل وشن الهجمات،" داعياً إلى إبقائهم في هذا الوضع "لضمان أمن الأمريكيين،" وتحدث أوباما إلى عناصر من الجيش الأمريكي في قاعدة "باجرام" بأفغانستان، خلال الزيارة غير المعلن عنها التي قام بها إلى كابول بشكل مفاجئ نهاية آذار 2010، وقال إن هدف

واشنطن حالياً يتمثل في "ضرب القاعدة وإجهاض تصاعد قوة طالبان ومنع المتطرفين من اتخاذ أفغانستان ملجأ لهم (الدويري، 2013).

التدخل العسكري في العراق

يعد هذا التدخل لقوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة في العراق واحتلاله، من أبرز المؤشرات التي تمثل توظيف ظاهرة الإرهاب كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة ، حيث جاء هذا الاحتلال بعدما أنهت الولايات المتحدة و قوات التحالف مهمتها في احتلال أفغانستان وتحقيق ما حققته من أهداف، سواءً كانت علنية أو خفية، وفي العراق لما يشكله من خطر للمصالح الأمريكية في المنطقة العربية بحسب زعمها، فلم يكتفي الحال إلى معاقبة طالبان وتنظيم القاعدة فحسب بل امتد ذلك إلى دول أخرى وهذا ما صرح به نائب الرئيس الأمريكي (ديك تشيني) بأن التركيز على بن لادن، أو تنظيم القاعدة لا يكفى، و إنما الأهم هي الدول والنظم والمؤسسات السياسية التي ترعى الإرهاب (المراغي، 2003، ص15).

يظهر أن من أهم الاستراتيجيات الفاعلة للسياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث ايلول2001م ، وضع الذرائع لشن الحرب فأضحت هذه الإستراتيجية هي النمط السائد ممثلا بالتدخلات الجماعية الدولية بقوات متعددة الجنسيات يمثلها التحالف ، بمبادرة وقيادة الولايات المتحدة وتحت إطار الشرعية الدولية (قرارات الأمم المتحدة/مجلس الأمن) أو تحت أطر أخرى(حلف الأطلنطي)، ولقد اقترن هذا التدخل بمبررات أهمها التدخل لحماية حقوق الإنسان، أو محاربة الدول الراعية للإرهاب، أو الدول الشريرة بحسب تصنيف الولايات المتحدة، أو التدخل لحماية القيم والديمقراطية التي تدافع عنها ضمن إجراءات إصلاح سياسي و اقتصادي، و مكافحة التطرف الديني ، باستخدام الأداة العسكرية في تحقيق تلك الأهداف، (النصراوي،2005، ص54).

وبعد الربط المحكم للإدارة الأمريكية بين النظام العراقي و الجماعات الجهادية و على رأسها تنظيم القاعدة ، وفق التقارير الاستخبارتية، إضافة إلى امتلاكه أسلحة دمار

شامل التي أكد مضمونها نائب الرئيس ديك تشيني في إدارة الرئيس السابق جورج الابن خلال خطاب له أمام محاربي الحروب الخارجية في مؤتمرهم عام 2002، حيث صرح:" ليس ثمة أي شك أن صدام يملك أسلحة دمار شامل" (www. .com) snimedamine، ومن جهة أخرى فقد لعب فريق المحافظين الجدد المحيطين ب" ديك تشيني" دورا مهما في الدفع بخيار الحرب على العراق، وفي بداية عام 2002 م ،أقنع تشيني الرئيس بوش الابن بأن الحرب على العراق أو غزو العراق لا مفر منه.

إن الدراسة بهذا السياق تسلط الضوء على الأسباب الحقيقة والخفية فيما يتعلق بالتدخل العسكري واحتلال العراق ، لتشمل أسبابا سياسية و عسكرية واقتصادية ساهمت في توفير الغطاء لشرعية احتلال العراق بتعاطف المجتمع الدولي، وتحديد كيف تم توظيف ظاهرة الإرهاب كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية وتحقيق إستراتيجيتها و تأمين مصالحها في المنطقة ، وفي المحور السياسي، هناك العديد من الأسباب السياسية وراء توظيف ظاهرة الإرهاب في التدخل العسكري في العراق، خاصة ما يظهر من خلالهذه الإستراتيجية في العراق القائم ةعلى تغيير نظام الحكم فيه و إقامة نظام ديمقراطي نموذجي، بحيث يكون بداية للتغيير في العالم العربي، كما أن الحفاظ على مكانها كقوة عظمي وحيدة على الساحة الدولية وبلا منافس حقيقي، مما يمكنها من تحقيق مشروعها الإمبراطوري في السيطرة على العالم، إضافة إلى فرض العزلة على إيران وحصارها، والتلاعب بميزان القوى داخلها بما يفرض عليها إما الإذعان أو التعاون مع السيناريو الأمريكي في المنطقة، و إما تعرضها لضغط عنيف يؤدي إلى خلل في الأوضاع الداخلية وتشجيع قوى سياسة بديلة للحكم الإسلامي فيها، و تسعى الولايات المتحدة إلى إعادة صياغة الأوضاع في المنطقة بما يلاءم المصالح الأمريكية على أساس التطورات الجديدة، و بما يتناسب مع التصور الأمريكي للدور الإسرائيلي فيها، وتحديد ترتيب الدول العربية في سلم اهتمامات الولايات المتحدة على أساس فاعليتها في خدمة مصالح الولايات المتحدة، وقدرتها على الاستجابة لمتطلبات السياسة الأمريكية في المنطقة (الشاهر،2009 ،ص188)

في محور التحليل للأسباب الاقتصادية الحقيقية والخفية من التدخل العسكري واحتلال العراق ، يظهر العديد من الأسباب منها: السيطرة على منابع النفط العراقية وثروات العراق الاقتصادية، والتي تمثل الأجندة الخفية لأن النفط يحتل مساحة واسعة في الفكر الاقتصادي والسياسي الأمريكي، لاعتباره سلعة إستراتيجية ترتبط مباشرة بالأمن القومي الأمريكي، وفي هذا الصدد يقول مستشار الرئيس بوش الابن للشؤون الاقتصادية (لورانس ليند ساي) في تصريح له قبل الحرب على العراق بأن" النفط هو الهدف الرئيس لمساعي الولايات المتحدة لشن هجوم عسكري واسع النطاق ضد العراق، وان الآثار السياسية السلبية لهذه الحرب ستكون بسيطة للغاية مقارنة بالمزايا الاقتصادية والمكاسب الإستراتيجية في حالة نجاح الحرب" (محمود،2003 ، ص63-ص64).

كما أن من الأسباب لهذا التدخل العمل على تأمين مصالح الولايات المتحدة في قلب الشرق الأوسط من خلال فتح أفاق الاستثمار الأمريكي أمام الشركات الكبرى و الشركات متعدية الجنسيات ، ومن خلال إعادة إعمار كل من أفغانستان والعراق، وهي ما تسمى" بسياسة الباب المفتوح في حين يعد الدافع الاقتصادي الحقيقي وراء الحرب على العراق هو السيطرة على النفط العراقي والاقتراب من أبار النفط الإيرانية، مما يسهل عملية التحكم الأمريكي في شركات النفط على مستوى الشرق الأوسط ومنها السيطرة على منظمة الأوبك العالمية مما يضمن لها استمرار التفرد والهيمنة على العالم هذا من جانب، وتحسين أوضاع الاقتصاد الأمريكي ومستوى صرف سعر الدولار الذي بدأ في التنازل كليهما، بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 م (الشاهر،2009 ، ص192).

في حين بات المشهد الأمني في العراق يتسم بكثافة أعمال العنف و الفوضى و حالة عدم استقرار تخيم على الساحة العراقية بعد احتلاله و تفكيكه، رغم " الاتفاقية الأمنية التي ابرمها العراق مع الولايات المتحدة الأمريكية و صادق عليها البرلمان العراقي في 27 تشرين الثاني عام 2008، و التي تنص على انسحاب جميع القوات الأمريكية المقاتلة من المدن و القرى و القصبات العراقية في موعد لا يتعدى تاريخ

تولي قوات الأمن العراقية كامل المسؤولية على الأمن في أي محافظة عراقية ، على أن يكتمل انسحاب قوات الولايات المتحدة الأمريكية من الأماكن المذكورة أعلاه في موعد لا يتعدى 30 /حزيران عام 2009 م ، و أن يتم الانسحاب النهائي من جميع الأراضي العراقية مع نهاية 2001 (الناصري ، 2008،ص 12).

وتمثل الجانب العسكري لهذا التدخل بسبب أهمية الموقع الجيوسياسي الذي يعد ثاني أهم موقع من الناحية الإستراتيجية في الشرق الأوسط بعد مصر مباشرة، فهو نقطة التقاء إستراتيجية بين مناطق الخليج، وشمال غرب آسيا، وآسيا الوسطى والشرق الأوسط، و إن الجوار الجغرافي للعراق المتمثل بكل من إيران وسورية يكتسب أهمية خاصة في الإستراتيجية الأمريكية في ضوء ما يحققه ذلك من تمكين الوجود العسكري الأمريكي في العراق من ممارسة تهديد مباشر على نظامي الحكم في الدولتين، مما يتيح امتلاك قدرة أكبر على احتواء الدول المعادية للولايات المتحدة ومواجهتها انطلاقاً من الموقع الاستراتيجي للعراق وهي بالتحديد إيران وسورية التي تصنفها الولايات المتحدة ضمن(محور الشر)، و الهدف الرئيسي من وراء ذلك هو تعزيز أمن إسرائيل و إبقاؤها قوية ومتفوقة عسكرياً على المحيط العربي الذي تعوق تقدمه وتزرع فيه الفتن والقلاقل والاضطرابات والتفرقة والحروب، فالكيان هو بمثابة حاملة طائرات ثابتة في قلب الوطن (الشاهر، 2009 ، ص192).

بهذه التركة التي ورثتها إدارة الرئيس باراك اوباما، لا سيما على مستوى السياسة الخارجية في منطقة الشرق الأوسط ، بقي الملف العراقي احد أهم القضايا و التحديات التي تعاملت معها الإدارة الأمريكية الجديدة برؤية مختلفة عن الإدارة السابقة، دون تبدل في الأهداف الإستراتيجية بل محاولة لمعالجة الخلل الناجم عن سوء تحقيق الأهداف في العراق و العمل على توظيف تكتيكي لهذه الإستراتيجية، فعملت على التسكين و التهدئة، ومراقبة و متابعة الأوضاع دون الانغماس في تفاصيل الشأن العراقي مغايرا بذلك سياسة الرئيس السابق جورج بوش الابن في حين تبنت إستراتيجية الرئيس باراك اتجاها يمثل الانسحاب المؤول من العراق كحل نافع يهدف

إلى إغلاق الملف، بجدول زمني يحدد إنهاء العمليات العسكرية بحلول 2011 م، والإبقاء على 50 ألف جندي لتدريب القوات العراقية، تغيير اسم المهمة في العراق من تحرير العراق إلى عملية فجر العراق (وهيب، 2010).

وأهم ما جاء في إستراتيجية الرئيس اوباما إعلان وثيقة الأمن القومي الأمريكي في نهاية عام 2010م (وثيقة الأمن القومي الأمريكي، 2010)، لتتضمن الإبقاء على الوجود المدني في العراق بما يخدم المصالح الإستراتيجية و الحفاظ على الجهود السياسية و الدبلوماسية و المدنية المبذولة لمساعدة الشعب العراقي، و مواصلة تطوير المؤسسات الديمقراطية و معايير المساءلة مما يوفر للعراق الفرصة بتعزيز الأمن الدائم و التنمية المستدامة للعراق ومحيطة في الشرق الأوسط (سليم، 2011،ص45)، حيث تضمنت هذه الإستراتيجية تخفيض قواتها من العراق و الانسحاب التدريجي، ليظهر الفشل الإستراتيجي الأميركي في بناء العراق و دخوله إلى مصاف الدول الفاشلة و تمزقه بحروب و نزاعات طائفية و عرقية وترتب عليها خسائر بشرية و مالية كبيرة جداً، فبدل التورط في عمليات عسكرية مباشرة تتحمل الإدارة الأمريكية و الشعب الأمريكي كلفتها، فأن مبدأ اوباما في الإستراتيجية العسكرية تقوم على الاعتماد على العمليات الخاصة و الهجمات بطائرات من دون طيار، فضلا على تقديم المشورة والتدريب للقوات العراقية(الاعظمي،2012،ص146).

هذا التوجه الجديد جعل قيادة القوات المتعددة الجنسيات في العراق تتفاوض على عقد اتفاقية حول الوضع العسكري بين العراق و قيادة القوات العسكرية ممثلة بالولايات المتحدة بإطار محدد (S0FA) (Status Offorces Agreemen)، لتعمل هذه الاتفاقية كمخطط رئيسي لانجاز المهمة المنوطة بها من قبل إدارة الرئيس اوباما لتخفيض عدد القوات العسكرية في العراق، ليتضح أيضا بأن النتائج التي ترتبت على هذه الإستراتيجية الجديدة، والأهداف التي حققتها من إبرام اتفاقية سحب القوات الأجنبية من العراق بتاريخ 17 /تشرين الثاني /2008، مع الحكومة العراقية، تمثل فرصة لإعادة تقييم الإستراتيجية الأمريكية و إعادة توجيهها لتحقيق أهدافها الثابتة و المتغيرة

حيث تمثلت هذه النتائج بإعادة توجيه و تكثيف الجهود لدعم مشاريع تصفها السياسة الخارجية الأمريكية بالمشاريع الإصلاحية في المنطقة، كما حالت هذه الإستراتيجية بانسحاب تكتيكي دون استخدام وجود القوات المكثف كسبب و حجة للمعارضة من القوى الوطنية و القومية و الإسلامية، في حين استعادت الولايات المتحدة بهذا الانسحاب جزء من مكانتها و مصداقيتها في العالمين العربي و الإسلامي، وهي بذلك إعادة توجيه إستراتيجيتها في الشرق الأوسط بمحاربة الإرهاب، بما يتيح لها إمكانية التعامل مع مشاريعها الإصلاحية المزعومة بشكل اكبر. (سليم، 2011).

توظيف ظاهرة الإرهاب بغطاء الديمقراطية و حقوق الإنسان في الشرق الأوسط

التدخل في الشؤون الداخلية و حماية حقوق الإنسان والدعوة لتطبيق الديمقراطية وإجراء الإصلاحات السياسية و الاقتصادية و القضاء على التطرف الديني بمبرر مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط، أضحت من أولويات السياسة بعد أحداث أيلول 2001م، بحجة منها أن تراجعها تعمل على تفريخ الإرهاب و التطرف الديني (أبو الكرامات، 2008) .

وما هذا التوظيف إلا واجهة لتحقيق مصالحها الخاصة، فنشر الديمقراطية يعتبر هدف أساسي من أهداف السياسة الخارجية الأمريكية التي تعمل على تطبيقها، فقد ألقت قضية العلاقة بين الإرهاب وحقوق الإنسان كقضية ذات أهمية على الساحة الدولية بعد أحداث أيلول، وبحجة تلك الأحداث وتحت مبررات مكافحة الإرهاب تم الانقضاض على كافة المواثيق الدولية الصادرة بهذا الخصوص والتحلل منها، وفي هذا المضمون جاء تقرير منظمة (هيومان رايتس ووتش) في مواجهة المأساة وتحت عنوان فرعي (القمع باسم مكافحة الإرهاب)، حيث رصدت فيه ردود أفعال العديد من الدول، و اتهمت الولايات المتحدة الأمريكية باستغلال تلك الأحداث إما لتبرير انتهاكاتها السابقة لحقوق الإنسان، أو لتصعيد هذه الانتهاكات تحت دعوى مقاومة الإرهاب بسلوك لا يخلو من الانتهازية واسعة النطاق على المستوى الدولي (فرحات،2003 ، ص11- ص19).

وبالرغم من التباعد الكبير بين المصطلحين الإرهاب و الديمقراطية إلا أنهما يؤثران ويتأثران ببعضهما البعض، فمنذ أحداث أيلول 2001 م اهتمت الولايات المتحدة بنشر القيم والممارسات الديمقراطية انطلاقاً من قناعتها بأن نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط سوف يقلل من فرص انتشار الجماعات الإرهابية، لهذا عمدت الولايات المتحدة على الربط بين نشر الديمقراطية ومكافحة الإرهاب، فضلا عن كون نشر الديمقراطية من المبادئ والقيم التي تسعى الولايات المتحدة على نشرها انطلاقاً من واجبها الأخلاقي الذي تؤمن به كونها تعد حارسة الديمقراطيات في العالم، فقد وجدت الولايات المتحدة نفسها أمام عدو جديد إلا وهو الإرهاب، وكان لا بد من استغلاله في سياستها الخارجية وجعله محفزا استراتيجيا لنشر الديمقراطية وفرضها على الأنظمة الاستبدادية وذلك للقضاء على الإرهاب (البيومي،2007 ، ص226).

فقد أشارت إستراتيجية الأمن القومي الصادرة عام 2002 م، و بعد الإحداث مباشرة إلى الربط بين مكافحة الإرهاب و نشر الديمقراطية، لتؤكد بأن الصراع في العالم هو بين ايديولوجية الإرهاب، و أيديولوجية الديمقراطية، وأن الولايات المتحدة ستقوم بالدفاع عن الحرية في العالم، و استخدام المساعدات الخارجية لتعزيز الحرية، وضمان مكافأة الدول التي تتقدم في الديمقراطية عن الخطوات التي تتخذها في هذا الصدد"(وثيقة الأمن القومي الأمريكي، 2002)، وقد ربط المحافظون الجدد بين أحداث سبتمبر التي تعرضت لها الولايات المتحدة والأوضاع الداخلية في الدول العربية، والتي تؤدي – من وجهة نظرهم – إلى ظهور المناخ المساعد على نمو التطرف (كمال، 2004)

ويتضح من الدوافع التي انطلقت الإستراتيجية الأمريكية لتحقيقه في هذا الجانب بعد وقوع الأحداث انه لا بد من مكافحة الإرهاب عالمياً، فمنحت لسياستها الخارجية أن تقوم بدور كبير في نشر الديمقراطية، وخصوصا ما يسمى (بدمقرطة) العالم العربي باعتباره هدفاً استراتيجياً وثيق الصلة بالأمن القومي الأمريكي، بعد أن تبين للولايات المتحدة بان استبداد بعض الأنظمة العربية لشعوبهم وقمعهم ونقص الفرص السياسة

والاقتصادية في العالم العربي، تساهم بشكل كبير في تجنيد الإرهابيين ضدها وضد مصالحها الحيوية في المنطقة (ماضي،2006).

فقامت مراكز صناعة القرار السياسي الأمريكي بإخراج ما في جعبتها من قرارات متشددة تجاه المنطقة تحت مظلة تحجيم الدول المارقة، وذلك لتحقيق إستراتيجة الولايات في السياسة الخارجية تجاه معظم دول المنطقة ، فظهر هذا التشدد بما دعت إليه رايس: بضرورة القيام بتغييرات ديمقراطية في الشرق الأوسط، وأن بلادها ستدعم كل الجهود الإصلاحية في المنطقة في إطار مبادرة الشرق الأوسط الجديد، تلك المبادرة التي تبناها المحافظون الجدد وجعلوها في سلم أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث سبتمبر مباشرة ، هذا بالإضافة إلى أن تلك الأحداث انعكست بتأثيرها على السياسة الخارجية للولايات المتحدة خلال ولاية الرئيس السابق جورج بوش الابن، والتي أدت إلى وأد العملية السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ووقوفها بجانب(إسرائيل) أعطى الأخيرة قوة إلى تبني سياسات أكثر تطرفاً باتجاه الفلسطينيين، فاستمرت في اجتياح المدن الفلسطينية عام2002 ، وكذلك شنت حرباً على لبنان صيف 2006م، و على غزة عام 2008 م ومطلع 2009 م (المصري،2009) ، ثم عادت لتستبيح الأرض و الشجر و البشر بهجمة شرسة على الشعب الفلسطيني في غزه عام 2014 م.

الفوضى الخلاقة (الفوضى البناءة):

من السياسات التي وظفها المحافظون الجدد في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية تجاه قضايا الشرق الأوسط بعد أحداث 2001، وأخذت أولوية في تحقيق الهيمنة و السيطرة الكاملة على المنطقة، بهدف الوصول إلى تطويع تام بما يناسب مصالحها، حيث يعد هذا التوجه احد أهم المفاتيح التي انتهجها العقل الاستراتيجي الأمريكي في معالجة قضايا الشرق الأوسط، حيث تمت صياغته بعناية فائقة من قبل النخب الأكاديمية و صناع السياسة في الولايات المتحدة، أطلقته وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة (كونداليزا رايس)، إلا أن الدراسة في هذا السياق لن تتمكن من تحليل و تحديد

المفهوم الحقيقي لنظرية الفوضى البناءة بدون ربطها بالتحولات الجذرية التي شهدتها الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث أيلول، حيث يعتبر(مايكل ليدين) وهو من كبار رجالات المحافظين الجدد، صاحب هذه النظرية، وفي رأيه أن فكرة الفوضى والتغيير عبر الفوضى ذات جذور في الفكر الغربي الليبرالي، وهو عضو بارز في معهد أمريكان (انتربرايز) و من أهم من يعهد إليهم بوضع التصورات و الخطط التفصيلية التي تبنى عليها أحيانا السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط (قبيسي،2008 ،ص58)

وتعود الخلفية النظرية لإستراتيجية " الفوضى البناءة" إلى محاولة ترتيب أفكار و معتقدات المحافظين الجدد و على رأسهم (ليو شتراوس) المدافع عن التوجهات الأخلاقية في الفلسفة الكلاسيكية، والداعي إلى الدفاع عن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية بالقوة، كما أن نظرية الفوضى البناءة تعني التدخل الأمريكي المباشر و غير المباشر في أي نظام إقليمي غير مستقر (الحوامدة ، 2009،ص 21).

كما ويعد الرئيس جورج بوش الابن الأكثر تطرفا في فرض السياسات الأمريكية من خلال إطلاقه الفوضى الخلاقة في مختلف أنحاء العالم، وتحديداً في الشرق الأوسط، واعترف بأن كتاب "قضية الديمقراطية" يمثل الخريطة الجينية لرئاسته وهو من تأليف المنشق السوفييتي المهاجر إلى إسرائيل والذي شغل منصباً وزارياً في حكومة شارون(ناتان شارانسكي)، وتتلخص هذه الرؤية: باعتبار الإسلام حركة إرهابية لا تهدد إسرائيل فقط وإنما العالم الغربي بأكمله، ويرى أن استئصال الإرهاب لا يتم باستخدام القوة وتجفيف المنابع فقط وإنما بمعالجة الأسباب العميقة للإرهاب التي تنشرها، ويتفق شارانسكي بهذا الطرح مع الأطروحة الشهيرة ل هنتنجتون التي تنص على: أن الإسلام عدو حضاري للغرب، و تمثل الأطروحة الرئيسية لنظرية الفوضى الخلاقة على اعتبار الاستقرار في العالم العربي عائقا أساسيا أمام تقدم مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، ولذلك لا بد من اعتماد سلسلة من التدابير والإجراءات تضمن تحقيق رؤيتها التي تطمح إلى السيطرة والهيمنة على العالم العربي الذي يمتاز بحسب النظرية بأنه

عالم عقائدي وغني بالنفط، الأمر الذي يشكل تهديدا مباشرا لمصالح الولايات المتحدة، وينادي أقطاب نظرية الفوضى الخلاقة باستخدام القوة العسكرية لتغيير الأنظمة كما حدث في أفغانستان والعراق، وتبني سياسة التهديد بالقوة التي تساهم في زعزعة الأمن بأفغانستان والعراق والعالم العربي، وتشجيع وتأجيج المشاعر الطائفية وتوظيفها في خلق الفوضى كما هو الحال في التعامل مع الوضع اللبناني والسوري والعراقي (ابو هنية، 2011).

5.3 إستراتيجية إدارة الرئيس باراك اوباما في مكافحة الإرهاب

إن الدراسة بهذا السياق تسلط الضوء على الإستراتيجية الأمريكية التي تبنتها إدارة الرئيس اوباما تجاه منطقة الشرق الأوسط، وكيفية توظيفها لظاهرة الإرهاب كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية خلال مرحلة إدارة الرئيس باراك اوباما (2008 - 2014)، لنتناول بهذا التحليل السياسات التي تبنتها هذه الإدارة ومدى انعكاسها كمتغير هام في السياسة الخارجية الأمريكية، فأن البحث عن الأدوات الجديدة التي تعالج من خلالها إدارة الرئيس اوباما العلاقة السببية التي أنتجت منطقة مأزومة و علاقات دولية أكثر تأزما و على أكثر من صعيد ، نتيجة الخلل الناجم عن توظيف ظاهرة الإرهاب كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث أيلول 2001 م، جاء الخطاب السياسي الأمريكي للرئيس اوباما في افتتاح عهده ليتبنى سياسة اليد الممدودة لأكثر من طرف دولي في العالم (الدبلوماسية)، رغم التباين في سبل التغير المطروحة إلا أن هناك قواسم فكرية مشتركة تهتدي بها الإدارات الأمريكية المتعاقبة ، وهي تيارات أساسية مؤثرة.

أهمها تأثيرا التيار المثالي المتجذر في السياسة الخارجية الأمريكية الداعي إلى التدخل المستمر في الشؤون الدولية ، وهو تيار يؤيد انتشار الليبرالية و نظم الحكم الديمقراطية، والتيار الواقعي الذي يشدد على المصالح القومية للولايات المتحدة الأمريكية، ويتحاشى المواجهة المستمرة و الانغماس في الشؤون الدولية، ويدعوا إلى

الانصراف لمعالجة قضايا الداخل دون الانفصال عن المؤثرات الخارجية بل الاعتماد عليها كوسائل لتحقيق المصالح الأمريكية، ويبدو للدراسة بهذا السياق إن الرئيس اوباما اقرب لهذا التيار الفكري وتبنى ضمن هذا الإطار في أداء أدارته، أما التيار الثالث فهو صدام الحضارات الذي ظهر بعد تفكك الاتحاد السوفيتي و ما زال دعاته يروجون لفكرة الخطر الداهم الذي يحدق بالولايات المتحدة و مصالحها كنتيجة تاريخية حتمية لطبيعة التناحر بين الحضارات ولا سيما بين الإسلام و الديانات الأخرى، وهذا التيار لاقى ترحيبا من إدارة الرئيس بوش الابن و المحافظون الجدد حيث كان سببا مباشرا لجملة الأخطاء و الأزمات التي تعرضت لها منطقة الشرق الأوسط خصوصا الأقطار الإسلامية (وهيب، 2010).

وفي سياق التحليل للتحديات المشتركة بين دول المنطقة في علاقاتها بالولايات المتحدة، هي في مجملها تركز على قضايا أساسية ثلاث أهمها أولا: المواجهة الأمريكية مع دول العالم الإسلامي ومن ضمنها دول الشرق الأوسط على قاعدة صراع الحضارات، وثانيا: إمكانية التحول من المواجهة إلى الموائمة وعلى قاعدة المصالح المشتركة الأمريكية الإسلامية، وثالثا: التحول عن أسلوب الربط الجدلي بين الإسلام والإرهاب في إدارة الشؤون الأمريكية الإسلامية والتخلي عن(مبدأ الحرب الاستباقية)، بعد أن تطرقت في سياق البحث إلى المرتكزات الأساسية للإستراتيجية الأمريكية التي بموجبها تصاغ مبررات التدخل الأمريكي في الشؤون الدولية.

بينما باتت إستراتيجية الإدارة الأمريكية الجديدة في توظيف ظاهرة الإرهاب في الشرق الأوسط منذ ترشيح باراك أوباما للانتخابات الرئاسية أكد إن من أولوياته في السياسة الخارجية إنهاء الحرب على العراق ثم محاربة القاعدة في أفغانستان، واصفاً الحرب على العراق بأنها ملهاة خطيرة تشتت الانتباه عن الحرب في أفغانستان، وفي خطاب تنصيبه رئيساً للولايات المتحدة قال: بأنه سيترك العراق لأهله، كمحاولة للإدارة الأميركية الجديدة بأن تتخذ لنفسها خلال تلك الفترة، ممراً آمنا بين مسار المتناقضات

المحلية في العراق ومسار الترتيبات الإقليمية المحيطة والمؤثرة فيه، (الشرقاوي، 2013).

ويبدو جليا أن أكثر المواضيع التي تناولتها الصفحات الاثنتان والخمسون من وثيقة الأمن القومي الأمريكي(2010) هي العلاقة الأمريكية مع العالم الإسلامي لا سيما شعوب ودول الشرق الأوسط، لذلك يصبح من الضروري للإدارة الجديدة أن تكشف عــن الكثير مما أخطأت بــه الإدارة السابقة ويستحق أن توليه أهمية خاصة وفي مقدمة تلك الأخطاء ما ارتكب في أكثر المناطق حيوية للمصالح الأمريكية و تحديدا منطقة الشرق الأوسط ، التي يمكن أن تكون فيها خطوات التغيير قادرة على دفع عجلة العلاقات الأمريكية الشرق أوسطية إلى فضاء أرحب مما تشهده اليوم لا سيما إذا اقترنت بنية صادقة بعيدا عن ممارسات الإدارة السابقة وذلك من خلال التركيز على المحاور الآتية: -

أولا:التحــولات فــي إستراتيجية إدارة الرئيس اوباما إزاء الشــرق الأوسط جاءت بسبب الاعتقاد الخاطئ للإدارة السابقة الخاطئ التي ساقت الإدارة الأمريكية السابقة للسقوط في براثن الاعتقاد الخاطئ بالدور السلبي لبعض الأديان لا سيما الدين الإسلامي النظر إليه وفقــاً لمدرســة صراع الحضارات على انه التحدي الخطير لحضارة الغرب ومنها الولايات المتحدة بشكل أساسي، كما أن الاستخفاف بدور الدين والثقافة الدينية في الشؤون الدولية هو الأخر الذي أوقع الإدارة بمئات الأخطاء التكتيكية سواء فــي العديد من دول المنطقة، وإذا كان التحدي الإسلامي بالنسبة لمدرسة صراع الحضارات يكمن بالصدام ليس بين الأصولية الإسلامية ولا بين التطرف والغرب بل بين الإسلام نفسه والغرب فان هنالك البعض من المسلمين من يعتقدً بأن الحرب على العراق هي حرب الغرب ضد الإسلام (دجيريجيان،2009،ص301).

ثانيا: الأساس الفكري لمبدأ صراع الحضارات

إن مبدأ صراعات الحضارات لم يكن مقترناً بفكر غربي واحد دون سواه، إن فكرة الصراع الاجتماعي هي التي أهدت إلى علم الاجتماع وعلم السياسة قواعدهما

المستنيرة في العقد الاجتماعي لدى (هوبز ولوك ومونتسيكيو)، فجاءت هذه الأفكار للتوظيف العلمي الوظيفي الرامي الى التوظيف السياسي الهـــابط،الـــذي يراد به إدامة التهديد وقبول فكرة سرمدية الصراع بـــين المجتمعات والحضارات الإنسانية، فعلى حد قول هنري كيسنجر أن ما تحتاج إليه الولايات المتحدة الأمريكية هـــو تهديد واضح معروف وإيديولوجية معادية وان قضى انتهاء الحرب الباردة بزوال الخطر السوفيتي فان المهمة ألان تتطلب إحياء التهديد أو إعادة خلقه بالقوة نفسها (الجاسور، 2006، ص4).

ثالثا: انتفاء جدلية الترابط بين الإرهاب والإسلام في توجهات الإستراتيجية الأمريكية الجديدة:

رغم أن الإرهاب لم تكن له نظرية عامة او سيكولوجيا عامة أو حتى سببية عامة، إلا أن الإدارة الأمريكية السابقة كانت قـــد ربطت ربطا جدليا بين الإسلام والإرهاب من خلال تيار المحافظين الجدد و نظريات المفكرين فيه، مثلما ورد فـــي وثيقة الأمن القومي الأمريكي لعام 2006 ، حيث تضمنت ما يؤكد بأن الصراع ضـــد الراديكاليـــة الإسلامية المستخدمة للعنف النزاع الإيديولوجي العظيم في أوائل القرن الحادي والعشرين (وثيقة الأمن القومي الأمريكي ، 2006).

وكانت تلك الرؤية قد استمدت مقوماتها من أساسين يتمثل الأول بما يسند من أعمال إرهابية تستهدف المواطنين العزل مثلما تستهدف المصالح الأمريكية في شتى أنحاء العالم ، وغالبا ما تقوم الجماعات الإسلامية المتطرفة وخاصة تنظيم القاعدة بذلك، ونظرا لكون التنظيم يسند أفعاله القتالية إلى مفهوم الجهاد فقد ، عدت حدود الإسلام دموية بوصف هنتنغتون أو سواه من المرجعيات الفكرية التي ساهمت في صياغة الخطاب الاستراتيجي الأمريكي دون ان يقدموا تفسيرا واضحا وصائبا لمن يتحمل المسؤولية عن هذه الدموية،هل الإسلام كديانة أم البعض من المسلمين الذين ينسبون أعمالهم إلى الإسلام شأنهم في ذلك شأن آخرين من متطرفي الديانات الأخرى، بينما يتمثل الأساس الثاني لهذه الرؤية بما ينسحب عن المقوم السابق في الاتكاء على ورود

آيات في القران الكريم تشير إلى الإرهاب بوصفه عملا من أعمال العنف والآيات التي ورد فيها الإرهاب هي ثمان كلها كانت تحث المسلمين على الخشية من الله في ما يقومون به من أعمال باستثناء الآية الكريمة (وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة)إلى آخر الآية الكريمة التي عنت الاستعداد للحرب كجزء من التعبئة المجتمعية لدرء الأخطار، و رغم كل ذلك غالبا ما تبقى معاني الكلمات متغيرة كما هي دلالاتها التفسيرية (هاليداي، 2000).

لقــد أدرك المجتمع الدولي أن ظاهرة الإرهاب التي عانت منها شعوب العالم و منطقة الشرق الأوسط و شعوب العالم الإسلامي تحديداً، قد وصل إلى مستوى خطير وخاصــــة الجرائم التي ارتكبت فــــي العراق وأفغانستان كما في فلسطين ولبنان مما استدعى حصول عمليات عنف مقابل في اغلب بلدان العالم، و من ثم فقد تطلب ذلك مراجعة موضوعية لتلافي شيوع ظاهرة عدم الاستقرار الدولي، وإعادة النظر في مجمل الدوافع التي تقف وراء تصاعد حدة التناقض بين الولايات المتحدة والغرب من جانب و بين العالم الإسلامي من جانب آخر، الأمر الذي أدركت مخاطره الإدارة الأمريكية الجديدة في ظل العجز الحقيقــــي وعدم القدرة في الحفاظ على امن وطني أمريكي راسخ وحقيقي، فبادرت إلى وضع إطار استراتيجي للتعامل مع الإرهاب بوصفه ظاهرة عالمية لا يمكن أن تتعلق بديانة دون سواها وقد بان ذلك بشكل جلي في ما أتت به وثيقة إستراتيجية الأمن القومي لعام 2010، بوصفها أحدث بصمة يضعها الرئيس أوباما على سياسته الخارجية، و للحد من المواقف المتطرفة التي كانت تصر عليها الإدارة الأمريكية السابقة (وهيب،2010).

كما تعد ثوابت وأهداف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، التي تقوم على مجموعة الأهداف الإستراتيجية، أهمها الحفاظ على مصالحها وتعزيز مكانتها العالمية، بما يحفظ لها الرياده و التفوق في قيادة العالم والحفاظ على بقاء أميركا القطب المهيمن على السياسة والاقتصاد العالميين بأدوات القوة العسكرية و السياسية و الاقتصادية، و فرض القيم الأمريكية و التي تمثل جوهر سياسة الهيمنة، فضلًا عن

الحفاظ على الدعم المطلق لإسرائيل ومنع قيام دولة فلسطينية، وما يرتبط بذلك من ضرب سوريا واحتواء سائر الأنظمة العربية، وإعادة المنطقة بما يتوافق مع الإستراتيجية الأمريكية والإسرائيلية، هي ليست وليدة حدث أو تاريخ حالي، فهي أهداف قديمة رافقت مسيرة الهيمنة الأمريكية على العالم، إلا أن المختلف في الإستراتيجية الأمريكية التي تتفاعل مع التطورات و المتغيرات الحالية ، إنما يتمثل في انقلاب الإدارة الأمريكية الحالية والسابقة على ثوابت هذه السياسة (لين، 1999، ص27).

هذا و قد حاولت الدراسة الإجابة عن تسأل تم طرحه في مقدمتها و يتعلق في بالإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط و المتمثل بملامح الإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة خلال مرحلة الرئيس اوباما و هل طرأت تحولات و تغيرات جوهرية عليها اثر التحولات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط؟ .

حيث مثلت تلك الثوابت الركائز الأساسية التي نهضت عليها الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط و تحديدا في منطقة الخليج حتى وقت قريب، إذ كان المستهدف تكريس الاستقرار في هذه المنطقة الحيوية دونما تدخل عسكري صريح، وذلك بالاعتماد على العلاقات الوطيدة مع المملكة العربية السعودية وتركيا، تطبيقاً لسياسة الدعامتين Twin Pillars وجوهرها ترجيح مساعي التعاون الإقليمي في النطاق الخليجي، ومساعدة تركيا والمملكة العربية السعودية عسكريًا بغرض حماية المصالح الأمريكية في منطقة الخليج (Aljzera,Net2008).

هذا الالتفات الأمريكي نحو شرق آسيا انطوى على انسحاب جزئي من منطقة الشرق الأوسط، خصوصًا ونفط الخليج فيها لم يعد يمثل الأهمية القصوى التي مثَّلها للولايات المتحدة حتى مطلع العقد الحالي، وذلك بسب ثورة "شيل"، أو الغاز الصخري، الذي من المتوقع أن يجعل من الولايات المتحدة لاعبًا مهمًا في عالم النفط والغاز، ومصدّرًا خلال عقود، وهو ما يعني تحرّرًا من أعباء الإدارة اليومية لشؤون الشرق الأوسط، والتي فرضتها حيوية النفط الخليجي للاقتصاد الأمريكي، ودافعًا آخر لسياسة

الارتكاز الآسيوي (نظير، 2010)، وهذا لا يعني أنها سوف تتخلى عن المنطقة، بل يعني أن الشرق الأوسط لم يعد يشكل الأولوية الإستراتيجية نفسها التي كانت له سابقًا في السياسة الأمريكية، وأنه يعتبر اليوم مجرد "حديقة خلفية" للقوى الكبرى (أمريكا، أوروبا، روسيا، الصين).

وأن لا حلفاء لأمريكا بعد اليوم في هذه المنطقة، بل فقط مصالح مشتركة وضعت لها خطوطًا حمراء يجب عدم تجاوزها من قبل أحد، حتى لا تتعرض هذه المصالح للتهديد. أما ما عدا ذلك، فيمكن القبول بشرق أوسط يتخبّط في مشاكله المحليّة المعقدة لفترة انتقالية مقبلة، مع حفظ الأمن الإسرائيلي، والتسليم بنفوذ إيران غير مُسلّحة نوويًّا في المنطقة. إضافة إلى تحول جديد لا يمكن إغفاله في الإستراتيجية الأمريكية تجاه بؤر التطرف في أفغانستان و باكستان ، نتج عن تيقن الإدارة الأمريكية بأن القوة الصلبة "Hard Power" ليس بمفردها الحل للمعضلة الأفغانية ، و تمثل هذا التحول من خلال ما أعلنته وزيرة الخارجية الأمريكية بأن هناك تعديل جديد على الإستراتيجية الأمريكية في أفغانستان ، حيث أعلنها الرئيس باراك اوباما في أوائل كانون الأول عام 2008، ليوضح بها التحول نحو التركيز على القوة الناعمة "Soft Power (عبد العاطي ،2010،ص 11).

حيث يشهد الخليج العربي تحولًا استراتيجيًا جديدًا في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية مما كان له انعكاسات سلبية عميقة على الأمن والاستقرار فهذه المنطقة الحيوية بالنسبة للاقتصاد العالمي، خاصة بعد رفض الرئيس الأمريكي بارك أوباما فرض المزيد من العقوبات على إيران، بسبب سياساتها المرفوضة وتدخلها المستمر في شؤون دول المنطقة، وتهديده باستخدام حق النقض في حال إصر الكونجرس الأمريكي على فرض مزيد من العقوبات الاقتصادية علي إيران، هذا في الوقت الذي بات فيه الأمن الخليجي مهددًا بشكل مباشر من قبل حلفاء إيران في المنطقة، وخاصة الحوثيين الذين سيطروا على مقاليد السلطة باليمن بعد الإطاحة بالبرلمان المنتخب.(Aljzera,Net, 2008).

في حين تتصلت السياسة الخارجية من التزاماتها الإستراتيجية في سوريا منذ آذار 2011، و الأزمة السورية تتفاعل دون أي رد فعل على الدماء التي تستباح ،وترك الشعب السوري يواجه الموت وحده، من خلال ارتكاب مجازر بشرية لم نشهد لها مثيلًا في أي دولة من دول العالم، وتركيز الانتباه بدلًا من ذلك على تنظيم الدولة الإسلامية بالشام والعراق، لتهديده المصالح الأمريكية، وخروجه عن دائرة الموالاة الأمريكية، بالرغم من أن داعش ومثيلاتها من الحركات المتشددة ما هي إلا انعكاس للسياسات الاستبدادية التي تنتهجها النظم الديكتاتورية في المنطقة، ما يعني أن هناك سياسة أمريكية جديدة في المنطقة، قد يترتب عليها تغيير الولايات المتحدة لأولوياتها وتحالفاتها في المنطقة، ليبقى الثابت الوحيد هو الحفاظ على أمن واستقرار إسرائيل، وحماية مصالح الولايات المتحدة وشركائها الغربيين في المنطقة، حتى ولو كان ذلك على حساب مصالح الشعوب العربية واستقرار دول منطقة الخليج (عبدالعاطي، 2014).

ومن خلال تحليل ابرز مواقف إدارة الرئيس اوباما من قضايا الشرق الأوسط، يمكن الإشارة إلى أن اختلاف الباحثين كان منصبا على تقييم أداء الإدارة الأمريكية و تحديد منهجية الرئيس اوباما في التعامل مع ملفات و قضايا شائكة، فمنهم من رأى انه كان (براغماتياً) يتعامل مع النتائج و الآثار و الوقائع دون النظر في المبادئ و المقولات، و منهم من يرى أن الرئيس اوباما بنى إستراتيجيته الذكية على أسس النظرية الواقعية، وهناك من يرى هذه الإستراتيجية بأنها بسياسة(انسحابية)، أو سياسة الانكفاء عن التدخل المباشر، الأمر الذي يترك التفاعلات السياسية في المنطقة ، لتولد آلياتها و تتيح لقوى إقليمية و دولية أخرى مثل إيران و روسيا مساحات أوسع في التأثير على مجريات الأحدث، و يمكن في سياق هذا التحليل ان تفسر الدراسة هذا السلوك السياسي الخارجي بسبب تراجع أهمية الشرق الأوسط لدى الولايات المتحدة الأمريكية ، نظرا للاكتشافات النفطية الحديثة في حقول النفط و الغاز في الولايات

المتحدة ، الأمر الذي يقود إلى الاكتفاء الذاتي ، إضافة إلى بروز قوى إقليمية منافسة مثل الصين و روسيا ذات تأثير يهدد النفوذ الأمريكي في المنطقة.

إن هذه الإستراتيجية تجاه الشرق الأوسط و سياسة الانكفاء عن التدخل المباشر في معالجة ملفات المنطقة و عدم حسمها و لا سيما الأزمة السورية و التمدد الإيراني في بعدية السياسي و العسكري (الأمني)، أدت بما لا يجعل مجالا للشك إلى تفاقم الأزمة الأمنية في المنطقة و أفرزت متغيراً جديداً أسهم في تداعياته الخطيرة ، و توفير بيئة جديدة تشبه إلى حد بعيد البيئة التي أفرزتها هجمات 11 أيلول 2001 م.

5.4.1 الخاتمة:

من المآثر المهمة التي تركها عالم الطبيعيات المعروف تشارلز داروين في كتابه أصل الأنواع، القول أن(ليس الأقوى من كل نوع هو الذي يبقى ولا الأذكى، بل هو الأكثر تأقلما مع التغيير)، هذه المأثرة تتماها مع ما ذهبت إليه الولايات المتحدة الأمريكية في الاعتماد على سياسة القوة حين وضعت نفسها بين الحرب على الإرهاب(الحرب الاستباقية) وبين متطلبات القواعد القانونية الدولية في إدارة العلاقات الدولية وجعلت من الحرب على الإرهاب حربا عالمية رابعة، إلا أنها لم تنجح مطلقا لا في التكيف مع متطلبات التغيير في البيئة الدولية التي أنتجت الإرهاب، ولا في إيجاد حل لأي من التهديدات الكبرى التي تواجهها.

وهو ما يؤكد أيضا صحة ما ذهب إليه نابليون بونابرت بعد أن عجزت قواته عن تحقيق نصر نهائي في أوربا بالقول(إنني أعجب اشد العجب عن عجز القوة في الإتيان بنصر حاسم)، و ما ذهب إليه أيضا مستشار الأمن القومي ووزير الخارجية الأمريكية الأسبق هنري كيسنجر بالتأكيد على (أن القوة قد تقهر العالم لكنها لا تضفي الشرعية على نفسها)، لذا كان انتهاج الإدارة الأمريكية الجديدة لإستراتيجية بديلة أكثر توازنا في المناطق الإستراتيجية الكبرى لمعالجة فشل التمرد الجيو- سياسي الذي أحدثته سياسة الإدارة الأمريكية السابقة في اغلب مناطق العالم، ولكنه لحد الآن انتهاج (خجولا ومترددا كما انه ليس حاسما(مثلما تتطلبه المرحلة.

التمرد الجيو- سياسيي يبدو واضحا في الكثير من مناطق العالم، فإذا كان الشرق الأوسط يمكن استيعابه عسكريا وهو الافتراض الذي اثبت عقمه في تجربتي أفغانستان والعراق فان دولا إسلامية أخرى لا يمكن استيعابها عسكريا بشكل مطلق، كما أن دول الاتحاد الأوربي لا تستطيع بث الاستقرار في جزئها الغربي لأنها شاطرت الولايات المتحدة مظالمها الشرق أوسطية وطموحاتها اللاشرعية في بعض مناطق العالم المختلفة.

5.4.2 الاستنتاجات:

أجابت الدراسة من خلال مراحلها على أسئلة الدراسة ، بدءاً من المرحلة التأصيلية للإرهاب، ومرورا بأحداث الحادي عشر من أيلول وتداعياتها على المستوى المحلي الأمريكي والدولي، وانتهاءً بتوظيف ظاهرة الإرهاب من قبل السياسة الخارجية الأمريكية، كما وأثبتت فرضية الدراسة من خلال ما توصلت إلية من نتائج تتلخص في الأتي:

1 – تستنتج الدراسة بأن الولايات المتحدة الفاعل الرئيسي في المنطقة قد اظهر توجهات جديدة لإعادة تقييم اتجاهاتها الإستراتيجية في الشرق الأوسط، نظرا للمرحلة الانتقالية التي تمر بها المنطقة و حجم المتغيرات الديناميكية التي تعكس حالة عدم الاستقرار و الحجم الكبير من المخاطر على مصالح الولايات المتحدة و حلفائها في المنطقة.

2 - وتستنتج التحول من استخدام القوة بكل أشكالها إلى سياسة اليد الممدودة في معالجة قضايا المنطقة، بعد أن اندفعت الإستراتيجية الأمريكية عقب أحداث أيلول 2001 م إلى إعلان الحرب ضد الإرهاب و استخدام الضربة الاستباقية و اتخاذ العديد من الإجراءات تحت مبرر مكافحة الإرهاب و الدول المارقة و بمبررات اغلبها غير حقيقي.

3- تعكس هذه الدراسة نتيجة بأن الإستراتيجية الأمريكية في سنواتها الماضية و خلال إدارة الرئيس اوباما بدأت بالتكيف مع البيئة الإستراتيجية مع الحفاظ على أهدافها الثابتة و المحددة لسياستها الخارجية و التعامل بمرونة و براعة دبلوماسية مع اغلب قضايا المنطقة وتحديدا في الحرب على الإرهاب.

4- وتستنتج الدراسة أيضا بأن أولويات الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط قد تغيرت بشكل ملحوظ و كبير، ولكنها في المدى القريب تواصل نهجها في التفاعل مع قضايا المنطقة ، خاصة وان اغلب هذه المتغيرات نابعة من إيران و اليمن و سوريا و العراق.

5- تستنتج الدراسة أن السلوك المحير للسياسة الخارجية الأمريكية في التعاطي مع العديد من المتغيرات والتفاعل مع الإرهاب كأهم متغير، جعل الدراسة تضع هذه النتيجة نقطة بداية لدراسات جديدة في المستقبل.

6 - بالرغم من الجهود الدولية المبذولة في مكافحة ظاهرة الإرهاب لاحتوائها ومحاولة وقف النشاطات الإرهابية، إلا أن المجتمع الدولي بقى عاجزاً عن لجم تلك العمليات الإرهابية وسيبقى الإرهاب جزءاً من مظاهر السياسيات الدولية المعاصرة، وستبقي المنظمات الدولية أداةً غير فاعلةٍ في مواجهة ظاهرة الإرهاب.

7 - تركت أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 م أثاراً على كافة مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعسكرية داخل المجتمع الأمريكي، والذي أدى بدوره إلى تقليص العديد من الحريات العامة ووضع قوانين طارئة تنافت في مضمونها مع مبادئ الديمقراطية الأمريكية ومبادئ حقوق الإنسان.

8 - كشفت أحداث أيلول 2001 م عن حقيقة السياسة الخارجية الأمريكية، التي لم تكن جديدة في غاياتها وأهدافها بعد الأحداث، والتي ساهم المحافظون الجدد في صياغتها المعتمدة على القوة العسكرية كأساس للسياسة الخارجية لبسط الهيمنة الأمريكية.

9 – تستنتج الدراسة بأن الولايات المتحدة استخدمت أحداث الحادي عشر من أيلول 2001م لشن مجموعة من الحروب لتحقيق مصالحها السياسية والعسكرية والاقتصادية، ووظفت الولايات المتحدة الأمريكية الإرهاب كأداة لتنفيذ أهداف سياستها الخارجية تحت شعار إحداث نظام ديمقراطي في الشرق الأوسط وفي بعض البلدان خاصة مثل أفغانستان والعراق ، و استغلال ألأحداث للحصول على أكبر دعم وتأييد دولي لسياستها وتتدخل في الشؤون الداخلية للدول تحت ذريعة الحرب ضد الإرهاب.

10 – كما وتستنتج الدراسة بأن توظيف الحرب على الإرهاب جاء من أجل إعادة رسم خارطة الشرق الأوسط فيما يعرف بمشروع الشرق الأوسط الجديد الذي أعلنت عنه وزيرة الخارجية الأمريكية (كوندليزا رايس) أثناء الحرب الإسرائيلية علي لبنان

في صيف 2006 م. إن هذا التوظيف شمل مفهوم الإرهاب وتضخيمه للعمل على اتساع رقعة الهيمنة والسيطرة و إعادة تشكيل متوقع للخارطة الجيو-سياسية وفقاً للمصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

المراجع

المراجع و الكتب العربية

القرآن الكريم، سورة الأنفال، الآية 60.

القرآن الكريم، المائدة، الآية 30.

ابن منظور، أبو الفضل **(1994) .لسان العرب**، الطبعة الثالثة، المجلد الأول، دار صادر،بيروت.

أبو عامر، علاء (2004)، **العلاقات الدولية الظاهرة و العلم – الدبلوماسية و الإستراتيجية**، دار الشروق للنشر.

أبو عناية،فتحي محمد، (2000)،**الجغرافيا الإقليمية، دراسة لبعض الأقاليم الكبرى في العالم**، دار المعرفة.

أبو مطلق، هناء(2011) ، **الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط من 2002-2008**جامعة الأزهر، فلسطين، غزة.

ابو هنية، حسن (2011)، **نظرية الفوضى الخلاقة و استراتيجيات الهيمنة في العالم العربي**، على موقع الجمعية الدولية للمترجمين و اللغويين العرب.

أحمد يوسف ومحمد زبارة،(1989). **مقدمة في العلاقات الدولية**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

الامبوس، ميشيل هار وآخرون(2001)، **اتجاهات جديدة في علم الاجتماع**، ترجمة إحسان محمد حسن، بغداد.

اوباما،باراك (2011)،**إعلان الرئيس باراك اوباما مقتل أسامة بن لادن (1-5-2011)**، متوفر على الرابط الالكتروني التالي: **http://archive.arabic.cnn.com**

التل، أحمد(1998) ،**الإرهاب في العالمين العربي والغربي**، الطبعة الأولى، دائرة المطبوعات و النشر،عمان.

الجاسور، ناظم عبدا لواجد،(2006) ، **المرجعية الفكرية للخطاب السياسي الاستراتيجي الأمريكي ما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول2001** ، دار النهضة العربية، بيروت.

الحمد، خلدون (2004)، **حرب أمريكا على العراق**، عمان، مكتبة الرائد العربي.

الخازن، جهاد(2005)، **المحافظون الجدد و المسيحيون الصهيونيون**، دار الساقي، بيروت، طبعة أولى.

الدجاني، احمد2002))، **العلاقات الدولية في العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين، أي افق؟** الدورة الربيعية،مطبوعات اكاديمية المملكة المغربية، الرباط.

الرفاعي، احمد (1998)،**مناهج البحث العلمي،تطبيقات ادارية و اقتصادية**، دار وائل للنشر، عمان.

السلطان، جمال مصطفى (2005)، **الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط** ص116.

الشاوش، خليفة2008))، **الإرهاب والعلاقات العربية -الغربية**، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان.

الشرقاوي، احمد(2013)، **لسياســة الأمريكيــة الجديــدة فــي الشرق الأوسط،** بانوراما الشرق الأوسط

الشطي، إسماعيل وآخرون (2006)، انعكاسات الحادي عشر من سبتمبر على منطقة الخليج العربي، سلسلة مقالات، إصدارات مركز الخليج للأبحاث،دبي، 199).

الشاهر، شاهر،2009))، **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001م**، الطبعة الأولى، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب وزارة الثقافة، دمشق.

العميري، محمد 2004))،**موقف الإسلام من الإرهاب**، الطبعة الأولى، مركز الدارسات والبحوث بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

الهرفي، عبد الرحمن(2005) ،**جذور الغلو**، الطبعة الأولى، دار ابن الجوزي، القطيف،السعودية.

الهزايمه، محمد(2005) ، **قضايا دولية تركة قرن مضى وحمولة قرن أتى**، الطبعة الأولى، المطبوعات والنشر،عمان.

المراغى، محمود (2003) .**سفر الموت من أفغانستان إلي العراق وثائق الخارجية الأمريكية**، الطبعة الأولى دار الشروق، القاهرة.

الحلو، حسن :(2007) **الإرهاب في القانون الدولي دراسة قانونية مقارنة**، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمرك، فنلندا، هلسنكي.

العطية، معاشي 2007))،**الغزو الأمريكي للوطن العربي**، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر و التوزيع ، عمان.

العكرة، أدونيس(1983) ،**الإرهاب السياسي بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية**، الطبعة الأولى، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت.

العكره، ادونيس،(1993)، **بحث في أصول الظاهرة و إبعادها الإنسانية**، بيروت، دار الطليعة

العمرو، عبدا الله محمد (2006)،**أسباب ظاهرة الإرهاب في المجتمعات الإسلامية**، السعودية،وزارة الشؤون الإسلامية و الأوقاف.

العموش، احمد فلاح(1999)، **أسباب انتشار ظاهرة الإرهاب الدولي**، مطابع أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض.

العموش، احمد فلاح(2006)،**مستقبل الإرهاب في القرن الحادي والعشرون**،مركز دراسات والبحوث،جامعة، نايف العربية للعلوم الأمنية،رياض،مملكة العربية السعودية.

الهواري،محمد(2006)، **الإرهاب: المفهوم والأسباب**، موقع وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف، السعودية، متوفر على الرابط الالكتروني:www.al.aslam.com

اوغلو، احمد داوود(2010)، **العمق الاستراتيجي،موقع تركيا و دورها في السياسة الدولية**، ترجمة محمد جابر ثلجي و طارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم، بيروت، الطبعة الأولى.

بريجنسكي، زبيغينيو(2004)، **الاختيار السيطرة على العالم ام قيادة العالم**، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، بیروت، لبنان.

بسيوني، شريف (1975)، **الإرهاب الدولي**، بغداد،1975 ..

بسيوني، شريف (1988)،: Apalicy oriented inquiry in to the different forms and manifestations of international terrorism 1988, p16.

بيضون،أحمد والدجاني، أحمد صدقي و لكريني، إدريس وآخرون (2002) **العرب والعالم بعد 11 أيلول /سبتمبر**، سلسلة كتب المستقبل العرب (23) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى2002 .

تشومسكي، نعوم(2007)، **الدولة الفاشلة،-اساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية** ، ترجمة سامي الكعكي- دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

جرجس، فواز، (2000)، **السياسة الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية

حتي، ناصيف يوسف (1985)، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت، دار الكتاب العربي.

حسين، خليل،(2007)، **قضايا دولية معاصرة**، الطبعة الثانية، دار المنهل اللبناني، بيروت.

حلمي،نبيل (1998)، **الإرهاب الدولي وفقا لقواعد القانون الدولي العام**، دار النهضة العربية، القاهرة.

خنفر، نهاد،(2005) ،**التمييز بين الإرهاب والمقاومة وأثر ذلك على المقاومة الفلسطينية**، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، نابلس - .بين عامي 2001-2004.

دجيريجيان، دوارد (2009)، **الخطر والفرصة – رحلة سفير أمريكي في الشرق الأوسط**،ترجمة-السيد عليوة دار الكتاب العربي- بيروت لبنان.

ربيع،محمد محمود و مقلد، إسماعيل صبري (1994).**موسوعة العلوم السياسية**، الجزء الأول، جامعة الكويت، الكويت.

رياض، محمد (2012) **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية و الجيوبوليتيكا.. مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط**، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة، الطبعة الأولى، القاهرة.

ستلزر، إرون، :(2004) **المحافظون الجدد**، ترجمة فاضل جتكر، دارالعبيكان للنشر، الرياض.

سعودي، هاله (1983)، **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي (1967-1973)**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

سكاكني، باية (2004)، **العدالة الجنائية الدولية و دورها في حماية حقوق الإنسان**، الجزائر، دار هومه.

سليم، محمد،(1998) ، **تحليل السياسة الخارجية**، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية،القاهرة.

سليمان،عبد الحكيم(2013)،**الأمن القومي الأمريكي بعد 11سبتمبر**، مركز راشيل كوري الفلسطيني لحقوق الإنسان و متابعة العدالة الدولية.

شكري، محمد عزيز (1999)، **الإرهاب الدولي**، بيروت، دار العلم للملايين الطبعة الثانية.

عبد المطلب،عبد الحميد (2003)، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث11سبتمبر**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الاولى.

عبدالعاطي،عمرو(2014)،**أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية**، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،الطبعة الأولى، القاهرة.
عز الدين، أحمد جلال (1986) **الإرهاب والعنف السياسي**، القاهرة، دار الحرية للطباعة و النشر، الطبعة الأولى.
عطوان، عبدالباري(2007)، **القاعدة.. التنظيم السري**، الطبعة الأولى، دار الساقي للنشر و التوزيع، بيروت.
عطوان،عبد الباري (2013)، **ما بعد بن لادن:الجيل الثاني من القاعدة**، دار الساقي للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، بيروت.
علين،إبراهيم محمد، (2005)، **أهمية الشرق الأوسط في الجغرافيا السياسية**، مركز الراصد للدراسات.
غريفيش، مارتن، أوكالاهان، تيري(2004)**المؤامرة الكبرى مخطط تقسيم الوطن العربي من بعد العراق** المتحدة، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية.
غزلاني، وداد (2010) .**العولمة والإرهاب الدولي بين آلية التفكيك والتركيب**، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، باتنة ، ص268).
غليون، برهان (**2005**)، **العرب و عالم ما بعد 11 سبتمبر**، دار الفكر، بيروت
فرانكل، جوزيف(1984) ، **العلاقات الدولية**، ترجمة غازي بن عبد الرحمن القصيبي، الطبعة الثانية، تهامة للنشر، جدة.
فرسون، سميح، (2002)، **جذور الحملة الأمريكية لمناهضة الإرهاب في كتاب العرب والعالم بعد 11 أيلول /سبتمبر**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
فهمي، عبد القادر (2011)،**النظريات الجزئية و الكلية في العلاقات الدولية**، دار الشروق، القاهرة،مصر).

فهمي، عبد القادر محمد (2009)، **الفكر السىاسي والاستراتيجي للولاىات المتحدة الأمريكية،دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الإمبراطوري**، دار الشروق للنشر والتوزىع،عمان.

فوكوياما، فرانسيس (1992)، **نهاىة التارىخ**،ترجمة وتعلىق-الدكتور حسىن الشىخ،دار العلوم العربىة،بىروت لبنان.

قادري، مليكة(2009) ، **مفهوم الحرب العادلة في السياسة الخارجية الأمريكية التدخل الأمريكي في العراق (دراسة حالة)**، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، باتنة.

قبيسي، هادي(2008) ، **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظية الجديدة والواقعية**، الدار العربية للعلوم، بيروت.

كسبة، مصطفى (2002)،**ثروات آسيا الوسطى -قزوين من البترول والغاز، أمتي في العالم**، مركز الحضارة للدراسات السياسية،يوليو 2002.

كوانت، وليام ب(1984) ، **عقد من القرارات السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي**، ترجمة عبد الكريم ناصيف، مكتبة الخدمات الطباعية، دمشق.

كيسنجر، هنري(2002)،**هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية: نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين**، دار الكتاب العربي، بيروت، ترجمة عمر الأيوبي.

كيسنجر، هنري(1994)، الدبلوماسية، ترجمة سيمون وسكوستر، الفصل الحادي و الثلاثين، نيويورك.

لكريني،إدريس،(2005)، **التداعيات الدولية الكبرى لأحداث 11 سبتمبر من غزو أفغانستان إلى احتلال العراق**، المطبعة والوراقة الوطنية – الطبعة الأولى، مراكش.

ليسينفسكي، أي.ف و ايفانوف، ر.ف**1983))**، **تاريخ الإرهاب الأمريكي- الكوكلاكس كلان**، ترجمة غسان رسلان، الطبعة الأولى، دار الحوار للنشر و التوزيع، سوريا.

مخيمر،عبد العزيز (1986)**الإرهاب الدولي**، دار النهضة العربية.

مراد،محمد(2009) **السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي**، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى.

مسعد، نيفين :(2003) .**السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول العربية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 م في كتاب صناعة الكراهية في العلاقات العربية -الأمريكية**، تحرير وتقديم احمد يوسف احمد وممدوح حمزة، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

مصطفى، إبراهيم، وآخرون،(1972) ،**المعجم الوسيط**، الطبعة الثانية، المكتبة الإسلامية، استانبول تركيا.

مقلد، إسماعيل صبري(1982)، **نظريات السياسة الدولية – دراسة تحليلية مقارنة**،جامعة الكويت، الكويت، الطبعة الأولى.

منذر، محمد (2012)، **العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة**، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت.

نافع، إبراهيم (1994)، **كابوس الإرهاب و سقوط الأقنعة**، مركز الأهرام للترجمة و النشر، الطبعة الأولى، القاهرة.

نيكسون، ريتشارد(1992)، **أمريكا و الفرصة التاريخية في العالم**، ترجمة محمد زكريا إسماعيل، مكتبة بيسان، بيروت، الطبعة الأولى.

هارت، ليل (1979). **الإستراتيجية و تاريخها غي العالم**، ترجمة الهيثم الايوبي، دار النهضة، الطبعة الأولى، القاهرة).

هالبرن، مورتن (1987)، **الإستراتيجية الأمريكية المعاصرة**، ترجمة سليم شاكر، الطبعة الأولى.

هنتجتون، صموئيل (1998)، **صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي**، القاهرة، ترجمة سطور للنشر و الترجمة).

هياجنة، عدنان (1999)، **دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي،** الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية.

هاليدي، فريد (2002)، **ساعتين هزتا العالم - 11 سبتمبر2001- الأسباب و النتائج،** دار الساقي للطباعة و النشر، الطبعة الأولى، بيروت.

ولد أباه، السيد(2004) ،**عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001 الإشكالات الفكرية و الإستراتيجية،**الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم، بيروت.

وودوارد، بوب(2011)، **حروب اوباما،الصراع بين الإدارة المدنية ووزارة الدفاع الأمريكية،** ترجمة هاني تابري، نشر دار الكتاب العربي، بيروت.

يازجي، أمل، شكري، محمد :(2002) .**الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن،** الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق.

المجلات و الدوريات:

أمين، سمير و آخرون،(2004)، **العولمة والنظام الدولي الجديد،** مركز دراسات الوحدة العربية سلسلة كتب المستقبل العربي، الطبعة الأولى،بيروت- لبنان.

الأشعل،عبد الله،(2005)، **مستقبل الحملة الأمريكية لمكافحة الإرهاب في ضوء الاتجاهات الدراسية الحديثة،** السياسة الدولية،القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 159.

الجحني، علي:(2001) ،**الإرهاب الفهم المفروض للإرهاب المرفوض،** مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

البيومي، سالي،(2007)، **الحرب على الإرهاب كمبرر لانتهاك حقوق الإنسان،** السياسة الدولية، المجلد 42، العدد 67.

الحايك، حسني :(2003) .**الجذور الصهيونية للإرهاب الأمريكي البداية والنهاية،** موقع المركز الفلسطيني للإعلام.

السياغي، سامي:(2004) ،**السياسة الأمريكية تجاه الإرهاب بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 م**، معهد البحوث و ا لدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة.

الشوربجي، منار (2005)،" **الثابت و المتغير في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية** "، السياسة الدولية، العدد 161، المجلد 40، تموز 2005،.

الشاوش، خليفة :(2008) .**الإرهاب والعلاقات العربية -الغربية**، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان.

النابلسي، محمد،(2002)، **نهاية التاريخ وعصر النهايات**، مجلة الفكر السياسي،عدد 15.

النصراوي، صلاح (2005)، **العراق في الإستراتيجية الأميركية أي مشروع للدولة الجديدة**، السياسة الدولية،المجلد40 ، عدد162 .

بشارة، مروان (2013)، **أهداف الولايات المتحدة الأمريكية و إستراتيجيتها في الوطن العربي**، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، دراسة، سياسيات عربية، العدد 1، لشهر آذار، 2013.

بوش،وثيقة (2002)، **وثيقة إعلان الرئيس بوش الابن الحرب على أفغانستان**، مجلة شؤون الشرق الأوسط، العدد 105.

حرب، أسامة (2001)، **نحو جهد دولي شامل لمواجهة الإرهاب**، السياسة الدولية،العدد 146 ، القاهرة.

دياب، احمد (2010)،**اوباما وإستراتيجية جديدة في أفغانستان**، السياسة الدولية، العدد 179، كانون الثاني 2010.

رجائي، احمد صدقي (2005)، **السلوك الخارجي الأمريكي قبل إعلان الحرب على أفغانستان**، سلسلة مقالات، مجلة المستقبل (23).

سرور، عبد الناصر (2009)، **الصراع الاستراتيجي الأمريكي – الروسي في أسيا الوسطى وبحر قزوين-وتداعياته على دول المنطقة1991 - 2009**، مجلة سلسلة العلوم - الإنسانية، المجلد11 ، العدد الأول، جامعة الأزهر، غزة

سليم، نبيل (2011)، **العلاقات العراقية – الأمريكية على خلفية انتهاء أمد اتفاقية سحب القوات الأجنبية من العراق**، دراسات دولية، العدد 47، جامعة بغداد.

عاصم، إبراهيم (2004)، **الإرهاب الدولي**، مجلة الحرس الوطني، السعودية العدد 262.

عبد الشافي، عصام (2005)، **السياسة الخارجية الأمريكية: قضايا و إشكاليات**، مجلة السياسة الدولية، العدد 160، الجزء الأول، ص150، مؤسسة الأهرام للنشر و التوزيع، القاهرة

فرحات، محمد،(2003)، **الإرهاب وحقوق الإنسان**، مجلة المعهد العربي لحقوق الإنسان، حزيران، عدد10.

فضلي، ناديا (2010)، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أفغانستان**، مجلة دراسات دولية، العدد 45، إصدار مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

قبلان، مروان (2005)، **دور مراكز الأبحاث في صناعة القرار السياسي الأمريكي**، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد 16، جامعة دمشق، سوريا .

قبي، آدم(2002) ، **رؤية نظرية حول العنف السياسي**، مجلة الباحث، العدد1، جامعة ورقلة.

كمال، محمد (2013)، **الفكر المحافظ و السياسة الخارجية الأمريكية**، مركز الدراسات الأمريكية، جامعة القاهرة، ملحق السياسة الدولية، عدد 194،، المجلد 48

لين، كريستوفر(1999)، **إعادة صياغة الإستراتيجية الأمريكية الكبرى زعامة في القرن الحادي و العشرين أم توازن قوى**، ترجمة أديب يوسف شيش، مجلة الفكر السياسي، العددان الرابع و الخامس،اتحاد الكتاب العرب، دمشق.

محمود، أحمد(2003) ،**العراق الجديد في الإستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط**، السياسة الدولية،تشرين،العدد15 .

مصطفى، كمال(2022)، **أمريكا و الإرهاب**، مجلة السياسة الدولية، العدد 147، القاهرة.

نعمان، عصام (2003)،**نحو مواجهة مشروع الهيمنة الإمبراطوري الأمريكي**، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد(291)، الجزء(25).

وردلو، غرانت،(2001)، **الإرهاب : قبل 11 أيلول وبعده مشكلة تعريف الإرهاب**، مجلة الكرمل، العدد69 .

وهبان، احمد (2015)،**اتجاهات تحليل ظاهرة الإرهاب: الأصول التاريخية و المفاهيم**، السياسة الدولية، العدد 199، المجلد 50،الصفحة 23، يناير 2015، مؤسسة الأهرام للنشر، القاهرة .

الأبحاث و الرسائل الجامعية:

احجبوها، بوهداش،(2008) ،**الاستراتيجيات الجديدة في السياسة الخارجية الأمريكية**،بحث غير منشور،كلية الحقوق، جامعة مراكش، المغرب.

الاعظمي، زيد (2012)، **الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال فترة إدارة الرئيس باراك اوباما للفترة 2009 -2012**، رسالة دكتوراه غير منشوره، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن.

الجمرة، يونس،(2009)**الرؤية العقائدية للجيل الثاني من المحافظين الجدد- في السياسة الأمريكية تجاه المشرق العربي (2000- 2008)**، رسالة ماجستير غير منشوره، مركز الشرق الدولي للدراسات والأبحاث،الأردن .

الحوامدة، علي (2009)، **السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر و أثرها على الوطن العربي**، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية الدفاع الوطني الملكية الأردنية، عمان.

الدليمي، فلاح(2006)، **الوقائية في الإستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، السودان.

السدمي، نهي عبد الله حسين (2005)،**أثر ظاهرة الإرهاب الدولي علي السياسة اليمنية عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر**، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2005)، ص ص23-24.

الظاهري، خالد بن صالح بن ناهض(2002)، **دور التربية الإسلامية في الإرهاب**،رسالة دكتوراه منشورة، دار عالم الكتب، الرياض.

العمران، إسراء(2008)، **الإرهاب بين القانون الدولي والشريعة**، بحث غير منشور، العراق.

الكلوب، وائل محمود،((2011، **دور الإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية نحو، بلدان الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001-2009**،**رسالة** ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية – كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمّان.

النجار، وئام (2012)، **(التوظيف السياسي للإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001- 2008)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

الهقيش،علي (2012) **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حركات الإسلام السياسي في العالم العربي(2001- 2011)**، رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة الشرق الأوسط،2012، الأردن.

سليمان، محمد و ألشيشاني، مراد(2002)، **الإسلاميون و السلطة و المجتمع (حالة الأردن)**، مركز الأردن الجديد، عمان، بحث غير منشور.

زهران، جمال،(2010) ، **التحرير والمقاومة في مواجهة الإرهاب والاحتلال** نموذج (فلسطين والعراق)، بحث غير منشور، التجمع الوطني لدعم خيار المقاومة - المؤتمر الثالث، مصر.

وهيب،حسين حافظ،(2010)، **إستراتيجية الإدارة الأمريكية الجديدة ازاء الشرق الأوسط،** بحث منشور، مجلة دراسات دولية، العدد 46، مركز الدراسات الإستراتيجية، جامعة بغداد، العراق.

الصحف و المواقع الإخبارية:

أبو الكرامات، نهى، (2008) ،**حقوق الإنسان في السياسة الخارجية الأمريكية،** موقع تقرير واشنطن، متوفر على الرابط الالكتروني التالي: (http://www.taqrir.org/index.cfm)

أخطاء القاعدة(2014) **كتاب إستراتيجية القاعدة.. الأخطاء والأخطار،** جريدة الشرق الأوسط، (2014) : كتاب جديد للجماعة الإسلامية «المصرية» عن أخطاء «القاعدة»، 7 أغسطس.

الجزيرة.نت،2010 ، **واشنطن تترك " الحرب على الإرهاب"** ، متوفر الرابط: www.aljazeera.net/news/international/2010/5/2

الحوار المتمدن(**2011**) **المحور: دراسات وأبحاث قانونية** ،العدد: 3419 ،.متوفر على الرابط الالكتروني:http://www.ahewar.org

الزبيدي، عبد الكريم :(2006) .**سقوط دعائم دولة إسرائيل،** موقع منتديات الموصلية، متوفر على الرابط الالكتروني التالي:(www.almowselya-tv.com/vb/archive/index.php/t-1587.html

الزعيتري،شكري(2009)، **أميركا بين النظريات السياسية أميركا و نظرية السياسة الخارجية)،** على الرابط التالي:www.alshomoa.net/todaynews/index.php? :

الناصري، احمد (2008)، **المعاهدة الأمريكية العراقية و قضايا الوطن المصيرية،** الحوار المتمدن، العدد 2297.

المصري، صبح:(2009) ،**السياسة الخارجية الأمريكية وقضايا المنطقة،** موقع العربية . متوفر على الرابط الالكتروني:http://www.al-arabeya.net

العقبي، خالد(2011) ، **الإرهاب والسياسة الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر**، مؤسسة الشموع للصحافة والإعلام، موقع أخبار اليوم، متوفر على الرابط التالي (http://akhbaralyom.net)

العناني، خليل، (2003)،**المحافظون الجدد يخططون لابتلاع العالم**، جريدة إيلاف الالكترونية، لندن، متوفر على الرابط الالكتروني التالي: (http://www.elaph.com/Web/Archive)

العرقان، عبد الرحيم(2012)،**السياسة الخارجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر**،صحيفة الرأي الأردنية، 11-9-2012.

العيني،محسن،وآخرون (20**03**)،**مفهوم الإرهاب و المقاومة رؤية عربية – إسلامية، وثيقة يوليو**، موقع مركز يافا للدراسات و الأبحاث، القاهرة) **www.Yafacenter.com/Topicdetails>aspx?.**

الفقي،مصطفى(2014)، **الجيل الثاني لتنظيم القاعدة**، جريدة الأهرام المصرية،العدد 46586 الصادر بتاريخ 24يونيو 2014.

القاعدة (2004)، **إستراتيجية و تفجيرات القاعدة**، صحيفة الشرق الأوسط ،عدد9175، 11- يناير).

الوكالة العربية السورية للأنباء،SANA (2015)، **منظمة اليونسكو ترحب بقرار مجلس الامن رقم 2199 القاضي بقطع التمويل عن التنظيمات الإرهابية**، متوفر على الرابط الالكتروني http://www.sana.sy

تلي، عبد المالك،2010))، **آلية صناعة السياسة الخارجية الأمريكية**، المدونة الشخصية (http://telliabdelmalek.maktoobblog.com) .

سي إن إن بالعربية،(2009) ، **النص الكامل لخطاب الرئيس الأمريكي باراك أوباما في القاهرة**، متوفر عبر الرابط: www.archive.arabic.cnn.com/2009/world/6/4/Obama-speech :

بي بي سي العربية،(2009)، **خطاب الرئيس أوباما لدى تنصيبه**، متوفر عبر موقع

على ال ا ربط"BBC Arabic" : www.news.bbc.uk/hi/arabic/world_news/newsid_7841000/7841071.stm

شوزي، خورشيد،2011))،**أمريكا والحركات الإسلامية ورياح التغيير الربيعية**، موقع براتي، متوفر على الرابط الالكتروني:.http://www.birati.org/index).

عبد العاطي، عمرو(2010)، **الاستراتيجية الأمريكية في افغانستان و الحوار مع حركة طالبان**، الجزيرة نت، على الرابط الالكتروني التالي http://www.aligazeera.net.

عبدال، أزاد **:(2011) .وسائل تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية**، رابطة الكتاب العراقيين،كردستان، متوفر على الرابط الالكتروني: (http://www.iraqiwi.com/news

غندور،محمد رياض (2012)،**تعريف مصطلح أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001**،ص 13، متوفر على الرابط التالي: **www steadfa stgandeor.com**

فوكوياما، فرانسيس، (2007)،**أمريكا على مفترق الطرق ما بعد المحافظين الجدد**، مناقشة مهند العزاوي، ترجمة محمد التوبة، وكالة يقين للإنباء، العبيكان للأبحاث والتطوير، السعودية.

لكريني، إدريس،(2002)، **استثناءات الأمم المتحدة تتحول بعد انتهاء الحرب الباردة إلى قاعدة :التدخل العسكري الأخير في أفغانستان بين الشرعية الدولية والتعسف الأمريكي**، جريدة القدس العربي، السنة الثالثة عشر، عدد3931 ، السبت 5 يناير.

ماضي، محمد،(2006) ،**الديمقراطية علي الطريقة الأمريكية**، موقع أخبار العالم الاسلامي، واشنطن. فبراير،متوفر على الرابط الالكتروني التالي:-**(http://www.freewebs.com/islamicworldnews/american-democracy.**

مصباح، وائل:(2010) ، **سياسة خلق العدو**، وكالة النهار الإخبارية،متوفر على الرابط الالكتروني التالي:http://www.alnaharnews.net/ar/news.php

نظير،مروة (2010)، **سياسة اوباما الخارجية في عام رؤى أمريكية**، موقع إسلام اون لاين، متوفر على الرابط التالي،www.islamonline .

هارون، فرغلى،(2008) ،**أحداث 11 سبتمبر الأمريكية ..هل كانت مؤامرة؟**، منتدى دار إنسانيات للنشر والتوزيع ومركز إنسانيات للاستشارات والبحوث،متوفرعلى الرابط الالكتروني:(http://social.subject-line.com)

هاس، ريتشارد،(2006) ،**علينا إتباع الدبلوماسية كوسيلة حيادية للترويج لمصالح أميركا**، ترجمة المدى، جريدة المدى، عدد740 ، الثلاثاء 8 أغسطس

الوثائق:

وثيقة الأمن القومي الأمريكي: (2002)، **نص وثيقة الأمن القومي على موقع وزارة الخارجية الأمريكية، متوفر الرابط الالكتروني**: www. Usinfo.state.gov
http://www.whitehouse.gov/sites/default/files/rss_viewer/national_security_strategy.pdf

وثيقة الأمن القومي الأمريكي:(2006)، **National Security Strategy** ، للاطلاع على بعض مفردات الوثيقة متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.aljazeera.net

وثيقة الأمن القومي الأمريكي(2010)، **Security Strategy National**، نص الوثيقة على الرابط الالكتروني التالي: **http:// www.aljazeera.net**

National Security Strategy, The Whitehouse, Washington, May 2010, p. 37.

الوثائق الرسمية، **قرار مجلس الأمن** (**2001**)، 1373 / 1368 : **مركز توثيق قرارات مجلس الأمن – الأمم المتحدة، متوفر على الرابط الالكتروني:**
http://www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=S/RES/1373
http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N01/557/41/PDF/N0155741.pdf?OpenElement

الوثائق الرسمية، الجمعية العامة(1960)، **حول منح الاستقلال للأقطار والشعوب المستعمرة**، قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة: الدورة (7) رقم 1514 A بتاريخ 1960/12/14.

الوثائق الرسمية، الجمعية العامة(1962) **حول مبادئ القانون الدولي للصداقة والتعاون وفق الميثاق الذي أكد على حق الشعوب في تقرير مصيرها**، العامة للأمم المتحدة: الدورة (7)إعلان رقم 1815 صدر في 1962/02/28.

الوثائق الرسمية،الجمعية العامة (1972)، **توصيات لجنة تشخيص الدوافع والأسباب الاقتصادية و الاجتماعية للإرهاب**، هيئة الأمم المتحدة .

جامعة الدول العربية:(1998) ،**الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الصادرة عن مجلسي وزراء الداخلية والعدل العرب**، القاهرة، ص2.

المجمع الفقهي الإسلامي،(2002)، **قرارات المجمع الفقهي الإسلامي** – رابطة العالم الإسلامي – المملكة العربية السعودية - ص 355، 356. 2002).

الاتفاقية العربية(1998) لمكافحة الإرهاب، جامعة الدول العربية،1998 ، ص2).

الاتفاقية العربية (2012)، **التوصيات الختامية للجنة العربية لمناهضة التمييز العنصري**، الجلسة 18، الكويت، 9/مارس/2012.

تقرير GTI(2014)،_**(Global Terrorism Index)** ، متوفر بالكامل وصور الخريطة التفاعلية على: www.visionofhumanity.org

المواقع الالكترونية:

حول إستراتيجية اوباما الجديدة في أفغانستان: خيارات متاحة لمواجهة التصعيد الأمريكي متوفر على الرابط الالكتروني : ..http://www.4flying.com.p

.(www.albadil.org

www.snimedamine.maktoobblog.com

Status Offorces Agreemen(2009) ,(S0FA),www. nytimes.com

www.snimedamine.maktoobblog.com

aljzera.net,2008

المراجع الأجنبية:

Almond,Gabriel,(1980),**The American People and Foreign Policy**(New York: Frederick A.Praeger.

Snyder,Richard,(1962),H.W **Bruck and Spain,Burton,Foreign policy Decision Making**, New York.

Wiarda,Howard,(1996),**America Foreign policy- actors and processes** New York: Harper Collins college publishers.

McClelland,Charles (1961) system history international Relation.. afield theory of communication" **journal of communication** ,p99-92.

Mearsheimer, John J. and Walt, Stephen M., 2006, The Israel Lobby and U.S. Foreign policy, **London Review of Books**, Vol.28, Vo.6, London

Haass, Richard N., 2002, **The Revolving Door** – The Role Of Think Tanks In U.S. Foreign Policy, U.S. Foreign Policy Agenda, Vol.7, No.3, Washington D.C, pp. 39-41.

Apuzzo,Matt,(2010),**''Not All Terroism: Obama Tries to Change Subject, ''Associated** press(7April).

Miir, Hamid(2004) **'Osama claims he has nukes**: If U.S. uses N-arms it will get the same response' "Dawn: the Internet Edition" November 10, 200^

Matusitz,jonathan,(2013)**Terrorism and Communication**: A Critical Introduction,los Angeles, CA SAGE pub lications, inc.2013 pp1-2

Oberschall,Anthony,(2004)**Explaining Terrorism: The Contribution of Collective Action Theory,Sociological Theory**, vol.22,no1,Theories of Terrorism:A Symposium(mar,2004.P7

Philip,Johnston (2010)**"Anwar al Awlaki: the new Osama bin Laden**?". The Daily Telegraph (London). (2010-09-17).

Oxford,Wordpower(2006),**OxfordDictionaryModern**<byPublishingWorldwinde. In OXFORD>NEW YORK p797.

Chalk,Peter (1996). **West European Terrorism and Counter-Terrorism**: The Evolving Dynamic (London: Macmillan Press,1996), p.9.

Crenshw, Martha,(1981) The Causes of Terrorism**,Comparative Politicsm** ,Vol.13,No.4(jul.,1981).pp380

Fatwah (1998),**Text of Fatwah Urging Jihad Against Americans**. (February 23, 1998).International institute for counter – terrorism

Wright ,indirectly,(2008**) quotes one of the documents** , based on an exhibit from the " **Tareek Osama**" document presented in united states v.Enaam M.Arnaout

Politics ,Glabal(2003) **Politics In changing world**, /ewyork2 edition (2003), pg 85)

http://www.orgonomy.org.article-terrorism-responding-harman.html.

http://www.timesonline.co.uk/tol/incoming Feeds/article.754028ec-

See: Peter Feaver, **Obama's National Security Strategy**: "real change or just.Bush Lite?" Thursday, May 27, 2010 . http://shadow.foreignpolicy.com/posts/2012010/5/27/obama-s-national-security-strategy-real-changeor-just-bush-lite

http://lynch.foreignpolicy.com/posts/201027/5//the_new_national_securiystrategy

See also: **CNAS Experts Comment on President Obama's National Security Strategy**, The Center for a New American Security.

انظر على سبيل المثال رؤى عربية حول استراتيجية أوباما على الرابط التالي :-
http://www.roadstoiraq.com/2010/05/31/arab-views-on-**obamas-national-security-strategy-nothing-changed/**

المعلومات الشخصية

الاسم: إياد خازر المجالي

التخصص: ماجستير العلاقات الدولية

الكلية: العلوم التربوية

السنة: 2015